آذار ٢٠٢٢ عدد ١٠٢ السنة التاسعة

الأمن العام






ملف العدد:

الرواتب والأجور ماذا ينتظرها؟




سفيرة السويد:

على لبنان التوصّل إلى اتفاق مع صندوق النقد



لاءات وزير الداخلية بسّام مولوي:

- لا سياسي يجرؤ على القول لا يريد الانتخابات
- لا خطر أمنياً داهماً، ومعدلات الجريمة إلى تراجع
- لا وجود لداعش في الشمال
- لا انا ولا الحكومة سنتدخّل في قانون الانتخاب


وزير الاقتصاد: قانون المنافسة أنهى "لوبي" التجار


معراوي: إستقرار الليرة يصحّح الأجر


الماكينات الانتخابية بين "التزييت" والتريّث


منتخب لبنان لكرة السلّة: إلى كأس العالم



في هذا العدد

الرواتب والأجور ... إلى اين؟

موظفو القطاع العام في لبنان باتوا تحت خط الفقر بالمعايير المحلية والدولية نتيجة الازمة الاقتصادية التي ضربت لبنان. يعيش هؤلاء في مستوى معيشي لا يليق بالكرامة الانسانية. الارقام اصدق انباء، اذ تقطع الشك باليقين لجهة حجم التضخم وفقدان القدرة الشرائية وتآكل قوة العملة الوطنية، مع التذكير بأن الحد الادنى للاجور في لبنان كان محددا بنحو 675 الف ليرة (450 دولارا وفق سعر الصرف السابق 1500 ليرة للدولار)، لينخفض اليوم الى نحو 20 دولارا مع ارتفاع سعر صرف الدولار الى نحو 22 الف ليرة.

مع الازمة الاقتصادية - الاجتماعية المتفاقمة في لبنان، ارتفعت الاصوات المطالبة بزيادة الرواتب، فيما اظهرت دراسة قامت بها "الدولية للمعلومات" ان هذا المطلب، وان كان محقا، فإن هناك استحالة في تحقيقه لأنه يؤدي الى مزيد من التضخم.

وفي تقريرها، لفتت "الدولية للمعلومات" الى مطالبة العاملين في القطاع العام بزيادة رواتبهم واجورهم وتحسين قدرتهم الشرائية...، مشيرة الى انه ليس هناك احصاء رسمي دقيق حول عدد العاملين في مؤسسات الدولة لاسباب عدة منها تعدد التسميات الوظيفية التي تتراوح بين "موظف ومتعاقد واجير ومتعامل" وغيرها، لافتة الى ان "الرقم يقدّر بنحو 320 الفا يتوزعون: 120 الفا في القوى الامنية والعسكرية من جيش وقوى امن داخلي وامن عام وامن دولة وشرطة مجلس النواب، و40 الفا في التعليم الرسمي، و30 الفا في الوزارات والادارات العامة، و130 الفا في المؤسسات العامة والبلديات، ويضاف الى هؤلاء نحو 120 الفا من المتقاعدين اكثريتهم من العسكريين والمدرسين".

ذكّر التقرير بأنه "لدى اقرار سلسلة الرواتب في عام 2017، كانت كلفة العاملين في القطاع العام نحو 8300 مليار ليرة (نحو 5.3 مليارات دولار وفقا لسعر الصرف الرسمي). وبعد اقرار السلسلة واجراء توظيفات جديدة لنحو 9 آلاف موظف وزيادة الرواتب بفعل زيادة سنوات الخدمة، اصبحت كلفة رواتب واجور العاملين والمتقاعدين نحو 12 الف مليار ليرة سنويا (ما كان يوازي 8 مليارات دولار)، اي نحو 1000 مليار ليرة شهريا، وهذه الكلفة المرتفعة تشكل نسبة 86 في المئة من اجمالي واردات الدولة اللبنانية البالغة نحو 14 الف مليار ليرة".

كل هذه الارقام لا تنفي ان احد اسباب الازمة اللبنانية هو تضخم عديد القطاع العام جراء التوظيف السياسي، ورواج سياسة الاستزلام على حساب معايير اخرى، منذ تسعينات القرن الماضي وما جرى خلالها من مؤتمرات دولية لدعم لبنان والتي كانت تشترط "ترشيق القطاع العام" لكن في الواقع "لا حياة لمن تنادي ...".

لا يمكن مقاربة الامور في ظل الازمة الراهنة من زاوية معينة في ذاتها. فقد سقط البلد بالجميع وعليهم. ولا يكون الحل على حساب موظفي القطاع العام، اذ ينبغي ان تتحمل الدولة المسؤولية فتعلن حصتها من الخسارة الواجب تحملها لتنتقل لاحقا لتحميل من يجب تحميله المسؤولية من مؤسسات وقطاعات، وليس بالارتجال والتعمية عن الحقائق.

الآن، تراجعت قدرة اللبنانيين الشرائية بنسبة 85 في المئة. اما تصحيح الرواتب والاجور وتحسين القدرة الشرائية فهو مطلب محق وضروري، ولكن زيادة الرواتب في القطاع العام تواجه صعوبات كثيرة اول اسبابها اننا دولة لا تنتج شيئا وجل عائداتها من الضرائب.

لا يمكن القبول بسياسات تستسهل "التقديمات" بدلا من اصلاح حقيقي ومستدام للاجور. واذا كانت ضخامة عدد العاملين سببا، فيجب مكاشفة اللبنانيين واعتماد خطة تعاف حقيقية وشاملة، من ضمنها ترشيق العدد الى اقصى الحدود. واذا كان المأمول هو اصلاح الاجور بدلا من التقديمات، فما ينبغي ان يكون حاضرا في العقل هو استحالة الحل بزيادة محدودة لا تفي بالغرض.

"الامن العام"



مواطنية صالحة وطن أفضل

الفهرس



آذار ٢٠٢٢ عدد ١٠٢ السنة التاسعة

رئيس التحرير المسؤول
العميد منير عقيقي

مجلة شهرية
تصدر عن المديرية العامة للأمن العام
ثمن النسخة 5000 ل. ل.
الاشتراك السنوي للأفراد 150،000 ل.ل.
للمؤسسات 300،000 ل.ل.

رئيس شعبة مجلة الامن العام
الرائد علا قاسم
البريد الالكتروني majallasection@gmail.com

التحرير
العنوان:المديرية العامة للامن العام،
المبنى رقم 3، قرب المتحف، بيروت
هاتف: 01/382642 فاكس: 01/381629

الادارة
العنوان:المديرية العامة للامن العام,
المبنى رقم 1، قبالة قصر العدل، بيروت
هاتف: 01/425303
فاكس: 01/425777 ext:1599

موقع المديرية العامة للأمن العام
HTTPS://www.general-security.gov.lb
twitter@DGSG_Security

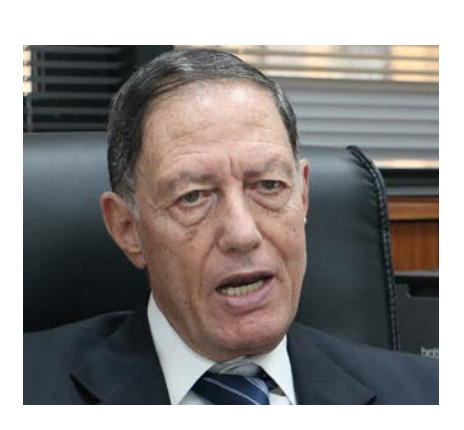
تنفيذ وإخراج
برنار كامل
علي عوده

تصوير
عباس سلمان - علي فواز
شعبة التصوير - مكتب شؤون الاعلام
مجلة الأمن العام

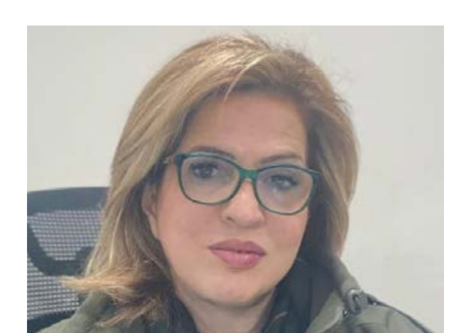
الطباعة











مقابلة

حاوره العميد منير عقيقي وجورج شاهين

وزير الداخلية بسّام مولوي لـ"الأمن العام":
لا سياسي يجرؤ على القول لا يريد الانتخابات لن أقبل بإهانة أي عسكري جرّاء فقدان الضمانات الإستشفائية

قبل ايام قليلة على انتهاء مهلة قبول الترشيحات للانتخابات النيابية في 15 آذار الجاري، تبدو وزارة الداخلية مستعدة للاستحقاق بكامل جهوزيتها. انجزت ورشة العمل في المديرية العامة للاحوال الشخصية والشؤون السياسية كل التحضيرات الادارية واللوجستية والتقنية، كما توافرت الاعتمادات المالية التي تسمح باجرائها في الداخل والخارج ما لم يطرأ اي عائق مفاجىء

يستعد وزير الداخلية القاضي بسام مولوي للانتخابات النيابية كأنها حاصلة غدا، مطمئنا الى اجرائها في افضل الظروف. وهو على ثقة بأن ليس هناك من اسباب امنية او سياسية لتأجيلها، وليس من يجرؤ على طلب ذلك، وان من يخاف من وضع الشمال الامني فلا "داعش" في طرابلس. وبعدما اكد انه ليس مرشحا، قال: "لا انا ولا الحكومة نتعاطى قانون الانتخاب". واعتبر احياء عمل لجنة الاشراف على الانتخابات قانونيا، متحدثا عن وضع مسودة اتفاق لتوقيع بروتوكول خاص مع من يرغب في مراقبتها.

في السياسة اكد ان ملف العلاقات مع الخليج العربي "يجب ان لا يقفل، فليس لدى لبنان اي خيار الا ان يكون من ضمن الخارطة العربية، ولن يكون مصدرا لما يؤذي مجتمعاتهم". ولفت الى الزيادات على تعويضات العسكريين، وقال انه لا يقبل بـ"اهانة اي عسكري بسبب فقدان الضمانات الطبية والاستشفائية". وقال ان "لا مخاطر امنية ومعدلات الجريمة الى تراجع ما عدا السرقات البسيطة". واعتبر حادثة الطيونة "اسوأ حدث امني لكن السيطرة عليها اكدت رفض الجميع لما حصل".

حاورت "الامن العام" وزير الداخلية كالآتي:

■ اكدت اكثر من مرة ان الانتخابات النيابية ستجري في موعدها. فهل اتخذت الترتيبات كلها ام ان هناك ما يعيقها؟

□ منذ توليت مهماتي في وزارة الداخلية قلت ان الانتخابات النيابية ستجري في موعدها متى حدد. فهي ستكون مشروعي الاساسي، بالاضافة الى ما يريح اللبنانيين وهو ما يعني توفير الامن لهم. لذلك بدأنا في الأول من ايلول الترتيبات الادارية تحضيرا لهذه الانتخابات، وبالرغم من تعديل قانون الانتخاب وتقصير المهل انجزنا ما هو مطلوب من ترتيبات ادارية. لما اصر فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون على موعد 15 ايار بدلا من 27 آذار بات لدينا وقت اضافي. في الاثناء تابعنا عملية تسجيل المغتربين في وزارة الداخلية، وانجزنا قوائم الناخبين ونشرناها لتصحيحها من ضمن المهلة المحددة الى ان جمدت في وقتها وبدأنا قبل ايام بتسليم المرشحين قوائم الناخبين النهائية، على ان نبدأ تجهيز لوائح الشطب فور تجميد هذه القوائم وهو ما يسمح بالقول اننا انجزنا ما هو مطلوب منا قبل شهر ونصف. سنكون جاهزين لتوزيع لوائح الشطب على مراكز الاقتراع في موعدها، كما بالنسبة الى طبع اللوائح الانتخابية بعد اقفال باب الترشيحات ومهلة العودة عنها والاعلان النهائي عنها. على مستوى الترتيبات اللوجستية التي تحتاجها العملية الانتخابية كالاجهزة التلفزيونية والالكترونية ومتمماتها، فهي متوافرة من الانتخابات السابقة، وستتم صيانتها واعادة برمجتها من الفريق التقني في الوزارة في اشرافي شخصيا، كما علينا توفير الحبر الانتخابي ومستلزمات الطباعة. اما بالنسبة الى تمويل الانتخابات نحن ننتظر ان يبت مجلس النواب بما اقره مجلس الوزراء من الاعتمادات اللازمة لنكون قادرين على اتمام الانتخابات الداخلية وفي الخارج، علما ان بعض ما هو مطلوب من الامور اللوجستية وفره لنا برنامج الامم المتحدة (undp).

■ هناك مخاوف من امكان تأجيل الانتخابات ليس بسبب النقص في الترتيبات الادارية واللوجستية، فهل يمكن ان تكون الاسباب سياسية؟

□ ليس على علمي ان هناك اسبابا سياسية، ولا اعتقد انها ستكون امنية. فالتقارير الامنية التي تردني تباعا سواء من الامن العام او من الامن الداخلي لم تشر الى اي مخاوف. وبعد اجراء التقاطع في المعلومات لم يثبت وجود اي مخاوف. الحقيقة ان ليس لدي اي مؤشر جدي ان هناك اي حدث امني غير متوقع. يتخوف البعض من الشمال، وانا لست منهم. الحديث عن وجود داعش فيه لا اساس له، وكل ما في الامر ان 45 شخصا انتقلوا الى العراق ما بين آب الماضي وكانون الثاني، وقتل منهم خمسة، وعدا عن ذلك ليس لدي او لدى الاجهزة الامنية مثل هذه التوقعات. الامر ليس متروكا، فانا اتابع هذه التطورات يوميا. اما على مستوى الخوف من تطورات سياسية، لا اعتقد ان هناك من لا يريد الانتخابات، فالشعب يريدها وهي من حقه. ليس هناك من سياسي يجرؤ على القول انه لا يريدها، وخصوصا بعد 17 تشرين. كل السفراء المعتمدين في لبنان الذين التقيتهم اكثر من مرة، ومعهم ممثلو الامم المتحدة والاتحاد الاوروبي يريدون الانتخابات.

■ نقل عن الرئيس نجيب ميقاتي قوله ان عددا كبيرا من الافرقاء لا يريدون الانتخابات، لكن لا احد يجرؤ على ان يتقدم باقتراح قانون؟ فهل يخلو الامر من مفاجأة من باب تعديل قانون الانتخاب بغرض تعطيلها؟

□ نعم يمكن ان تجد نائبا قد يطلب ذلك. لكن نحن كحكومة لم ولن نتدخل في قانون الانتخاب. انا قلت من اليوم الاول للرئيس ميقاتي وبري انني لن ارسل اي قانون من عندي في هذا المعنى. انا ساطبق القانون النافذ في الانتخابات. لا اعتقد ان احدا يجرؤ على ان يتقدم باقتراح قانون معجل مكرر لتعديل قانون الانتخاب او اي اقتراح ينعكس سلبا على العملية الانتخابية. الموضوع ليس شعبيا ويفتقد الجو السياسي المؤاتي له.

■ قد يكون المنفذ لتعطيل الانتخابات من باب تعديل وجهة الصوت الاغترابي عبر احياء الدائرة الـ16، فهل ذلك ممكن؟ وان حصل ما هو مصير حق 224 الف منتشر في الانتخاب؟

□ ان جرى ذلك، لن يكون من حق ◄



وزير الداخلية بسام مولوي يتحدث الى "الامن العام".

> **بعد تحديد موعد 15 ايار انجزنا ما هو مطلوب منا قبل شهر ونصف**
>
> **ليس على علمي ان هناك اسبابا امنية او سياسية لتأجيل الانتخابات او الغائها**

المسجلين في الخارج المشاركة في انتخابات الداخل. ان سقط هذا الحق في انتخاب الـ128 سينتخبون النواب القاريين الستة عند ذهابنا الى الدائرة الـ16. لكن مزاج المنتشرين واضح. عند تعديل القانون واعطائهم الحق في الانتخاب على اساس الدوائر الـ15 ارتفع عدد المسجلين من 9000 في خلال شهر الى 235 الفا خلال 50 يوما. وان بقيت الامور على ما هي عليه اليوم، نحن كوزارة داخلية ليس لدينا مشكلة. لكن في حال تم اي تعديل قد نضطر الى اعادة فتح باب التسجيل لنقلهم من مكان الى آخر وفق مهل جديدة عندها يمكن ان نتوقع تطيير الانتخابات.

■ عندها قد نضطر الى ما يسمى التأجيل التقني ولوقت محدود؟

□ لا ارى ان هناك احدا يريد ذلك، وانتم تعرفون مواقف الكتل النيابية من هكذا اقتراح، ومن يمكن ان يصوت معه او ضده. في اي حال انا لا اتدخل في قانون الانتخاب.

■ هل تعتبر احياء هيئة الاشراف للدورة الانتخابية المقبلة عملا قانونيا، فهي اشرفت على انتخابات العام 2018؟ ولماذا تعذر تعيين هيئة جديدة؟

□ طبعا ان ما جرى اجراء قانوني وسليم. ولذلك فان عملها يعتبر قائما بحكم استمرارية العمل في المرفق العام ولمهمة محددة بحكم القانون. فهو اعطاها هذه الولاية. نظامها قال ان الهيئة تستمر في ممارسة عملها الى حين تعيين هيئة جديدة. طالما انه لم تعين هيئة جديدة فان ذلك بات امرا قائما. اما لماذا لم تعين هيئة جديدة؟ انا منذ ايلول الماضي وجهت كتبا الى كل من يعنيه امر تشكيلها كمجلس القضاء الاعلى ومجلس شورى الدولة وديوان المحاسبة ونقابة الصحافة والمجلس الوطني للاعلام والمجتمع المدني ونقابة المحاسبة ليقترح كل منها ثلاثة اسماء لنختار واحدا من كل منها، قبل ان اضيف اليها خبيرين في شؤون الانتخابات تمهيدا لرفع اقتراح بتشكيلة كاملة الى مجلس الوزراء الذي عليه اتخاذ القرار النهائي بتشكيلها؟ انا عملت ما علي وكنت متحمسا للخطوة التي لم تكتمل.

■ وما الذي حال دون اكتمالها؟

□ كل ما يمكنني قوله انني انجزت ملفا كبيرا واخترت من اللوائح المقترحة التي وصلتني ممثلا عن كل منهم، ولكن الموضوع لم يدرج على جدول اعمال مجلس الوزراء بسبب خلافات سياسية. ولاكون اوضح طالما ان الوظائف والمواقع توزع وتقسم حصصا حسب الطوائف فان الوصول الى ما نريده يصبح صعبا. ولما لم يتم التوافق على التشكيلة لم يدرج الرئيس ميقاتي الموضوع على جدول الاعمال. وابلغني ان بقدرتنا الاستعانة بالهيئة القائمة. وتداركا لأي ملاحظة قانونية او نظامية ولسد الثغرات التي كانت قائمة في تشكيلة الهيئة ملأنا قبل ايام بقرار اتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح مني مراكز الاعضاء الثلاثة التي كانت شاغرة وباتوا يمارسون مهامهم بنصاب قانوني.

■ ما حقيقة شكاوى بعض المرشحين من عدم قدرتهم على فتح حسابات مصرفية؟ وكيف ستتعاطون مع مرشحين يخضعون للعقوبات الاميركية التي تحول دون فتح حسابات مصرفية؟ الا يعيق ذلك كيفية مراقبة آلية الانفاق في حملاتهم الانتخابية؟

□ تقدم امامي العديد من المرشحين بشكاوى على هذه الخلفية، ان المصارف لم تفتح لهم حسابات مصرفية. حجتها ان هناك قرارا بعدم فتح اي حسابات جديدة بسبب الاوضاع الاقتصادية. التزاما مني باحقية مطلبهم وجهت كتابا الى مصرف لبنان طالبا منه تعميما يلزم المصارف تطبيقا لقانون الانتخاب فتح حسابات للمرشحين حصرا وهو ما حصل في اليوم التالي لنتمكن نحن كوزارة داخلية من مراقبة هذه الحسابات والتدقيق فيها. اما بالنسبة الى المرشحين المعاقبين اميركيا، فهم يستطيعون فتح حسابات في وزارة المال لانها تفي بالغرض. الخطوة ليست جديدة، وقد اعتمدت في الماضي وهي خطوة قانونية طالما انه حساب مكشوف وليس سريا ولا مشكلة تعيق مراقبة الآلية المعتمدة في الانفاق الانتخابي.

يحاوره العميد منير عقيقي وجورج شاهين.



حادثة الطيونة اسوأ حدث امني، لكن السيطرة عليها اكدت رفض الجميع لما حصل.

"اتابع التقارير اليومية والحديث عن وجود داعش في الشمال لا اساس له"

■ هل اتضحت هويات المؤسسات التي ستشارك في مراقبة الانتخابات؟

□ لا، لم تتضح بعد كامل هوية المؤسسات التي ترغب في هذه المهمة، علما انني طلبت من الجميع المشاركة. سبق لي ان طالبت الامم المتحدة والاتحاد الاوروبي ان يكونوا معنا. ومن الممكن ان اوقع بروتوكولا للتعاون مع الاتحاد الاوروبي لنسمح له بإدخال ما يحتاجه المراقبون من عتاد يمكنهم من البقاء لمراقبة ما يجري حتى بعد انتهاء الانتخابات وصدور النتائج. ليس لدي ما اخافه او اخفيه، فانا لست مرشحا للانتخابات.. وقد انجزت مسودة الاتفاق معهم، وسنوقع البروتوكول قريبا مع الجميع لان في مثل هذه الخطوة تطمئن الداخل والخارج في آن.

■ كيف تفسّر برودة الترشّح الى الانتخابات حتى الآن، اليس هناك من هم متحمسون لها؟

□ اعتقد ان السبب يعود الى اننا بدأنا التحضير للانتخابات في توقيت مبكر. كانت الترشيحات تبدأ قبل نحو ثلاثة اسابيع من موعد الانتخابات، وانا سمحت بها قبل ثلاثة اشهر لنؤكد على جديتنا في التعاطي مع هذا الاستحقاق. القانون يقول باصدار مرسوم دعوة الهيئات الناخبة قبل ثلاثة اشهر من موعد الانتخابات، فاصدرناه قبل خمسة اشهر لنؤكد جهوزيتنا للاستحقاق.

■ اين اصبحت الجهود المبذولة لمعالجة الازمة اللبنانية – الخليجية وتحديدا بعد المبادرة الكويتية. ولماذا لم يقفل هذا الملف؟

□ بصراحة، هذا الملف يجب ان لا يقفل، ونحن لا نستطيع ان نقفل على انفسنا. لن نسمح بأن يكون لبنان منطلقا لتصدير اي نوع من الشر او الاذى الى اي من الدول العربية، وهو مبدأ اؤمن به قبل ان تتوالى فصول الازمة وحتى قبل ما اثاره تصريح الوزير جورج قرداحي. في الزيارة الاولى الى مطار رفيق الحريري الدولي للاطلاع على الاوضاع فيه وتفقد جهاز امن المطار، طلبت التشدد في الاجراءات المتخذة. نحن والاشقاء العرب لنا علاقات قوية ويجب ان نكون حريصين على مجتمعاتهم. ليس لدى لبنان اي خيار الا ان يكون ضمن الخارطة العربية، لأنه ووفق الدستور "لبنان عربي الانتماء والهوية". لذلك نحن معنيون بالحرص على هذا الانتماء والتمسك بالشرعيتين العربية والدولية. لكل هذه الاسباب مجتمعة، لا يجب ان يقفل

هذا الملف، ولن نقفله قبل ان نصل الى النتيجة المطلوبة، وساقوم بكل ما استطيع القيام به في هذا الملف.

■ بذلت جهودا لتجاوز ما تعانيه الاجهزة الامنية نتيجة الضائقة الاقتصادية، هل انت مطمئن الى تجاوز تداعياتها وما جديد عمليات الفرار نتيجة لذلك؟

□ نعم هناك حالات فرار في الامن الداخلي، وهي ليست بالعدد الكبير الذي يثير القلق. فهي لم تتجاوز الـ400 حالة من اصل 26 الف ضابط وعسكري ورتيب يشكلون عديدها، وقد توقفت هذه الظاهرة منذ فترة. منذ ان تسلمت مهامي في ايلول الماضي قلت لهم في كلمتي الاولى الموجهة الى العسكريين "انتم يدي على الارض، انا احبكم واتمنى ان تحبوني وتبقوا معي". انا كقاضٍ ارفض شعارا يتردد وهو يقول ان اداء مَن يتولى مهمة رسمية او منصب عام يرتبط براتبه. في قناعتي انه يمكن ان يقوم اي انسان بواجبه حتى لو كان جائعا. اما بالنسبة الى موضوع الطبابة والاستشفاء في قوى الامن الداخلي فلا يمكنني ان اقبل باهانة اي عسكري لهذا السبب. لذلك اطلقت صرخة مدوية بهذا المعنى واعمل جاهدا لتجاوز هذه المشكلة في اقرب وقت ممكن. في الامس القريب وصلت الى بيروت باخرة محملة بالمساعدات الغذائية والدوائية ولنا فيها كقوى امن حصة كبيرة. انا مستمر في طلبي للمزيد منها لضمان ما يكفي الصحة والاستشفاء للجميع. للهدف عينه رفعنا الاموال المخصصة للطبابة والاستشفاء من ضمن الموازنة العامة كما اضفنا بندا جديدا سمي بـ"بدل نقل" للعسكر وهو ما لم يكن معتمدا تاريخيا. كما ان المساعدة الاجتماعية التي اقرت لموظفي القطاع العام في مجلس الوزراء شملت العسكريين. واصررت شخصيا على مضاعفة البنود الخاصة بالشؤون الصحية في موازنة الوزارة لضمان الاستمرار في قيام العسكريين بمهامهم.



ليس لدى لبنان اي خيار الا ان يكون من ضمن الخارطة العربية.

> **لا انا ولا نحن كحكومة سنتدخل في قانون الانتخاب**

■ بعدما كشفتم عن مجموعة من شبكات التجسس لصالح العدو الاسرائيلي، هل من مخاوف جدية من مجموعات نائمة؟

□ عندما نكتشف الجريمة ينتفي احتمال ان يكون مرتكبها نائما. الداء موجود دائما وما نحتاجه هو الدواء. الجريمة موجودة دائما، وبوجود قوى الامن والقضاء والجدية يمكن مكافحتها. طالما ان الاجهزة تعمل في هذا الجو المسؤول والواعي ومستعدة للتضحية قادرون على لجمها. الدلائل متوافرة وعلى سبيل المثال لا الحصر فانه لم يمر 24 ساعة على اختطاف طفل في منطقة نهر ابراهيم في جبيل حتى اعيد سالما الى ذويه. كما ان عمليات ضبط المخدرات دليل آخر. ولا يجب ان ننسى ان ليلتي الميلاد ورأس السنة عبرتا هذا العام من دون اي حادث.

■ الى اي درجة انت مطمئن الى الوضع الامني؟

□ انا بصراحة لست خائفا، ومن خلال متابعتي للتقارير الامنية لا يوجد خطر امني. معدلات الجريمة ليست الى ارتفاع عدا السرقات البسيطة التي لها ما يبررها بسبب الفقر وفقدان الخدمات الاساسية من كهرباء وماء وخلافهما، ونتيجة وجود عدد كبير من الاجانب في لبنان. بصراحة شعرت ان ابشع ما حصل في الفترة الاخيرة كانت حادثة الطيونة ولم تتطور بعد السيطرة عليها بسبب رفض الجميع ما حصل.

تقرير

غاصب مختار
jornalist.70@gmail.com

ماذا بعد قرار الحريري تعليق عمله السياسي والنيابي؟ الحجّار: قد لا يستمر طويلاً ونحن باقون اجتماعياً

لعلها المرة الاولى في تاريخ لبنان يعلن فيها زعيم سياسي لطائفة كبرى ولتيار سياسي كبير، تعليق عمله السياسي والبرلماني وعدم خوض الانتخابات النيابية المقبلة كما فعل الرئيس سعد الحريري، وهو الامر الذي ترك اكثر من علامة استفهام وتساؤلات عن المرحلة التي ستلي اعتكاف الحريري وان الموقت


الرئيس سعد الحريري معلنا تعليقه العملين السياسي والنيابي.

اولى ارتدادات قرار الرئيس سعد الحريري تمثلت بالهزة التي اصابت الطائفة السنية، والارباك الذي سببه قراره لكثير من القوى السياسية التي كانت تفترض انها حليفة سياسية وانتخابية له، عدا صعوبة البحث عن بديل مقبول شعبيا وسياسيا وله امتداد مناطقي واسع وعابر للطوائف ويمثل خط الاعتدال والحوار. كما طرح قراره اسئلة عن الاسباب الحقيقية التي دفعته الى اتخاذ هذا القرار الذي وصفه البعض بالانتحار السياسي، فيما وصفه اخرون بالقرار الصائب نظرا الى الانتكاسات التي اصابته بسبب التسويات التي عقدها مع قوى سياسية ولم تحقق له ما كان يريده من برامج اصلاحية للاقتصاد والمالية العامة والوضع المعيشي والخدماتي.

لعل بيان اعتكاف الحريري كاف لشرح الاسباب الكامنة وراء قراره، او الاسباب التي اراد هو شرحها وترك اسبابا اخرى لظروف افضل لاعلانها. ولعل صمته في ذكرى استشهاد والده الرئيس الراحل رفيق الحريري يوم 14 شباط ابلغ من الكلام، ولو ان الكلام القليل الذي قاله عند ضريح الشهيد رفيق الحريري الى بعض وسائل الاعلام لم يشف غليل كثر لانه لم يحمل موقفا جديدا.

على الرغم من ذلك، كان اللافت مواقف بعض الدول العربية والدول الكبرى الصديقة للبنان وللحريري شخصيا، كمصر وفرنسا والولايات المتحدة وسوها، التي اكتفت بابداء الاسف لقراره، لكنها اكدت وجوب اجراء الانتخابات في مواعيدها واستمرار التحضيرات الادارية والاجرائية لها، ما يعني ان الحياة السياسية اللبنانية لا يجب ان تتوقف عند قرار زعيم سياسي بتعليق عمله السياسي والبرلماني. كما ان دار الفتوى بعدما استوعبت قرار الحريري واجرت اتصالات ولقاءات للملمة الصف، اعلنت قرارها بالتنسيق مع رؤساء الحكومات السابقين بعدم مقاطعة الانتخابات مع ان الرؤساء السابقين اعلنوا ايضا عدم ترشحهم للانتخابات.

لكن بعد قرار الحريري، تحضرت قوى سياسية لوراثة تركته الشعبية والانتخابية في اكثر من منطقة، وبدأت تعمل على هذا الاساس، قبل ان يأتي قرار آخر من الحريري ومن قيادة تيار المستقبل: "لا ترشيحات وتحالفات ولا تصويت باسم التيار، ومن يود الترشح ليستقل من التيار ويترشح بصفته الشخصية لا تحت عنوان التيار وليتحمل مسؤولية خياره". هذا القرار زاد ارباك القوى السياسية التي بدأت تبحث عن مرشحين من خارج التيار ومناصريه لضمهم الى اللوائح.

المهم ما بعد عزوف الحريري، ما مصير تيار المستقبل ونوابه الحاليين والشخصيات المقربة منه او المنتسبة الى تيار المستقبل الراغبة في خوض العمل السياسي والنيابي؟ ماذا سيكون عليه وضع الطائفة السنية بعد غياب زعيمها السياسي الاول، على الرغم من وجود زعامات وشخصيات نيابية سنية لها حضور شعبي لكنه مناطقي اكثر على امتداد مساحة الوطن؟ كيف سيؤثر قراره عدم خوض الانتخابات على المستوى الشخصي وعلى مستوى التيار على القوى السياسية الاخرى؟

بعض المقربين من الرئيس الحريري، يرى انه لم ينه حياته السياسية، بل اخذ استراحة محارب لترتيب اوضاعه الى حين تسمح الظروف الداخلية والخارجية بعودته بوجه واداء جديدين، وان قيادة الطائفة السنية ما زالت معقودة له ولو لم يكن في الحكم.

اما بالنسبة الى الحلفاء السابقين، فقد كان واضحا ان هناك نوعا من "فيتو" على التحالف مع بعض الحلفاء السابقين، وكلمة الحريري في بيان عزوفه تطرقت الى ما سماه خسارة الحلفاء بقوله: "ان منع الحرب الاهلية في لبنان والتسويات التي فرضها ذلك علي سابقا، كان سببا لخسارتي ثروتي

الشخصية وصداقاتي الخارجية والكثير من تحالفاتي الوطنية وبعض الرفاق وحتى الاخوة". وتشير مصادر تيار المستقبل ومواقفه الى ان المعنيين الاولين بعدم التحالف هما التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية، والى حد ما الحزب التقدمي الاشتراكي.

بعض نواب كتلة التيار الازرق الحاليين اعلنوا التزامهم قرار عدم الترشح، حتى ان بعضهم اتخذ قراره قبل ستة اشهر كالنائب سمير الجسر بعدم الترشح لاسباب خاصة، وهو ابلغ الرئيس الحريري قراره من مدة طويلة.

"الامن العام" حاورت عضو كتلة المستقبل النائب الدكتور محمد الحجار عن مستقبل تيار المستقبل والوضع السني عموما بعد قرار الحريري، والعلاقة مع الحلفاء السابقين.

■ ما بعد عزوف الرئيس الحريري ما مصير تيار المستقبل ونوابه الحاليين والشخصيات المقربة منه او المنتسبة اليه الراغبة في خوض العمل السياسي والنيابي؟

□ الرئيس سعد الحريري اعلن تعليق العمل السياسي والنيابي لفترة زمنية محددة، اربع سنوات اكثر او اقل، هذا رهن تطورات الامور مستقبلا. لكنه على الاقل قال انه لن يترشح للانتخابات المقبلة ولا حتى المنتسبين الى التيار. بهذا المعنى، كتلة المستقبل لن تكون موجودة في المجلس النيابي المقبل عام 2022، لكن هل سيستمر هذا الوضع الى ما بعد الانتخابات المقبلة (2026)؟ لا اعتقد. الخطوات المقبلة تتحدد وفق التطورات التي ستحصل. في كل الاحوال، تيار المستقبل سيبقى حاضرا بين الناس من خلال العمل الاجتماعي، وربما في الاستحقاقات النقابية لا في العمل والنشاط السياسي المباشرين خلال فترة تعليق المشاركة بالحياة السياسية والنيابية. بمعنى ان اي نائب حالي يريد الترشح عليه الاستقالة من التيار بكتاب خطي حسب قرار قيادة التيار، وخوض الانتخابات على مسؤوليته الشخصية، ومَن هم في الكتلة النيابية الحالية يتخذون القرار الذي يناسبهم، وهم احرار لكن ليس تحت اسم تيار المستقبل الذي لا يتحمل اي مسؤولية حيال ترشيحهم.

■ ما سيكون عليه وضع الطائفة السنية بعد غياب زعيمها السياسي الاول، رغم وجود زعامات وشخصيات نيابية سنية لها حضور شعبي لكنه مناطقي اكثر؟

□ الطائفة السنية لن تكون منبوذة او ضائعة، المسلمون السنة هم امة وليسوا طائفة يمكن حصرها في مكان ضيق او زاوية. لكن المطلوب اليوم تفهم الامور كما هي عليه، تيار المستقبل يمثل الاكثرية السنية؟ نعم. نحن تيار عابر للطوائف والمناطق، هذا توجهنا وهكذا سنستمر في المرحلة المقبلة، وهكذا اراد الرئيس الشهيد رفيق الحريري ان تكون مسيرة تيار المستقبل وهكذا سنستمر.

اما بالنسبة الى وجود زعامات سنية اخرى مناطقية فالامر صحيح اذا اعتبرنا ان النائب زعيم، ولا ادري اذا كان يصح هذا التوصيف على جميع النواب. نواب تيار المستقبل الحاليين اذا ترشحوا وفازوا وكانوا خارج الكتلة او خارج التيار، لن يغيروا تعاطيهم مع الناس وسيمارسون العمل ذاته الذي كانوا يمارسونه وهم في الكتلة، مع فارق انهم لن يكونوا في كتلة اسمها كتلة المستقبل يلتزمون قرارها وتوجهاتها، لكن اعتقد انهم سيقومون بالتنسيق في ما بينهم خلال عملهم في كل الامور.


عضو كتلة المستقبل النائب الدكتور محمد الحجار.

■ كيف سيؤثر قرار الرئيس الحريري بعدم خوض الانتخابات على المستوى الشخصي وعلى مستوى تيار المستقبل على القوى السياسية الاخرى التي طالما اعتمدت على اصوات محازبي الحريري ومناصريه في مناطق ودوائر انتخابية كثيرة؟

□ اعتقد انه في المناطق التي يتواجدون فيها سيبقى النواب على تنسيق مع الاخرين حسب الموضوع المطروح، والنائب الذي كان في كتلة المستقبل انطبع اداؤه وسلوكه وهو في التيار او الكتلة بمبادىء هذا التيار وتوجهاته، وبالتالي المبادىء والامور الاساسية التي عمل من خلالها النواب سيبقون عليها الى حد كبير، سواء كانوا من تيار المستقبل او حلفاء له، وسيبقى اداؤهم كما في المرحلة الماضية الاداء نفسه والسلوك ذاته، على الاقل خلال الفترة التي يبقى فيها عمل التيار السياسي معلقا.

■ ماذا قررتم كنواب، مَن سيترشح منكم ومَن سيعزف عن الترشح؟

□ الموضوع ليس بسيطا سواء بالنسبة الي او بالنسبة الى غيري على الرغم من ان الرئيس الحريري لم يقل لنا لا تترشحوا بل ترك الخيار والحرية لكل واحد. فمن جهة هناك رغبة الرئيس الحريري في عدم الترشح، ومن جهة اخرى هناك رغبة الناس في ان نترشح بعد الخدمات التي اديناها لها. الناس تسألنا لمن ستتركون الساحة بعد سنوات طويلة من العمل بينها ومعها، وتسألنا كذلك عن قرارنا لكننا لم نقرر شيئا بعد.

مقابلة

غاصب مختار
jornalist.70@gmail.com

رئيس هيئة الإشراف على الانتخابات: تعديل الصلاحيات في القانون

حتى تقرر الحكومة تعيين هيئة جديدة للاشراف على الانتخابات النيابية، فان الهيئة الحالية قائمة بحكم قانون تشكيلها. وهي باشرت مهماتها بعد تحديد مواعيد الانتخابات داخل لبنان وخارجه وتقديم طلبات الترشيح والتراجع عنها، وسوى ذلك من امور اجرائية ولوجستية. وقد حددت في بياناتها كل الاجراءات المطلوبة من المرشحين ووسائل الاعلام لتطبيق القانون

رئيس هيئة الاشراف على الانتخابات القاضي نديم عبد الملك، التقى في حضور عضوي الهيئة عطاالله غشام والدكتور موفق اليافي، بعثة من ادارة الشؤون السياسية والحكومة الديموقراطية التابعة للمنظمة الدولية للفرنكوفونية، بهدف تقييم حاجات هيئة الاشراف في الانتخابات النيابية المقبلة في ايار 2022، لاسيما الحاجات التقنية، وجرت مناقشة المواضيع "في جو من التوافق، ومنها استقلالية الهيئة ومقرها وموازنتها وصلاحياتها بمراقبة الاعلام والاعلان الانتخابيين والمواقع الالكترونية، وكذلك التمويل والانفاق الانتخابيين، وجهوزها للانتخابات النيابية المقبلة". وقد قررت المنظمة ان تفتح مكتبا لها في بيروت لمواكبة عمل الهيئة وحاجاتها.

في هذا الحوار مع "الامن العام"، يتحدث رئيس الهيئة القاضي نديم عبد الملك عن كل الامور التي اثيرت حول عملها.

■ كيف باشرت هيئة الاشراف تحضيرات عملها في ظل عدم تعيين هيئة جديدة؟

□ عملا باحكام المادة 11 من قانون انتخاب اعضاء مجلس النواب رقم 44/ 2017 الاصلية والمعدلة بموجب القانون النافذ حكما رقم 8 تاريخ 3 /2021/11، وبما ان مجلس الوزراء لم يعيّن هيئة جديدة للاشراف على الانتخابات، فان الهيئة القائمة حاليا تستمد شرعيتها من احكام المادة 11 المذكورة، وهي المخولة قانونا الاشراف على الانتخابات المقبلة في ايار 2022. بعد صدور المرسوم رقم 8590 تاريخ 2021 /12/29، بدعوة الهيئات الناخبة، والتعميم الصادر عن وزير الداخلية والبلديات بسام مولوي في تاريخ 2022 /1/5، المتعلق بتحديد مهل تقديم تصاريح الترشيح والذي يعتبر قانونا بداية فترة الحملة الانتخابية، وفي ضوء الاجتماع الذي عقده رئيس الهيئة وامين السر مع وزير الداخلية والبلديات بسام مولوي في تاريخ 10 /1/ 2022، وتطبيقا لمبدأ ديمومة الهيئة واستمراريتها وفقا لاحكام المادتين 9 و11 من قانون الانتخاب، باشرت هيئة الاشراف منذ 5 كانون الثاني الماضي عقد اجتماعات عمل للتحضيرات القانونية والادارية، واتخذت خلالها عددا من القرارات التنظيمية والتعاميم واصدرت الاعلانات والبيانات التي تقتضيها هذه المرحلة من اعمالها، وعمدت الى وضعها على لوحتها الالكترونية التابعة لها في وزارة الداخلية والبلديات لكي يتمكن اصحاب العلاقة المهتمين بالشؤون الانتخابية من الاطلاع عليها والعمل بموجبها. في تاريخ 7 شباط الماضي، عقدت الهيئة اجتماعا مع وزير الداخلية واطلعته على التحضيرات الجارية لمراقبة الانتخابات في موعدها المحدد والاطر القانونية والادارية التي تقوم بها في عملية الاشراف. كما اطلعته على حاجاتها للمرحلة الراهنة، وقد اكد الوزير مولوي التزامه اتخاذ الاجراءات الايلة الى تسهيل عمل الهيئة ضمن الاطر القانونية.

■ ما هي ابرز المشكلات والصعوبات التي تعترض عمل الهيئة اداريا وتقنيا وماليا ولوجستيا؟

□ واجهت الهيئة عراقيل وصعوبات مالية ولوجستية وتقنية في الانتخابات النيابية العامة عام 2018، وتمكنت من تجاوز معظمها. من اجل قيامها بمهماتها على الشكل الكامل والكافي والمطلوب في الانتخابات المقبلة، لا بد من ان تتوافر لها عدّة الشغل من مالية ولوجستية وبشرية وتقنية، ومقر يتسع لاعضائها وموظفيها والعاملين معها من مراقبي الاعلام والاعلان ومدققي حسابات وغيرهم. نشير الى انه بعد مرور ما يزيد عن شهر من فتح باب الترشيح وبدء الحملة الانتخابية، لا تزال الهيئة تفتقر الى الامور التالية:

• حتى تاريخه لم يتم ايجاد مقر واسع لها، علما ان تأمينه يقع على عاتق وزير الداخلية الذي يعمل من اجل ايجاد هذا المقر استنادا الى المادة 9 من قانون الانتخاب.

• لم يتم اقرار الموازنة العامة بحيث يمكن للهيئة ان تستفيد من صرف اعتماد لها من ضمن موازنة وزارة الداخلية والبلديات لان لا موازنة خاصة لها بل من ضمن موازنة وزارة الداخلية. العمل جار لاقرار الموازنة قريبا.

• هناك ضرورة للتعاقد مع 45 مراقب اعلام واعلان ومباشرة عملهم، لكن عدم وجود اموال لدفع رواتبهم في الوقت الرهن في انتظار صدور قانون الموازنة العامة، لا يمكن التعاقد معهم. برنامج الامم المتحدة الانمائي ابدى استعداده للمساعدة في هذا المجال، ونحن نعمل ايضا على التعاقد مع المراقبين عند توافر الاموال وتأمين المكان الذي يتسع لهم.

• عدم توافر المعدات التقنية المطلوبة لوضعها في تصرف مراقبي الاعلام والاعلان، لعدم وجود اموال تقدر قيمتها بنحو 75 الف دولار اميركي.

• وجوب التعاقد مستقبلا مع نحو 18 مكتب تدقيق حسابات حدا اقصى، يتم دفع اجور العاملين فيها بعد اقرار مجلس الوزراء الاعتمادات المخصصة لهيئة الاشراف.

• اعترضت الهيئة صعوبات مالية مع مالك المقر الحالي لها، بحيث تخلفت وزارة الداخلية عن دفع ايجار سنتين (2000 - 2021 و2021 - 2022) على الرغم من ان الايجار يعتبر ممددا بحكم العقد. وزير الداخلية يعمل على معالجة هذا الموضوع ونأمل خيرا.



رئيس هيئة الاشراف على الانتخابات القاضي نديم عبد الملك.

هيئة الاشراف باشرت عملها منذ 5 كانون الثاني الماضي بعقد اجتماعات عمل

لا بد من ان تتوافر للهيئة عدّة شغل مالية ولوجستية وبشرية وتقنية

■ هل الهيئة مكتملة الاعضاء ام هناك نقص في عددهم؟ وهل يمكن تعيين بدلاء من الاعضاء الغائبين؟

□ استنادا الى احكام المادة 10 من قانون الانتخاب رقم 2017/44، تضم هيئة الاشراف 11 عضوا، يوجد حاليا 8 اعضاء منهم وهناك 3 غائبين. النصاب استنادا الى المادة 21 من قانون الانتخاب لاجتماع الهيئة واتخاذ القرارات هو 7 اعضاء، لذا فهو مؤمن. رفعنا طلبا الى وزير الداخلية نعلمه بالمراكز الشاغرة، وطلبنا تعيين بدلاء عن الاعضاء الثلاثة كي يكتمل عقد الهيئة. تتم آلية التعيين بناء على اقتراح وزير الداخلية لتسمية الاعضاء الجدد، ويصدر مرسوم تعيينهم عن مجلس الوزراء.

■ هناك من يقول ان رئيس الهيئة واعضاءها يتقاضون تعويضاتهم المالية بصورة دائمة حتى بعد انتهاء الانتخابات؟

□ منذ اواخر العام 2019 لم يتقاضَ رئيس هيئة الاشراف واعضاؤها اي تعويض او مبلغ مالي، على الرغم من ان عمل الهيئة مستمر ولا عمل من دون اجر. بالتالي، فهم لا يقبضون بصورة دائمة بل "على القطعة"، اذ تقاضوا في الماضي عن الانتخابات عام 2018 وعن الانتخابات الفرعية في دائرتي طرابلس وصور عام 2019 فقط لا غير.

■ كيف تقيّمون التجربة السابقة للهيئة خلال انتخابات العام 2018 والى اي مدى كانت ناجحة؟

□ اعترضت الهيئة عراقيل ادارية ومالية ولوجستية وبشرية وصعوبة في التنسيق مع وزير الداخلية والبلديات السابق، فضلا عن عدم كفاية النصوص القانونية ووضوحها في قانون الانتخابات ومحدودية صلاحيات الهيئة فيه. وقد تم استعراض هذه الامور بالتفصيل في التقرير النهائي الصادر عن هيئة الاشراف حول الانتخابات العامة التي جرت عام 2018. رغبت الهيئة في عقد شراكة مع هيئات المجتمع المدني ووسائل الاعلام والاعلان للتعاون معها لانجاح العملية الانتخابية، وبذلت المساعي في هذا الصدد، لكن رغبتها هذه لم تلق التجاوب المطلوب. لكننا نسجل تعاون الاتحاد الاوروبي مع هيئة الاشراف ماديا ومعنويا كجهة ممولة، وكذلك نثمن دور برنامج الامم المتحدة الانمائي وسائر المنظمات الدولية على الجهود التي بذلت لدعم هيئة الاشراف. اما لجهة تقييم تجربة الهيئة ومدى نجاحها فهو مرهون بالوسائل التي وضعت بين يديها، ووفق ما يوضع بين يديها من عدّة ◄

◄ للشغل نحصد الغلة. بالتالي، لا بد من ان ينعكس ذلك على عملها، لكن ما يمكن ان نؤكده ان هيئة الاشراف، رئيسا واعضاء، قاموا بواجبهم كاملا استنادا الى احكام القانون والصلاحيات الممنوحة لهم والوسائل الموضوعة بين ايديهم اخلاصا منهم لعملهم ووفاء لقسمهم امام رئيس الجمهورية. نترك للمعنيين بالشؤون الانتخابية، تقييم عمل الهيئة عام 2018، مع اخذ الجميع في الاعتبار الظروف المحيطة بعملها.

■ ما هي ابرز التغييرات والخطوات التي تنوون القيام بها لتطوير عمل الهيئة؟

□ اصدرت الهيئة العديد من التوصيات بعد انتخابات العام 2018، نعتبرها خطوات نحو التغيير لتطوير عملها. ابرز هذه التوصيات ان تتمتع باستقلال اداري ومالي تام، وان تكون لها موازنة مستقلة منفصلة عن موازنة وزارة الداخلية، وان تكون لها الشخصية المعنوية للمداعاة والتقاضي، وان تنفذ قراراتها الادارية والاجرائية على الارض فورا بواسطة جهاز تابع لها. من اجل احداث التغيير المطلوب، لا بد من اجراء تعديلات في نصوص قانون الانتخابات في ما يتعلق بصلاحيات الهيئة، وتوضيح عبارة التنسيق بين الهيئة وبين وزير الداخلية الواردة في احكام المادة التاسعة من القانون. كذلك تعديل مهلة الثلاثين يوما المعطاة لها عند دراسة البيانات الحسابية الشاملة التي يقدمها المرشحون واللوائح خلال 30 يوما من صدور النتائج (المادة 64)، فهذه المدة قصيرة جدا ويجب تمديدها الى 5 اشهر لانها تعجيزية، بحيث انها اذا لم تتمكن خلال 30 يوما من دراسة البيان الحسابي الشامل للمرشح او للوائح يعتبر البيان مبتوتا حكما، وهذا من شأنه شل عمل الهيئة، فقد كان لدينا 976 مرشحا و77 لائحة، فكيف يمكن ان ننجز خلال 30 يوما البت بالحسابات. رغم ذلك، وصلنا الليل بالنهار وتمكنا من دراسة البيانات، لكن لم تكن دراسة في العمق. ولو كانت لدينا المهلة الكافية كان يمكن ان نتعمق اكثر ونقابل المرشحين لمراجعة بعض الاخطاء في بياناتهم لكي يستكملوها، فهناك دور قضائي للهيئة في دراسة البيانات الحسابية الشاملة.



ثمة ضرورة للتعاقد مع 45 مراقب اعلام واعلان لكن لا موازنة بعد

المعدات التقنية لمراقبة الاعلام والاعلان غير متوافرة

■ هل من ضرورة لتعديل قانون انشاء الهيئة لتصبح اكثر استقلالية واكثر حضورا وتأثيرا لجهة المراقبة والمساءلة والمحاسبة؟

□ لا بد من تعديلات اخرى في القانون لتعزيز دورها في المراقبة الفعلية على الاعلام والاعلان الانتخابيين وعلى التمويل والانفاق الانتخابيين، وعلى تطبيق التوازن والعدالة في الظهور الانتخابي للمرشحين واللوائح، وتأمين صحة المنافسة الانتخابية، ونشر الثقافة الانتخابية، وارشاد الناخبين تعزيزا للديموقراطية بالوسائل المتاحة. نأمل من جميع المسؤولين والمجتمع المدني المحلي والدولي في العمل على تنفيذ توصيات هيئة الاشراف على الانتخابات في العام 2018، وكذلك تنفيذ توصيات الاتحاد الاوروبي في العام 2018 من اجل ان تكون لدينا هيئة دائمة مستقلة بصورة كاملة، والا ستكون هيئة الاشراف مجرد ديكور يراقب شكلا نزاهة الانتخابات وشفافيتها وديموقراطيتها والمحاسبة فيها، وهذا ما لا نريده مطلقا. لذا يجب تفعيل عمل الهيئة لتقوم بواجبها بالشكل الكافي والوافي والمطلوب، بعد تأمين عدّة الشغل لها وتوفير كل حاجاتها.

تحقيق

ميشال كرم
Michelkaram2@hotmail.com

إستعدادات الماكينات الانتخابية في الأحزاب اللبنانية والمعارضة بعضها لم يوقف "تزييتها" وأخرى متريثة وصعوبات لوجستية

مع فتح باب الترشيحات من 15 كانون الثاني لغاية 15 اذار المقبل للاستحقاق الانتخابي النيابي المقرر في 15 ايار 2022، انطلقت الماكينات الانتخابية للاحزاب اللبنانية وشخصيات المجتمع المدني في تحضيراتها الادارية واللوجستية والاعلامية والاعلانية والبشرية، واعداد دراساتها الاولية لجس نبض الناخبين، واستنهاض مكاتبها خارج لبنان لرصد اتجاهات التصويت للمغتربين

"الامن العام" جالت على المسؤولين في الماكينات الانتخابية في التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية وحركة امل والحزب التقدمي الاشتراكي والمجتمع المدني، وسلطت الضوء بعد انتهاء التسجيل لاقتراع المغتربين على استعداداتها للانتخابات النيابية، وعلى ورش عمل مكاتبها لادارة العملية الانتخابية والتقنيات المستخدمة وتقييمها للتحضيرات، والواقع الانتخابي ومساره والتحديات الذي تعترضه نتيجة غلاء المحروقات، وفرض ايقاعها من خلال الاعلان عن برامجها وشعاراتها للمرحلة المقبلة، والقيام بحملات شد العصب لاستقطاب مؤيديها، واجراء استطلاعات لبلورة المشهد الانتخابي العام بغية تركيب لوائحها وبناء تحالفاتها.

التيار الوطني الحر

المسؤول عن الماكينة الانتخابية في التيار الوطني الحر الدكتور سايد يونس، اوضح ان الماكينة الانتخابية في التيار "لها هيكليتها التنظيمية بحيث يكون لكل قرية او بلدة ماكينتها التي تنسق مع الماكينة الانتخابية في القضاء التي ترتبط بدورها باللجنة المركزية المشرفة على ادارة العملية الانتخابية، وجمع المعلومات وتنقيح اللوائح الانتخابية وفرزها حسب القرى، واجراء مسح انتخابي للمناطق، وتنظيم ورش عمل للمندوبين حول قانون الانتخاب، وكيفية الاقتراع واحتساب المرشح الفائز والخاسر، اضافة الى اجراء اختبارات لعمل الماكينة الانتخابية وجهوزها عبر القيام بمناورات عدة فتحت خلالها مراكز اقتراع وحضر ناخبون واقترعوا للوائح وهمية، ومن ثم تم فرز الاصوات واحتساب فوز المرشحين وخسارتهم تبعا للقانون الانتخابي الجديد".



المسؤول عن الماكينة الانتخابية في التيار الوطني الحر الدكتور سايد يونس.

وشدد على ان "هذه التدريبات التي اجراها ويجريها التيار تباعا هي لزيادة الوعي الانتخابي وللتحضير الجيد للمعركة، ولا يكتفي بهذا القدر بل يعمل على ايفاد الذين خضعوا للدورات التدريبية الى القرى والبلدات بناء على طلب هيئاتها لنقل خبراتهم الانتخابية الى الحزبيين والمناصرين".

واكد ان عمل الماكينات الانتخابية في التيار "مستمر منذ الانتخابات الاخيرة، لكن في الواقع يزداد هذا العمل تفاعلا وزخما كلما اقترب موعد الاستحقاق الانتخابي بحيث سيصل الجهوز الى ذروته في المدى القريب المنظور. ويمكن القول ان الحركة العملانية والعمل الجدي للماكينة، انطلق مع الالية المعتمدة لاختيار المرشحين، التي ارتكزت في مرحلتها الاولى على انتخاب داخلي في

التصويت للمرشحين من القاعدة الحزبية، وفي مرحلتها الثانية شملت القاعدة والمؤيدين، على ان تكون المرحلة الثالثة حاسمة".

وشرح بأن عمل الماكينات يخضع بصورة متواصلة للتطوير "خصوصا وانه يعتمد على التكنولوجيا الحديثة، لذلك يحرص التيار على ان يكون المندوبون على دراية كاملة بالاجهزة الذكية لمواكبة العملية الانتخابية بنجاح وسرعة ومن دون اخطاء. كما يولي التيار اهمية استثنائية لعمل هيئاته في القرى والاقضية التي تشكل العمود الفقري للعمل الحزبي، وتحفز نشاط الجميع خصوصا ابان التحضير للانتخابات". ورأى ان الحملات الاعلامية والاعلانية الانتخابية "ستأخذ في الاعتبار شعار مكافحة الفساد والهدر الذي لن يتخلى عنه التيار ويعتبره من الامور الاساسية والمهمة على قدر اهمية المحافظة على البلد، كما سيؤكد على هويته بأنه حزب يدافع عن كل مكون لبناني مستهدف، ويحمي هوية الوطن والتوازن الديمغرافي الذي يسعى بعضهم الى تغييره من خلال ما سمي بصفقة القرن. كذلك ستتصدى هذه الحملات لكل اهداف الاحتجاجات التي ظهرت في تشرين الاول 2019 واتهمت التيار بسوء الحكم وكل التسريبات التي طاولت هيبته وسمعته، لاسيما زعيمه جبران باسيل. في المحصلة فان العمل الانتخابي جار على قدم وساق في كل الدوائر الانتخابية في لبنان والخارج، ونسعى بكل ما اوتينا من قوة وطاقة لتأمين الحواصل والاصوات التفضيلية انطلاقا من ان المعركة اليوم هي معركة وجودية تعيد الامل لجيل من الشباب بدا اليأس يسد افاق مستقبله ويدفعه الى الهجرة، فنحن فريق بذلنا الغالي والنفيس لاعادة الجنسية الى مستحقيها في الانتشار وليس لأن يستمر نزف الهجرة وبالتالي خسارة المزيد من شبابنا الذين يشكلون الامل بغد افضل".

القوات اللبنانية

رئيس جهاز الانتخابات في القوات اللبنانية نديم يزبك اوضح ان الحزب "يملك ذراعا تسمى جهاز الانتخابات وهو يعمل من دون توقف بحيث لا يكون يوم الاقتراع غاية في حد ذاته بل هو يوم الحساب لادائنا واداء اخصامنا، بمعنى انه عصارة عمل الاحزاب والشخصيات السياسية في الشأن العام، منذ انتهاء العملية الانتخابية الاخيرة في 8 ايار 2018 الى موعد الاستحقاق الجديد في 15 ايار 2022. هذه الفترة الفاصلة هي وسيلة نسعى من خلالها الى زيادة حجم كتلتنا النيابية لتنفيذ برنامجنا ونظرتنا الى البلد وما وعدنا بتحقيقه للنهوض بوطننا. وهكذا دواليك في كل مرحلة من المراحل الانتخابية، على ان يشكل يوم 16 ايار مرحلة جديدة من العمل الانتخابي، مع الاخذ في الاعتبار على ان الوسيلة الفضلى لتطوير الشعوب هي التغيير والتحسين من خلال الديموقراطية".



رئيس جهاز الانتخابات في القوات اللبنانية نديم يزبك.

واكد ان القوات اللبنانية "جاهزة كي تخوض العملية الانتخابية في اي وقت كان، باعتبار ان ماكينتها لا تتوقف عن التزييت على الاطلاق ولا تنقطع عن العمل اطلاقا. فهي حاضرة تقنيا ولوجستيا واعلاميا واعلانيا، لاسيما على مستوى تجميع الداتا الانتخابية التي هي كغيرها عملية استمرارية وتراكمية نسعى الى تحسينها وتطويرها وفق المعايير العالمية".

ولفت الى ان "العمل الانتخابي للقوات اللبنانية لا يتوقف على جهاز الانتخابات الذي يشرف على الماكينة ويديرها، بل تتشارك معه جميع المراكز لتجيير طاقتها البشرية من اجل انجاح العملية الانتخابية، معتبرا ان هذه الطاقة التطوعية غير متوافرة لدى اي طرف من الاطراف، اذ هناك الاف من الناس يعملون من دون ◄

اي مقابل مادي، انطلاقا من ايمانهم بالقضية اللبنانية سواء في المراكز والمصالح والمناطق وبلدان الاغتراب. ويعول الحزب على هذه الاعداد المندفعة والمنظمة والمؤمنة بقضيته بشكل اساسي في العملية الانتخابية لايصال اكبر عدد ممكن من ممثليه الى مواقع المسؤولية".

وشدد يزبك على ان المسؤولين عن المندوبين والمندوبين والمشرفين على سجلات القيد والاقلام الانتخابية "موجودون دائما باعتبار عمل الماكينة الانتخابية متواصل، ويشاركون في ورش عمل توعية انتخابية وتدريب على دورهم القانوني لاسيما في مراقبة عملية الاقتراع وصحتها وسلامتها ونزاهتها"، موضحا "ان التحدي الذي يواجه عمل الماكينة الانتخابية هو جائحة كورونا الى جانب الازمة الاقتصادية المتردية، مما تسبب في تقييد حركتها بعض الشيء شأنها شأن بقية الاحزاب والقطاعات المختلفة، لكن القوات كانت قد قطعت شوطا كبيرا من التحضيرات الادارية واللوجستية قبل فترة الاقفال العام بحيث كان التأثير خفيفا على مسار عمل ماكينتها الانتخابية التي تنشط كعادتها في اجراء محاكاة ليوم انتخابي، بدءا من فتح الصندوق الى حين اقفاله وفرز الاصوات واصدار نتائجه، وكل ما تتطلبه هذه المحاكاة من تواصل مع الناخبين وتامينهم الى مراكز الاقتراع وقيام المندوب بواجبه ودوره كضابط قانوني، واكتشاف المخالفات والاخطاء داخل اقلام الاقتراع، وكذلك الاعتراض في حال حدوث اي خلل. فهذه المحاكاة تغوص في ادق التفاصيل، اضافة الى اننا قمنا بورشة عمل حول حملات المرشحين وبرامجهم تخللها مناقشة لامثلة متنوعة من الحملات الانتخابية وعرض خطة كل مرشح تبعا للنظرة السياسية العامة وصولا الى واقع و الدوائر الانتخابية وحاجاتها".

حركة امل

المسؤول عن الشؤون الاعلامية للماكينة الانتخابية المركزية في حركة امل الدكتور رامي نجم لفت الى ان حركة امل "بدأت التحضير للانتخابات النيابية في اذار المنصرم حيث تم تشكيل اللجنة الانتخابية المركزية وتعيين رؤساء لجان الاقضية، وباشرت في اقامة اجتماعات تمهيدية لوضع العناوين الاساسية للمعركة الانتخابية المقبلة وتحديد مسار عملها بما تقتضيه المرحلة الراهنة".

واوضح ان عمل اللجان "تم تفعيلها على مستوى الاقضية والبلدات بشكل فعلي في تشرين الاول 2021، حيث جرى تشكيل فرق العمل بحسب الاليات المحددة مسبقا تبعا لكل قضاء، وتوزعت المهام على الاشخاص كل حسب اختصاصه ومسؤولياته لتغطية كل الامور اللوجستية والادارية من شؤون معلوماتية الى قانونية وخدماتية واعلامية ونقل وغيرها من المسؤوليات التي تعنى بالعمل من اجل انجاح الاستحقاق الانتخابي النيابي في 15 ايار 2022"، مبينا بأن اللجان الانتخابية تم تشكيلها في الدوائر الـ 15 الكبرى "فكان هناك لجان اقضية ونظراء للمسؤوليات الموجودة في الماكينة الانتخابية المركزية ولجان انتخابية على مستوى البلدات والقرى، بمعنى ان التنسيق يتم



المسؤول عن الشؤون الاعلامية للماكينة الانتخابية المركزية في حركة امل الدكتور رامي نجم.

بشكل عمودي اذ هناك على سبيل المثال لا الحصر مسؤول للشؤون المعلوماتية في لجنة البلدة ولجنة القضاء واللجنة المركزية ويتم التواصل في ما بينهم حول المسائل المتصلة بالاستحقاق".

وشدد على ان الماكينة الانتخابية "قامت بتنقيح المعلومات المتوافرة بلوائح الشطب وتطويرها وادخال التعديلات عليها، وصولا الى اواخر شهر كانون الاول، حيث باشرت اللجان بتفعيل انتاجياتها اذ شهدت استثمارا للبيانات وعملت على ترجمتها ميدانيا". واشار الى ان مكتب العلاقات الخارجية في اللجنة المركزية "تابع باهتمام بالغ تسجيل الناخبين في بلدان الانتشار

عبر ارسال مسؤول عن كل قارة جال على اللبنانيين المنتشرين وعقد معهم لقاءات عدة حيث جرى حثهم وتشجيعهم على تسجيل اسمائهم، بحيث اثمرت هذه الاتصالات زيادة ملحوظة في اعداد المسجلين على ان يقوم مكتب العلاقات الخارجية في وقت لاحق بايفاد مسؤولين من الحركة ليكونوا حاضرين الى جانب ابناء الجالية في اثناء الاقتراع في السفارات والقنصليات والمراكز المحددة ومساعدتهم على التصويت بنجاح".

واكد ان الرئيس نبيه بري "يواكب نشاط الماكينة الانتخابية في ادق تفاصيلها ويوليها اهتمامه. وقد قام بصفته رئيسا لحركة امل بعقد اكثر من عشرين لقاء مطولا مع لجان الماكينات الانتخابية كافة، بدءا من اللجنة المركزية الى لجان الاقضية، للاطلاع على سير عملها والوقوف على ادق التفاصيل الانتخابية والاستماع الى صوت الناس ورؤيتهم وتطلعاتهم للمرحلة المقبلة ليبنى على الشيء مقتضاه".

ورأى نجم ان حركة امل "سجلت على الصعيد الاعلامي حضورا على وسائل التواصل الاجتماعية كافة والوسائل الاعلامية الحديثة والتقليدية تمهيدا لخوض غمار الانتخابات، وذلك بحسب الخطة الاعلامية المركزية التي تحتم وجودا فعالا خلال هذا الاستحقاق المفصلي بالنسبة الى البلد"، معتبرا ان الحركة "بخطابها الاعلامي ستستعرض ابرز الانجازات التي سجلتها كتلة التنمية والتحرير وكيفية تعاطيها مع كل القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية لما يصب مع مصلحة الناس، بحيث ان الحركة كانت السباقة في تبني مشاريع واقتراحات قوانين تخفف اعباء عن كاهل المواطنين على مختلف الصعد".

الحزب التقدمي الاشتراكي

اعتبر مفوض الاعلام في الحزب التقدمي الاشتراكي صالح حديفة ان الماكينة الانتخابية في الحزب "لم تطلق رسميا بعد، وهي تنتظر تبلور اكثر لبعض المعطيات الضرورية استعدادا لكل معركة انتخابية بشكل طبيعي، لاسيما في ما يتعلق بالتفاهمات والتحالفات الانتخابية، وكيفية ارساء بورصة الترشيحات وعلى اي اسماء، وكيفية تقييم المرحلة ومقاربتها بشكل يؤمن الحد المطلوب من امكان النجاح في هذا الاستحقاق. لذا هناك تريث في الاطلاق الرسمي للماكينة الانتخابية على ان يبدأ فورا اطلاق اسماء المرشحين واعلانهم بشكل رسمي. هذا الامر يتطلب من اسبوع الى ثلاثة اسابيع اي في الحد الزمني المتاح، لذلك فان كل هذه الاستعدادات الادارية واللوجستية والاعلامية والاعلانية وغيرها ستطلق تباعا مع اطلاق الماكينة الانتخابية، علما ان هناك بعض التحضيرات بدأت منذ فترة والتي المتعلقة بتسجيل المغتربين، وتلاها تحديث لوائح الناخبين من قبل الفريق المختص بعمل الماكينة الانتخابية والمكلف القيام بهذه المهمة بشكل روتيني".


مفوض الاعلام في الحزب التقدمي الاشتراكي صالح حديفة.

ولفت الى ان الحزب التقدمي الاشتراكي "موجود بشكل دائم على الارض، ويتواصل مع الناس ولا ينتظر الاستحقاقات الانتخابية لكي يفعّل عمله وتواصله مع الناس. لذلك لا يشعر بأن الوقت يداهمه وهو موجود في كل المناطق المنتشر فيها بشكل دائم وملاصق لقضايا الناس وهمومهم ومطالبهم واهتماماتهم وليس الامر كما عند البعض الذين يتذكرون الناس في المواسم الانتخابية، فهذا ليس من شيم ولا من عادات ولا من اصول العمل الحزبي لدى التقدمي الاشتراكي".

وختم قائلا: "الى جانب كل هذه التحضيرات الروتينية، ثمة تقييم للصعوبات التي يمكن ان تعترض عمل الماكينة الانتخابية ان كان

على المستوى اللوجستي او غيره. فهناك على سبيل المثال، الغلاء الحاصل على مستوى المحروقات وانعكاساته على مستوى النقل وعلى بعض الامور اللوجستية التي يجب تأمينها، فكل ذلك يتم تقييمه ودرسه لتحديد كيفية مواجهة هذه الصعوبات، اضافة طبعا الى ضرورة بدء العمل الطبيعي المباشر الذي ينطلق مع كل انتخابات".

جبهة المعارضة

المنسق العام لـ "لقاء تشرين" وعضو الامانة العامة لجبهة المعارضة المحامي فراس ابي يونس اعتبر ان "التركيز الاساسي يتم اليوم على مستوى التهيئة للتحالفات والصيغ التي من خلالها يمكن تشكيل لوائح موحدة في غالبية الدوائر الانتخابية، اذ هناك دوائر توجد فيها استعصاءات ودوائر ارضيتها خصبة لعملنا كجبهة معارضة. بمعنى ان هناك دوائر اصبح جهوزها للانتخابات اكثر من دوائر اخرى، علما ان التحضير الميداني بدأ منذ اشهر في معظم الدوائر. فمعادلة التحالف في جبهة المعارضة بين قوى موجودة وفاعلة وتملك خبرات انتخابية هائلة وبين مجموعات جديدة من شأنها تحفيز هذه الاستعدادات الادارية واللوجستية وانطلاقها بزخم، على سبيل المثال دائرة كسروان جبيل حيث سيكون هناك مشروع لائحة معارضة قوية نواتها النائب المستقيل نعمت افرام وحزب الكتائب اللبنانية مع وجوه جديدة من قوى التغيير. هذه الصيغة تقدمت بشكل كبير على مستوى التحضيرات وعمل ماكيناتها الانتخابية والتنسيق في ما بينها بشكل اولي، ولا يزال هناك بعض الخطوات. هذه القوى لديها ما يكفي من الداتا الانتخابية والتجربة والخبرة ومواكبة تسجيل المغتربين واعداد لوائح الشطب وتنقيحها وتدريب المندوبين". ولفت الى ان هناك "منصة دعم تعرف باسم "كلنا ارادة" ممولة بشكل شفاف ومعروف من ميسورين لبنانيين موجودين في الخارج والداخل وضعوا قدراتهم في تصرف المشروع التغييري الذي تقوده جبهة المعارضة، وتضم هذه المنصة اشخاصا متخصصين سواء في الجانب الاعلامي والتحضير للدعاية الانتخابية للوائح المعارضة او في الجانب الاجرائي للعملية الانتخابية، وقد بدأوا فعليا عملهم مع مرشحي المعارضة وتدريب فرقهم الانتخابية وفق برنامج متطور جدا لادارة الماكينة الانتخابية والتنسيق بين المندوبين. هذه الجهود تحصل منذ فترة وتتواصل بشكل حثيث الى جانب تدريبات على النظام الالكتروني لادارة الانتخابات وتسهيل عملية فرز الاصوات، وهناك عمل مشترك بين ماكينات انتخابية لمرشحي المعارضة في بعض الدوائر، وهذه الاستعدادات تنسحب على غالبية الدوائر في لبنان، بما في ذلك الدوائر التي ستضم لوائحها وجوها جديدة لعبت دورا رياديا في تجربة الانتفاضة كدائرة الشوف وعاليه"، مشيرا الى ان الصورة الانتخابية "ستكون واضحة في مطلع اذار لجهة التحالفات والجهوز لتقديم مشهد وطني عام معارض، يبدأ معه العمل الميداني المكثف مع كل ما تتطلبه مقتضيات المعركة على مستوى انتاج حملة اعلامية قادرة على اقناع الرأي العام بالرسالة التي يحملها قادة جبهة المعارضة".

المنسق العام لـ"لقاء تشرين" وعضو الامانة العامة لجبهة المعارضة المحامي فراس ابي يونس.

ورأى ان هناك "صعوبات ستواجه العملية الانتخابية كانتقال الناخبين الى اقلام الاقتراع بسبب غلاء المحروقات، لذلك نسعى الى توفير افضل صيغ ممكنة لادارة هذه الانتخابات وفق حاجاتها رغم ان هذا الموضوع هو بالفعل شائك وضاغط، خصوصا بعد اسقاط مطلبنا الاصلاحي في قانون الانتخاب "الميغاسنتر" الذي يتيح للناخب الاقتراع من مكان اقامته، فهذا البند كان من شأنه ان يسهل عملية الانتخاب ويزيد من نسبة المقترعين ويشكل تحديا بالنسبة للراغبين في التصويت لصالح قوى التغيير والمعارضة التي تراهن على الاقبال بكثافة الى صناديق الاقتراع".

الملف

غاصب مختار
jornalist.70@gmail.com

وزير العمل: ندرس تصحيح الأجور الواردات لا تسمح بسلسلة رتب ورواتب

مع انهيار قيمة الليرة اللبنانية تضاءلت تلقائيا القيمة الشرائية لها، حيث كشف تقرير لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الاسكوا) فقدان العملة المحلية في لبنان نحو 82% من قوتها الشرائية في مقابل الدولار ما بين اعوام 2019 و2021، ما ادى الى تراجع مداخيل كل الموظفين في القطاعين العام والخاص

لا شك في ان الانهيار الاقتصادي والمالي لكل القطاعات المنتجة فاقم الازمة، وعجزت الدولة بكل مؤسساتها عن تلبية متطلبات موظفيها ودوائرها الرسمية، ما دفعها الى تقنين الدوام، حتى اجترحت اخيرا ما سمي المساعدة الاجتماعية للموظفين بما يعادل راتب شهر، وهذه المساهمات تبقى قاصرة عن سد الفجوة الكبيرة جدا الذي سببها ارتفاع سعر صرف الدولار الاميركي بعدما فقدت الرواتب بالليرة اللبنانية قيمتها الاقتصادية والمعيشية. هذا الامر وضع العاملين في القطاع العام على مختلف مسمياتهم الوظيفية واسلاكهم المدنية والعسكرية امام واقع صعب جدا لجهة الاستمرار في توفير الحد الادنى من مقومات العيش، لاسيما في ما يتصل بالتعليم والطبابة والغذاء والانتقال وسوى ذلك من متطلبات. وبقي مصير موظفي القطاع الخاص رهن تمكن لجنة المؤشر من تحديد نسبة غلاء المعيشة وبالتالي رفع الحد الادنى للاجور.

يعمل وزير العمل مصطفى بيرم على معالجة هذه المسائل باعتباره المعني بكل قطاعات العمل. في هذا اللقاء مع "الامن العام" يشرح سبل معالجة مشكلة تصحيح الاجور في القطاعين العام والخاص، وحقيقة الواقع والصعوبات المترتبة على عدم معالجة هذا الملف، علما ان المنحة او المساعدة الاجتماعية غير كافية ولا بد من تدابير جذرية تحول دون تنفيذها حتى الان احوال المالية العامة، كونها ترتبط بخطة التعافي الاقتصادي والاصلاحات البنيوية في الادارة والاقتصاد والدعم الدولي. اضافة الى الاضاءة على واقع العمالة اللبنانية والخطوات المتخذة لتوفير فرص العمل عبر خطوات اجرائية وادارية وتقنية جديدة.

■ لماذا غاب تصحيح الاجور والرواتب عن مشروع الموازنة واكتفت الحكومة بالمساعدة الاجتماعية لموظفي القطاع العام؟

□ اولا من باب التفسير وليس التبرير، العنوان المعلن هو غياب الواردات التي تسمح بالذهاب نحو سلسلة رتب ورواتب جديدة، ولكي لا تكون المسألة "مسلوقة" وتحت ضغط شعبوي وانتخابي، كما انه لا يمكن ان تترك الدولة التي ترعى القطاع العام، الموظفين والادارات والمؤسسات العامة والتعليم خبط عشواء. فكان لا بد من صيغة معينة استجابة لطوارىء اقتصادية ومراعاة للاوضاع الاجتماعية والمعيشية المتداعية، مع الاخذ في الاعتبار وضع مالية الدولة وتسيير المرفق العام، فكانت هذه الصيغة التي تبلورت نهائيا في مجلس الوزراء بعد ما طرحت اكثر من وجهة نظر حولها. لكن الاساس كان تقديم راتب لا يقل عن حد معين ولا يزيد عن حد اقصى. بعد نقاشات طويلة ايضا، تم انصاف المتقاعدين لكن بقيت مسألتهم في التعليم الرسمي، حتى توصلنا الى صيغة معينة عبر معيار محدد لاعطائهم بدل نقل يساهم في سد الخلل في قيمة الرواتب والاجور.

■ هل ترى ان هذه المنحة كافية لسد الفجوة الكبيرة؟

□ لا استطيع ان اقول انها كافية لأن الاوضاع الاجتماعية والمعيشية كارثية، لكن لا يمكن الا ان نعطي شيئا ما اذا لم يكن في استطاعتنا اعطاء الكثير، ووفق ما يقول المثل الشعبي "بحصة بتسند خابية".

■ هل في مقدور المالية العامة تحمل نفقات هذه المساعدات في ظل الانهيار الذي تعانيه؟

□ بسبب هذا الموضوع، لم يكن اعطاء المساعدة متسرعا تجنبا للشعبوية وتجنبا للعمل تحت الضغط. لكن يجب ان نكون واقعيين بحيث نراعي من جهة الوضع الاجتماعي والانساني وهذا حق وليس منة، ومن جهة ثانية يجب مراعاة مالية الدولة حتى لا نعطي باليد اليمين ونأخذ باليد اليسرى. نعم اعطى وزير المال ارقاما عملنا عليها، لانه حدد 7 الاف مليار للمساعدة يجب ان نسير تحته. هذا المبلغ موجود بالكامل والاتكال ايضا على الواردات المرتقبة في الموازنة، بحيث اجرينا تعديلات في الموازنة ادخلت دفتريا واردات من دون ان تثقل جيوب المواطنين تبعا لرسوم الى حد ما ذكية.

■ لكن مع زيادة الدولار الجمركي ألن تزيد اعباء المواطنين؟

□ الدولار الجمركي مرتبط بوجهتين. وجهة نحن نتبناها قائمة على المرحلية في الموضوع وتكون هي العنصر الوحيد في بحث رأس الوعاء الضريبي، ويتم تجنب كل ما له علاقة بالغذاء والدواء والمستلزمات الطبية والمواد الاساسية التي تدخل في يوميات المواطن، وايضا ندرس كل مرحلة بتداعياتها واثارها ومردودها، فنبني عليها من اجل المرحلة الاخرى. ثمة رأي آخر يقول لنذهب بمقدار محدد رقمي واحد حول قيمة الدولار الجمركي لكل السلع، ما عدا تلك المرتبطة بحياة المواطنين اليومية. هنا كان النقاش كان بنّاء ومحترما، بعيدا من النكاية والنكد ومن المزايدات ايضا، علما ان التعاون قائم داخل الحكومة رغم اختلاف وجهات النظر، وهذا امر طبيعي. لكن كلنا نحمل الهم الاجتماعي ولا نملك ترف اجراء اي مناورة في ما يتعلق بهذا الامر، رغم ان الحلول صعبة والظروف ضاغطة داخليا وخارجيا.

■ اطلعتم على تقرير "الاسكوا" حول انهيار قيمة العملة الوطنية وبالتالي انهيار القيمة الشرائية لرواتب الموظفين، كيف تتعاطون مع هذه المسالة وهل من علاج لها؟

□ العلاج مرتبط بالثقة. العملة والاقتصاد مرتبطان بالثقة، والثقة مرتبطة باداء شفاف واصلاحات، وتشجيع عودة التداول بالعملة الوطنية، وجزء منها اصلاح القطاع المصرفي بعد سوء الائتمان الذي حصل بغض النظر عن العلاقة الملتبسة بين مصرف لبنان والمصارف الخاصة والسياسيين في البلد، والتي يجب ان لا يدفع ثمنها المواطن لانه ليس معنيا بهذه العلاقة الملتبسة.


وزير العمل مصطفى بيرم.



لا يمكن الدولة التي ترعى القطاع العام ان تتخلى عن الموظفين

المساعدة لم تكن متسرعة تجنبا للشعبوية والعمل تحت الضغط

■ ما هي البدائل او المشاريع التي تحضرونها في الوزارة حاليا ومستقبلا من اجل تسوية اوضاع الموظفين والعاملين في القطاعين العام والخاص بما يتناسب مع الازمة المعيشية القائمة؟

□ في ما يتعلق بوزارة العمل الموضوع المتعلق بالقطاع الخاص مرتبط بلجنة المؤشر التي بدأت عملها فور تشكيل الحكومة الجديدة بعد توقف خمس سنوات، وتم عقد لقاءات تمهيدية ثنائية الى ان باشرت جلساتها وصدرت عنها مخارج ومقترحات معينة كالمساعدة الاجتماعية والمنح المدرسية وزيادة بدل النقل، وبقيت مسألة تصحيح الحد الادنى للاجور او المساعدة الطارئة. هناك اصرار مني بأن اي مبلغ زيادة على الراتب يجب ان يتم التصريح عنه في الضمان الاجتماعي، وهذا امر لا يمكن التنازل عنه. بعدما انتهينا من اقرار الموازنة تفرغنا لعمل لجنة المؤشر.

■ قد تطرأ مشكلة في عدم تجاوب اصحاب العمل في القطاع الخاص مع تصحيح الاجور لانهم يشكون ايضا من تردي اوضاعهم، ما الحل؟

□ ستكون هناك مواءمة بين قدرة القطاع الخاص وحاجة الموظفين بمبلغ مقبول في حدود مليون و125 الف ليرة يصرح بها للضمان، بما يؤدي الى توفير واردات جديدة للضمان، وهذا امر مهم. لقد وافق اصحاب العمل، لكنهم اشترطوا حصول اعفاءات لهم عن تقديمات قدموها في السنتين الماضيتين. هنا، اتفهم عدم تحميلهم وزر الازمة الاقتصادية بالكامل، واحرص تاليا على استمرار المؤسسات والشركات الخاصة لمقاومة الانكماش الاقتصادي والحفاظ على الدورة الاقتصادية وعمالة اليد العاملة اللبنانية، لكني لا اسمح بمقايضة من هذا النوع، لذا انا مع تفكيك الملفين واصر على ذلك، لان ملف منح زيادة للعاملين والموظفين امر واجب. اما التعديلات القانونية، فهي امر احتمالي لا يمكن ان اعطي وعدا به كلجنة مؤشر، لانها لا تملك هذه الصلاحية التشريعية ووظيفتها ◄

◀ ليست اجراء تعديلات على القوانين، بل تحديد الظروف الاقتصادية والتضخم والانكماش والحد الادنى للاجور بناء على هذه الظروف. انا مصر على عدم قبول المقايضة وفق "اعطونا نعطيكم"، وتقديري ان رئيس الحكومة عرف موقفي واقتنع به واكد عليه. في العودة الى القطاع العام، لا نتكلم عن حلول مستدامة حاليا لأن الرؤية غير مكتملة بصورة نهائية، وخطة التعافي ما زالت قيد النقاش الذي سنشارك جميعا فيه وسندلو بدلونا حولها وفق ما يقدم لنا من ارقام ومعطيات وبرامج سواء على مستوى التعديلات او الاضافات او الالغاء.

■ هل من ادوار لوزارات اخرى في معالجة المشكلة، وما هي الاجراءات المطلوبة منها؟

□ المساهمات موجودة من وزارات اخرى، لكن وزارة العمل معنية بموجب القانون بالقطاع الخاص عبر لجنة المؤشر. وزارة المال هي المعني الاول، وبقية الوزراء يشاركون في اقتراحات بناءة ويساهمون في مناقشة اي حل وانضاجه واخراجه او قرار حكومي.

"ادخلت على الموازنة واردات تبعا لرسوم ذكية لا تثقل كاهل المواطن"

فالعمل جماعي وتشاركي بعيدا من التفرد الا بما يراعي بعض الاختصاصات الحصرية للوزارات بموجب القانون.

■ كيف ستتمكن وزارة العمل من تطوير عملها ومعالجة المشكلات القائمة على صعيد العمالة اللبنانية والاجنبية في ظل الازمات التي تعصف بالادارات العامة؟

□ لدينا العديد من الافكار. فمنذ مجيئنا الى وزارة العمل وضعنا استراتيجيا تقوم على ما يلي: حماية اليد العاملة اللبنانية، انعكس ذلك في تعميم تم نشره في الجريدة



الرسمية وفي قرار يحمل الرقم 1/96 تاريخ 2021/1/25، يحدد 126 مهنة تم حصرها باللبنانيين تماما، مما يساهم في فتح الباب امام واحدة من اساليب مواجهة البطالة. وتم ارفاق ذلك بوجوب الاعلان عن هذه الوظائف في الموقع الالكتروني للوزارة، بما يؤدي الى تكوين "داتا" للمعلومات والجمع بين العرض والطلب في ما يتعلق بالعمالة اللبنانية. كما يتم العمل على احتمال نشوء المعاملة الالكترونية وقد تم اقرار الطابع الالكتروني في قانون الموازنة، وبالتنسيق مع وزارة التنمية الادارية سيتم اعتماد شباك موحد بين الادارات بما يؤدي الى ان يقوم المواطن بشكل واسع بتقديم معاملته بالطريقة الالكترونية، الامر الذي يوفر جهدا ووقتا ومالا وايضا حماية للمواطن من اي عملية ابتزاز او رشوة او عرقلة. هذه المسألة مهمة جدا. اما في كيفية مواجهة المعوقات المادية واللوجستية التي يعلمها الجميع، من كهرباء ونقص اوراق وحبر وقرطاسية وسوى ذلك، فقد تم اعتماد اسلوب ادارة الازمة عبر تسيير المرفق العام بعملية مناوبة بين الموظفين، وتأمين الخدمة للمواطن، والشفافية في الحوار معه، وهذا حق مرتبط بحوكمة رشيدة نعمل على تأسيس مداميكها امام العجز في الموارد المادية والبشرية، وعلى تحفيز الموظف والوثوق به واحترام تجربته. انتجت هذه السياسية تجاوبا من الموظفين، وانشىء فريق عمل مصغر على مستوى مكتب الوزير وايضا على مستوى الموظفين بشكل عام سواء في الادارة المركزية او في الفروع، عبر المشاركة معهم والاستماع الى مطالبهم والوقوف ايضا امام مشاكلهم وامام ما يعانونه مع تقدير دورهم. هذا يجعلنا جميعا نعمل في اطار ادارة تشاركية وروح فريق العمل، كي نتحمل المسؤولية معا لمواجهة الظروف الصعبة التي يمر فيها لبنان، مع كل الامل في تحقيق انجازات ولو على طريق الخطوة خطوة لخرق الحصار المطبق على هذا البلد لكي يقوم من جديد.



وافق اصحاب العمل على زيادة الرواتب شرط اعفائهم من تقدمات قديمة.

الملف

عصام شلهوب

الحجر الأساس لتصحيح الأجر إستقرار الليرة
معراوي: تعديل معايير التوظيف وتحفيز القدرة التنافسية

تشكل الاجور في القطاع العام تحديا كبيرا للحفاظ على ما تبقى من هيكل الدولة. وتسبب انهيار الليرة في تدهور قيمتها، وتعطيل عمل الادارات العامة والمؤسسات الخدماتية الذي افضى بدوره الى توقف شبه تام لتقديم الخدمات للناس

من اجل تحفيز الموظفين على تأمين الدوام مجددا، اتخذت الحكومة اجراءات تمثلت بجرعات من المساعدات على هامش الاجر، لأن لا امكان الان لاعادة النظر الجذرية في اجور القطاع العام، في ظل عدم وضوح الاتجاهات التي ستسلكها خطة التعافي الاقتصادي المنشودة، والتحكم المصطنع بتحديد سعر صرف الليرة وارتفاعه بسحر ساحر في مقابل الدولار. وقد كثرت التحليلات حول اسباب هذا الانخفاض وظروفه واسسه.

فمتى يحين اتخاذ قرار اعادة النظر في بنية اجور القطاع العام؟ وما هي الشروط لتحقيق ذلك؟

المدير العام لوزارة المال بالانابة جورج معراوي جزم في حديث الى "الامن العام" انه لا يمكن تصحيح الاجور بطريقة مستدامة في غياب الاستقرار في سعر الصرف "لانه يبقى الحجر الاساس". واكد ان تصحيح الرواتب والاجور على صعيد القطاع العام "يجب ان يتزامن مع اصلاح شامل في معايير التوظيف ورفع انتاجية العمل، واعادة النظر في النظام التقاعدي بغية ترشيد القطاع عموما وتحفيز قدرته التنافسية".

■ يعتبر موضوع اعادة النظر في الرواتب والاجور والمساعدات الاجتماعية اليوم ضرورة حتمية. كيف تقارب وزارة المال هذا الموضوع؟ وكيف ترى الحلول المطلوبة لهذا الامر؟

□ اتت هذه الموازنة في ظل غياب خطة التعافي الاقتصادي، وهي موازنة استثنائية وطارئة تهدف الى التصحيح المالي، علما ان تدهور سعر الصرف كبد الخزينة اللبنانية خسائر كبيرة، كما ادى الى تشوهات كثيرة على صعيد المالية العامة، فلا بد من التصحيح كمرحلة اولى قبل الاصلاح. في غياب مصادر تمويلية يبقى الحد من العجز المالي ضرورة قصوى للجم الكتلة النقدية وتفادي المزيد من التضخم وانهيار سعر الصرف. لذلك يجب ان تهدف السياسة المالية الى تعزيز الواردات وتحسين الجباية وترشيد الانفاق، لاسيما الانفاق الجاري غير المجدي في القطاع العام بما في ذلك فاتورة الكهرباء والاجور، بهدف تحسين الكفاية وتخفيض الكلفة. من هنا، لا ينبغي تعديل سلم الرواتب والاجور قبل وضع خطة اصلاحية شاملة تهدف الى الاستقرار المالي والنقدي، كما اوصى صندوق النقد الدولي، ومن بعدها العمل على تقييم الانفاق العام وترشيده بما في ذلك الرواتب والاجور والنظام التقاعدي في القطاع العام، لأن الدولة لا تستطيع ان تتحمل هذا العبء بعد الان. نحن نتجه اكثر فاكثر الى الكساد، حيث بلغ الانهيار ذروته فادى الى تدمير الثروات (Wealth destruction) ، مما يعني خسارة لبنان لدخله المتوسط ووضعه في خانة الدول الفقيرة بعد هجرة الطبقة المتوسطة التي هي نبض الاقتصاد.

■ الا تعتبر المساعدات الاجتماعية التي تطرح وتأخذ وجوها مختلفة زيادة مقنعة للاجر؟ ولماذا يعتمد هذا الاسلوب؟

□ المساعدات الاجتماعية التي تطرح هي خطوة اولى في عملية تصحيح الاجور، كما حصل في القطاع الخاص الذي سبقنا وصحح اجور الموظفين لديه. الزيادة ليست مقنعة، بل تشكل دعما موقتا لموظفي القطاع العام لتفعيل الادارة والسير في العمل في القطاع العام (من ناحية تقديم الخدمات العامة الى المواطنين وجباية الضرائب والرسوم). تقديم هذه المساعدة من خارج الراتب مجرد مرحلة انتقالية لسنة واحدة في انتظار استقرار سعر الصرف والبدء في اصلاح شامل للتوظيف ونظام التقاعد في القطاع العام، وفقا لمعايير الكفاية والانتاجية وتعديل جدول الرواتب والاجور وتصحيحه، وفقا لسعر صرف مستقر. علما ان الدولة منحت مساعدة اجتماعية (توازي نصف معاش) للموظفين، بناء على مراسيم اشتراعية خلال اشهر ايلول - كانون الاول 2021. اللافت ان كلفة الرواتب والاجور انخفضت في شكل كبير جدا من نحو 7 مليارات دولار اميركي قبل الازمة (اي نحو 12.6 في المئة من الناتج) الى اقل من مليار دولار (اي نحو 4.7% من الناتج)، مما يعكس تدني الاوضاع المعيشية في القطاع العام، وعدم امكان الاستمرار في العمل من دون دعم القدرات الشرائية. فتأتي هذه المساعدة الاجتماعية بهدف الاستمرارية، الى حين نهوض البلاد بخطة تعاف شاملة.

■ من اين ستتوافر الاموال المطلوبة لهذه العطاءات او لزيادة الاجور والرواتب؟ هل عبر الرسوم والضرائب او من ابواب اخرى؟

□ لنكن واقعيين، في ظل انهيار القاعدة الضريبية من جراء انعدام الدخل نتيجة الانهيار الاقتصادي، والقيود على سحب الودائع ومع فوائد منخفضة جدا، وحد ادنى من الاستهلاك نظرا الى تراجع الظروف المعيشية، يبقى التمويل وتعزيز الواردات تحديا كبيرا. لكن تعدد سعر الصرف كبد الخزينة خسائر كبيرة forgone revenues، ومسّ الالتزام الضريبي (خلق فجوة بين رقم الاعمال المحقق فعليا بحسب سعر الصرف في السوق ورقم الاعمال المصرح على سعر الصرف الرسمي، مما يسمح في بعض الاحيان في تحقيق مكاسب على حساب المواطن والخزينة)، فوضع مشروع الموازنة بعض المواد الرامية الى تصحيح استيفاء بعض الرسوم والضرائب بهدف تعزيز الالتزام الضريبي والايرادات. في المرحلة المقبلة، ترشيد الانفاق من حيث اصلاح قطاع الكهرباء وعملية الشراء العام، يمكن ان يشكلا وفرا للخزينة يسمح في اعادة ترتيب الانفاق بحسب الاولويات وتصحيح الرواتب والاجور في شكل مستدام.

■ الى اي حد ستؤثر اي زيادة على معدلات التضخم؟



المدير العام لوزارة المال بالانابة جورج معراوي.

□ لا تأثير لهذه الزيادة على معدلات التضخم طالما بقي العجز الاجمالي مضبوطا. لذلك نحن اليوم في صدد اعادة النظر في اولويات الانفاق وترشيده، حيث يمكن وحيث لا حاجة ماسة له: نفضل ان نخفض الانفاق على شراء المفروشات والامور غير الضرورية لتسيير امور الادارة، ونعطي الموظفين هذه المساعدات لتعزيز رأس المال البشري وتفعيل عمل الادارات.

■ كيف يمكن تعزيز وزن الكتلة الاجمالية للاجور في الناتج المحلي؟

□ بحسب الدراسات الدولية، يتميز لبنان بالتركيز الشديد للدخل والثروة، حيث تعمل في هيكل الاجور في لبنان الاختلالات على مستويات مختلفة. لا يمكن ان تستمر الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد في ممارسة تجاهل هذا الواقع الانتاجي لعدم الاستقرار ولا تعمل تاليا على اصلاحه. لذلك يجب وضع اهداف رئيسية منها التزام التصريح الصحيح عن الاجور في القطاع الخاص، وجعل الاجر اجتماعيا، مما يؤدي الى زيادة وزن الكتلة الاجمالية للاجور في الناتج المحلي الاجمالي، ويفضي الى اعتماد نظام تقاعد في القطاع الخاص يحمي الطبقات العاملة الاكثر حاجة والمتوسطة. على اثر الازمات التي عصفت بالبلاد، يبقى اصلاح الاجور من اهم اصلاحات خطة التعافي الاقتصادي، اذ يهدف الى النهوض باقتصاد مجدي ومثمر. من اهم محاور اصلاح الاجور:

• الاستفادة من فرصة تصحيح الرواتب والاجور في القطاع العام وربطها بمعايير الكفاية والانتاجية.
• تعزيز التصريح النظامي عن الاجراء في القطاع الخاص بما في ذلك تقليص الفجوة الضريبية.
• التطرق الى الاقتصاد غير الرسمي (informal economy) الذي ازداد حجمه على اثر الازمات التي تعصف بالبلاد.
• من المهم تحصين الاجر بشبكة فعلية من التقديمات ليصبح اجرا اجتماعيا، وصولا الى اقرار نظام للتقاعد في القطاع الخاص يحمي، بطابعه التوزيعي، الفئات الاكثر حاجة والمتوسطة من الطبقة العاملة.
• ان لسياسة تصحيح الاجور ابعادا كبيرة على الاقتصاد. فمن ناحية، وعلى مثال الدول التي شهدت تدهورا في سعر الصرف، منحت الاجور قدرة تنافسية عززت الصناعة وقطاع الخدمات لاسيما التصديرية منها، مما ساهم في اطلاق العجلة الاقتصادية والنمو. من ناحية اخرى، يبقى تصحيح الاجور ركيزة لاعادة استقطاب الكفايات التي هجرت البلاد في السنوات الاخيرة وادت الى خسارتها ركيزتها الاقتصادية.

■ هل يمكن زيادة الاجور من دون خطة شاملة للنهوض الاقتصادي ومعالجة تداعيات الازمة الاقتصادية الحالية المتعددة البعد؟

□ اولا، لا يمكن تصحيح الاجور بطريقة مستدامة في غياب الاستقرار في سعرالصرف، فاستقرار سعر الصرف يبقى الحجر الاساس. ثانيا، تأتي خطة التعافي الاقتصادي كاطارعام، وهي تهدف الى الاستقرار المالي والنقدي ومن ضمنها تصحيح الرواتب والاجور في الاقتصاد في القطاعين العام والخاص، بما فيها الحد الادنى. على صعيد القطاع العام، تصحيح الرواتب والاجور يجب ان يتزامن مع اصلاح شامل في معايير التوظيف ورفع انتاجية العمل، واعادة النظر في النظام التقاعدي بغية ترشيد القطاع عامة وتحفيز قدرته التنافسية. خطة التعافي الاقتصادي تشمل اصلاح قطاع الكهرباء، ما يخفف من العبء على الخزينة (الانفاق على كهرباء لبنان لتمويل شراء الفيول كلف الخزينة حوالى 9% من مجمل الانفاق 2018-2019)، ويفسح في المجال للانفاق على تصحيح الاجور وتفعيل عمل الادارات وتحفيز انتاجية العمل.

■ هل يمكن درس زيادة الاجور او اعطاء مستحقات مالية قبل تثبيت سعر الصرف الرسمي لليرة؟

□ التأكيد على ان المساعدة الاجتماعية هي دعم موقت (سنة واحدة) لموظفي القطاع العام في ظل تدهور الاوضاع المعيشية لتحفيز انتاجية العمل، وليست سياسة تصحيح رواتب واجور. فهذه المساعدة تأتي على مثال المساعدات التي تمنح في القطاع الخاص (الى جانب الراتب) لدعم القدرة الشرائية للموظفين، بهدف الاستمرارية في العمل على ان تصحح الاجور عند استقرار سعر الصرف.

■ الا تحتاج زيادة الاجور الى مقاربة صحيحة وواقعية والى وجود ثقة داخلية وخارجية اساسها الاتفاق مع صندوق النقد الدولي واستعادة العلاقات الخارجية في شكل طبيعي؟

□ تصحيح الرواتب والاجور، سواء في القطاع العام او الخاص يأتي بعد استقرار سعر الصرف، في اطار سياسة التعافي الاقتصادي وتزامنا مع خطة اصلاحية للرواتب والاجور في القطاع العام بغية ترشيق القطاع وتحفيز انتاجيته.

■ ما هي بنية الاجور والرواتب الصحيحة الواجب اعتمادها حاليا؟

□ اجراء مسح لكل الوظائف الحكومية والمؤسسات العامة، والتعويضات، والتوصيف الوظيفي، مع انشاء قاعدة بيانات شاملة في القطاع العام تحتوي على كل المعلومات المطلوب تشغيلها، على ان يتم تبويبها في شكل منتظم. عندئذ ستنخفض كلفة فاتورة الاجور من خلال تقليص عدد العمال الوهميين، وترشيد الرواتب والمنافع، والغاء الوظائف غير الاساسية.

الملف

داود رمال
aborami20@hotmail.com

رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي: يصبح لدينا سياسة اجتماعية عندما تتحوّل الحاجات إلى حقوق

كلما ازدادت الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية سوءا في اي بلد من البلدان، برزت اهمية الاستعانة بالمؤسسات القادرة على تقديم الوصفة الانقاذية باقل الاضرار الممكنة، وهذه حال لبنان الذي يرزح تحت ثقل كبير وخطير من عبء اقتصادي ومالي ونقدي انعكس تدهورا غير مسبوق على حياة اللبنانيين وطريقة عيشهم

يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في لبنان من المؤسسات التي تواكب عملية الاصلاح، وتضع المقترحات ومشاريع الحلول في الحقول المتنوعة التي تعنى بها. من ابرز اهداف المجلس العمل على تأمين مشاركة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية بالرأي والمشورة في صياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وتنمية الحوار والتعاون والتنسيق بين مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية. ومع الانهيار الحاصل على المستويات الاقتصادية المتنوعة، تتوجه الانظار الى هذا المجلس ليكون المرشد للدولة وتحديدا الحكومة في كيفية المعالجة ووضع الخطط المستقبلية على ان تكون الموازنة العامة هي المؤشر في هذا الاتجاه، لاسيما استعادة الاجور والرواتب قدرتها الشرائية لاعادة تحريك عجلة الاقتصاد. لهذه الغاية اجرت "الامن العام" حوارا مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدكتور شارل عربيد الذي شرح بالتفصيل الواقع الراهن، وما هو المطلوب في عملية الانقاذ.

■ كون المجلس يمثل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية الرئيسية ويعمل على مشاركتها الرأي والمشورة في صياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ما هو الدور الذي قمتم به على صعيد مشروع قانون الموازنة العامة؟

□ في قانون انشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لا نتدخل مباشرة في وضع الموازنة العامة، لكن هذا لا يمنع كوننا نمثل القطاعات الانتاجية في لبنان، ان كان اصحاب عمل وعمالا ومهنا حرة وكل العاملين، ان يكون لدينا الكثير لنقوله في موضوع الموازنة. في مقاربة اولية نرى ان الموازنة يجب ان تأتي متوازنة، وهذا ما تفتقد اليه الموازنة الحالية وكل الموازنات السابقة، والعجز المحقق تاريخيا في الموازنات العامة، على الرغم من الجهود المبذولة راهنا من الحكومة الحالية للجم هذا العجز، لكن لا يزال هناك رقم عجز مهم نسبيا قياسا بالناتج القومي الذي يتراجع، وطالما يوجد عدم توازن بين الواردات من جهة، والتي يصعب جدا زيادتها في وقتنا الحاضر، وبين النفقات من جهة ثانية، فاننا سنبقى نعمل استنادا الى موازنة غير متوازنة، وهذا سيؤدي الى مزيد من التضخم، بخاصة ان لا امكانات على الاطلاق للاستدانة لردم هذا العجز، مما يعني الى سده عبر المزيد من طبع النقد الوطني اي مزيد من التضخم، وهذا نراه امرا غير صحي على الاطلاق.

■ كيف تنظرون الى مقاربة ملف الرواتب والاجور في متن الموازنة؟

□ تمت مقاربة موضوع الاجور ضمن الموازنة في القطاع العام، ولم يتم الذهاب الى زيادة الاجور بشكل مباشر، ولكن تحدثت عن مساعدة اجتماعية وفق مقاربة معينة، وهذا الامر لا يكفي، لأن سياسة الاجور بشكل عام غير محصورة بالقطاع العام، ونعرف ان هناك تخمة من الموظفين في هذا القطاع. على اثر اقرار سلسلة الرتب والرواتب فان كتلة الاجور في القطاع العام اصبحت كبيرة جدا واثرت على الموازنات السابقة، واليوم اختلف الوضع لان قيمة الاجور تدنت، لكن المهم ايضا القطاع الخاص لان تصحيح الاجور في هذا القطاع اصبح ضرورة، علما ان الكثير من المؤسسات في القطاع الخاص ذهبت الى تفاهمات مرنة بين اصحاب العمل والعمال، وتم اعطاء زيادات خاصة في القطاعات التي تأثرت اقل من غيرها، لان الاقتصاد اليوم مقسوم الى قسمين: هناك قطاعات مثل المواد الغذائية والاستهلاكية والادوية والمحروقات وغيرها، هذه القطاعات تأثرت اقل من القطاعات الاخرى التي تتعاطى سلعاً استهلاكية تصنف بالكماليات، والقطاعات القادرة على تصحيح الاجور قامت بذلك، والقطاعات الاخرى تنتظر حصول تفاهم بين اصحاب العمل والعمال وان تقوم الدولة من خلال وزارة العمل ولجنة المؤشر برفع اقتراح الى مجلس الوزراء لتصحيح الاجور. كوني اشارك في اجتماعات لجنة المؤشر، بدأنا موضوع بدل النقل وتوصلنا الى بدل يومي بقيمة 65 الف ليرة عن كل يوم عمل في القطاع الخاص و64 الف ليرة في القطاع العام وهذا امر جيد، ومن المفترض ان يستمر النقاش من اجل تصحيح الحد الادنى، لانه لا امكان لاعادة المحركات الاقتصادية وتشغيلها اذا لم تعد القوة الشرائية تدريجيا الى ما يجب ان تكون عليه، لانه مع الاسف، 70 في المئة من الناتج قائم على الاستهلاك، واذا انعدمت القوة الشرائية في الاجور يعني لا استهلاك ولا دوران للمحركات الاقتصادية. لذلك نرى الناتج يتراجع اكثر فاكثر، خصوصا مع غياب السياسات التي تحفز الانتاج والتصدير وغيرهما، وكل هذا مفقود داخل الموازنة.




رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي شارل عربيد.

■ ما هي مقاربتكم لفقدان الرواتب والاجور قيمتها الاقتصادية اي الشرائية؟

□ لم تعد الرواتب والاجور في يومنا الحاضر تؤمن اقل حاجات العيش الكريم، وهذا ناتج من التضخم في الاسعار والتراجع في القيمة الشرائية، وعدم امكان المؤسسات، لاسيما الصغيرة والمتوسطة، من مواكبة هذا الواقع الراهن بتحسين الاجور. لا محركات اقتصادية من دون استهلاك ولا استهلاك من دون اجور تتمتع بقوة شرائية. هذه حلقة مترابطة، والبداية تكون بحل شامل غير محصور بالواقع الاقتصادي، انما يبدأ اولا بحل سياسي، اذا لا واقع اجتماعي سليم بلا واقع اقتصادي سليم ولا واقع اقتصادي سليم بلا واقع سياسي سليم. كل الاجراءات تبقى غير فعالة اذا لن يسبقها حل سياسي وخطة شاملة كاملة للتعافي الاقتصادي تهدف الى رفع نسبة النمو والانتاج وعودة العمل الطبيعي. كل ذلك مفقود في الوقت الحاضر في داخل الموازنة وفي داخل الاقتصاد عامة.

تصحيح الاجور في القطاع الخاص اصبح ضرورة



■ ماذا عن غياب بند تصحيح الرواتب والاجور عن الموازنة ؟

□ عادة، لا يدرج تصحيح الرواتب والاجور ضمن الموازنة، وبخاصة في القطاع الخاص، انما يأتي عبر النقاش البناء داخل لجنة المؤشر التي عليها رفع المقترحات الى مقام مجلس الوزراء. هذا النقاش تعثر، لكننا نعمل مع وزير العمل والهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي العام، لاعادة طرح مسألة تصحيح الاجور للنقاش مجددا، وتاريخيا يحصل تجاذب حول الامر. لكن من مصلحة الجميع ان تعود الاجور لتستعيد ولو تدريجا قوتها الشرائية، وهذا مرتبط بامكانات المؤسسات على مواكبة هذا التصحيح في الاجور.

■ هل الاستعاضة عن تصحيح الرواتب الاجور بمساهمات اجتماعية امر كاف؟

□ طبعا المساعدات الاجتماعية غير كافية. نحن نحتاج الى سياسة اجتماعية وليس فقط الى مساهمات اجتماعية. المفقود هو سياسة اجتماعية غير موجودة تاريخيا في لبنان، وهي تبدأ بالراتب اللائق وتنسحب على التقديمات الاجتماعية الاخرى التي ترتبط بالطبابة والاستشفاء والتعليم والسكن، واذا تأمنت هذه المقومات الاساسية فانها تدعم القوة الشرائية للراتب، بحيث لا يعود الموظف في القطاع العام والقطاع الخاص يفقد الجزء الكبير من راتبه لتوفير حاجات بسيطة على الدولة الراعية، تأمينها مفقود. يجب ان تكون هناك شمولية في المقاربة، لان المعالجات تأتي على القطعة ونتيجة ازمة صعبة وفقدان لسياسة اجتماعية تجعل الامور تتفاقم اكثر. حان الوقت لكي نبحث كلبنانيين عن السياسة الاجتماعية التي نحتاجها ضمن الواقع الاقتصادي الذي نعيشه، وان ننظر الى عقدين قادمين من الزمن في كيفية بناء مجتمع قادر على القيام بحاجاته من خلال الانتاج والعمل وليس من خلال التقديمات الاجتماعية ولا المساعدات الانسانية. يجب ان يكون العمل متاحا وفق مبدأ تكافؤ الفرص وهو الاهم، والسياسة الاجتماعية عنوانها بسيط: "يصبح لدينا سياسة اجتماعية عندما تصبح الحاجات حقوقاً". هذه هي السياسة الاجتماعية العادلة التي تؤمن الاستقرار الاجتماعي للجميع.

■ كيف تقاربون التراجع الحاد في معدلات النمو الاقتصادي وانعكاسها على المواطن؟

□ النمو سلبي في لبنان، ونحن في واقع يسمى "الكساد التضخمي"، مما يعني التوقف الكلي في الحركة الاقتصادية من جهة وتضخم اسعار واكلاف انتاج وغيره من جهة ثانية، نظرا الى غلاء سعر المحروقات والنفط والنقل والكثير من المقومات. مع التصحيح في اسعار الكهرباء والاتصالات سنشهد تضخما اكبر، وفي حالة الكساد التضخمي لا يمكن اعادة القطار ◄

◄ الاقتصادي الى السكة من دون دعم مالي ونقدي مباشر الى الاقتصاد من اجل تنشيط البنى التحتية واستمارها في عملية النمو. من شوائب الموازنة الحالية الغياب الكلي للشقين الاجتماعي والاستثماري، فالانفاق الاستثماري غير موجود لعدم توفر الواردات حتى على مستوى الصيانة، مما يعني ان الوزارات والمؤسسات والادارات والمرافق والمرافئ العامة في السنوات القليلة المقبلة ترهل اكثر وتراجع البنى التحتية، وهذا وضع سيء وضاغط جدا على الاقتصاد.

■ هل اقترحتم خطة لحل مشكلة العجز في الموازنات السنوية وتفاقمها؟

□ الخطة بسيطة جدا وهي لا تقوم على فرض ضرائب لزيادة الواردات، انما الذهاب اكثر الى ترشيد الانفاق. نحن نطالب بموازنة متوازنة بحيث يكون الانفاق بحجم الواردات، واي انفاق اكبر فانه عبثا يبني البناؤون، ولا يحل الازمة الا العودة الى الانتاج وهذا يحتاج الى استقرار سياسي.

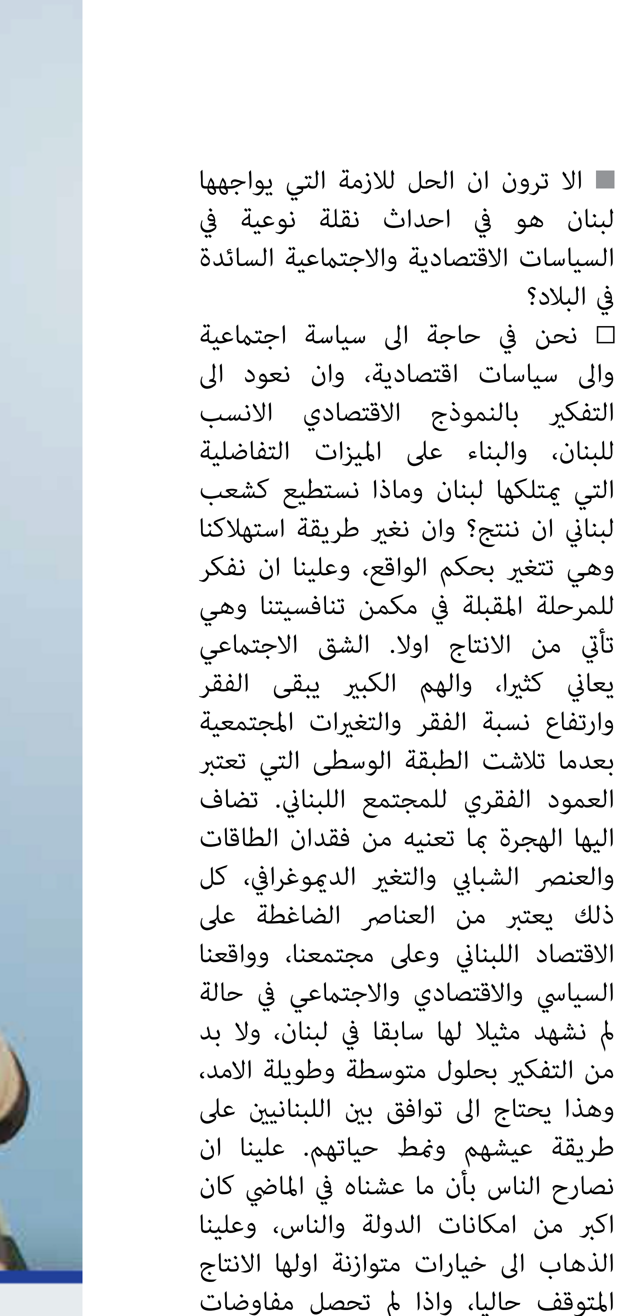
> **اذا لم تعد القوة الشرائية الى الاجر بعد تصحيح الاجور فان عجلة الاقتصاد لن تعود الى الدوران**



الموازنة يجب ان تأتي متوازنة وهذا ما تفتقد اليه الموازنة الحالية.

■ الا ترون ان الحل للازمة التي يواجهها لبنان هو في احداث نقلة نوعية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلاد؟

□ نحن في حاجة الى سياسة اجتماعية والى سياسات اقتصادية، وان نعود الى التفكير بالنموذج الاقتصادي الانسب للبنان، والبناء على الميزات التفاضلية التي يمتلكها لبنان وماذا نستطيع كشعب لبناني ان ننتج؟ وان نغير طريقة استهلاكنا وهي تتغير بحكم الواقع، وعلينا ان نفكر للمرحلة المقبلة في مكمن تنافسيتنا وهي تأتي من الانتاج اولا. الشق الاجتماعي يعاني كثيرا، والهم الكبير يبقى الفقر وارتفاع نسبة الفقر والتغيرات المجتمعية بعدما تلاشت الطبقة الوسطى التي تعتبر العمود الفقري للمجتمع اللبناني. تضاف اليها الهجرة بما تعنيه من فقدان الطاقات والعنصر الشبابي والتغير الديموغرافي، كل ذلك يعتبر من العناصر الضاغطة على الاقتصاد اللبناني وعلى مجتمعنا، وواقعنا السياسي والاقتصادي والاجتماعي في حالة لم نشهد مثيلا لها سابقا في لبنان، ولا بد من التفكير بحلول متوسطة وطويلة الامد، وهذا يحتاج الى توافق بين اللبنانيين على طريقة عيشهم ونمط حياتهم. علينا ان نصارح الناس بأن ما عشناه في الماضي كان اكبر من امكانات الدولة والناس، وعلينا الذهاب الى خيارات متوازنة اولها الانتاج المتوقف حاليا، واذا لم تحصل مفاوضات جدية مع صندوق النقد الدولي، واذا لم نعتمد سياسات نصحح عبرها سعر الخدمات حتى تكون متوافرة ومستدامة، واذا لم نتصالح مع اصدقاء لبنان حتى يعود الدعم العربي، من دون ذلك يكون اي كلام هو بالسياسة فقط ووضعنا الاقتصادي الى مزيد من التراجع، وهذا لا يستحقه اللبنانيون، الامر الذي يحتاج الى وقف الاشتباك السياسي واذا استمر هذا الاشتباك لا الاقتصاد سيتعافى ولا الوضع الاجتماعي سيتحسن ولا مستقبل في لبنان.





الملف

داود رمال
aborami20@hotmail.com

الأسمر: الصناديق الضامنة في طريقها إلى الإنهيار ربط تصحيح الحدّ الأدنى باستقرار سعر الصرف

عند كل ازمة يواجهها لبنان، لاسيما على الصعيد الاقتصادي والمالي، تتوجه الانظار الى الموظفين والعمال في القطاعين العام والخاص، الذين غالبا ما يتحملون الاعباء التي تفقد رواتبهم واجورهم نسبة من قيمتها نتيجة الضرائب وانخفاض قيمة النقد الوطني

في الازمة الحالية غير المسبوقة التي يمر فيها لبنان، اصبحت التحديات والمخاطر اكبر مما اعتاد عليه اللبنانيون. فكل المصاعب تجمعت في حيز زمني واحد، وصار المطلوب اجراءات تساعد قدرة اي مواطن لبناني على التحمل. من هنا، يبرز دور الاتحاد العمالي العام كحام ومدافع عن حقوق ولقمة عيش المواطن، من خلال ممارسة الضغط باشكاله المختلفة، مقدما الحوار مع الحكومة والهيئات الاقتصادية على اي توجه آخر.

في ظل المخاض الذي يمر فيه لبنان، حاورت "الامن العام" رئيس الاتحاد العمالي العام الدكتور بشارة الاسمر تمحور على الجهود التي يبذلها لحماية حقوق الموظفين والعمال لاسيما على صعيد الرواتب والاجور.

■ ماذا عن المفاوضات مع الحكومة من اجل تصحيح الرواتب والاجور وزيادتها بنسبة ما بعدما فقدت من قيمتها، وعلى الاقل وفقا لمنصة صيرفة حيث الاتجاه لاعتمادها في الدولار الجمركي؟

□ في ما خص تصحيح الرواتب والاجور في القطاع العام، باشرنا حوارنا مع رئيس مجلس الوزراء، ونتيجة المفاوضات معه ومع وزير المال، اخذنا في المادة 135 من مشروع قانون الموازنة العامة للعام 2022 المبلغ المقطوع الذي يوازي اساس راتب شهر لمدة عام، على ان لا يزيد عن 6 ملايين ليرة ولا يقل عن 2 مليون ليرة. من المفروض ان تكون هناك زيادة للحد الادنى وزيادة مقطوعة مقبولة، فنحن ندخل بزيادات تحت مسمى مساعدة اجتماعية حتى لا تدخل في صلب الراتب ولا في تعويض نهاية الخدمة، بذريعة ان الدولة ليس لديها القدرة على دفع تعويضات نهاية الخدمة. وفق مبدأ العمل النقابي "خذ وطالب"، قبلنا بهذا الواقع وسنستمر في مطالبتنا تماما كما حصل مع بدل النقل والانتقال عبر رفعه من 8 الاف ليرة الى 24 الفا ومن ثم الى 64 الفا. على ان يترافق ذلك مع عطاءات اجتماعية اتفقنا عليها لجهة دعم تعاونية موظفي الدولة التي هي في حاجة الى رفدها بالاموال، لأن الموظف في القطاع العام مهما تقاضى من مساعدات فانه يدفعها كفرق للمستشفيات. مع الاشارة الى ان المادة 135 من الموازنة لم تكن تشمل المصالح المستقلة والمؤسسات العامة والبلديات والمستشفيات الحكومية والضمان واوجيرو وتلفزيون لبنان وغيرها. لكن عبر تحركنا المكثف جعلنا كل هؤلاء يستفيدون من هذه المادة، علما ان الاتصالات التي اجريناها ادت الى استفادة المياومين من المرسوم الذي صدر بدفع مساعدة اجتماعية عن شهري تشرين الثاني وكانون الاول الى حد 1,5 مليون ليرة. هذا كله قليل وغير مقبول، لكن الذريعة دائما ان اي زيادة للحد الادنى للاجور يفترض ان تستند الى توازن مالي غير متوافر لدى الدولة، وان يكون هناك استقرار في سعر استقرار الدولار الاميركي. لذلك، المطلوب توفير الحد الادنى من الاستقرار النقدي حتى نستطيع السير في تصحيح الحد الادنى للاجور. في المقابل فان هذه المبالغ التي تعطى بشكل مقطوع لن تشكل جزءا اساسيا من الراتب ولن يصرح عنها ويدفع عنها ضريبة دخل واشتراكات صندوق الضمان الاجتماعي حيث يجب. ايضا، تحرك الاتحاد العمالي العام في اتجاه العسكريين الذين لا نقابات لهم مطالبا بأن يحصلوا على تعويض نقل بالتنسيق مع الاجهزة العسكرية والامنية، مما ادى الى اقرار تعويض بدل نقل مقطوع 1,2 مليون ليرة، وهذا يحصل للمرة الاولى. حاليا لدينا اتجاه للبحث في تعويضات نهاية الخدمة التي ما زالت تدفع على اساس سعر الدولار 1500 ليرة واصبحت لا تساوي شيئا.

■ تحدثتم عن القطاع العام ماذا عن القطاع الخاص؟

□ في القطاع الخاص، وعبر حوار حصل ضمن لجنة المؤشر انجزنا تعويض النقل ورفعناه الى 65 الف ليرة ورفعنا المنح المدرسية واصبحت 2 مليون ليرة في القطاع التربوي الرسمي و4 ملايين ليرة حدا اقصى في القطاع التربوي الخاص. كان لدينا اتجاه لرفع التعويضات العائلية في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي التي لا تزال تدفع على اساس حد ادنى للاجور 300 الف ليرة وهي تحتاج الى اعادة صياغة. حصلت مفاوضات على مبلغ مقطوع يدفع شهريا اسوة بما هو جار في القطاع العام للعمال بالقطاع الخاص الذين يبلغ عددهم 450 الف عامل تقريبا، وحصل اتفاق مبدئي على اعطاء هذا المبلغ لكن المفاوضات تأخرت لأن الهيئات الاقتصادية رفضت التصريح عن هذا المبلغ ودفع الاشتراكات عنه للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، علما ان جزءا كبيرا من هذه الهيئات الاقتصادية تعتمد سياسة دفع مبالغ تحت مسمى مساعدات اجتماعية من دون ان تصرح عنها للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. نحن كاتحاد عمالي عام، رفضنا وانجزنا قاعدة بيان بالتفاهم مع الضمان الاجتماعي، وتوصلنا الى نتيجة بوجوب التصريح عن هذه المبالغ. وبناء عليه خضنا مفاوضات صعبة مع الهيئات الاقتصادية انتهت بموافقتها على التصريح عن هذه المبالغ، وتقديرات الخبراء الاكتواريين في الضمان تفيد بأن التصريح عن هذه المبالغ يؤدي الى حصول الضمان على مبلغ 1600 مليار ليرة، مما يؤهل الضمان لاعادة تحريك المساعدات المرضية والاستشفاء والادوية وان يرفع من هذه التعريفات التي اصبحت حاليا لا تساوي شيئا، ومضاعفتها الى نحو اربع اضعاف.


رئيس الاتحاد العمالي العام بشارة الاسمر.

■ بعد تصحيح الخلل في رواتب الاجراء واعطائهم مع المتقاعدين والمستخدمين الدرجات الثلاث التي حرموا منها، هل ستدفعون لاحتساب تعويضات الصرف وفقا للمبدأ نفسه، ومن اي تاريخ؟

> **يجب الذهاب اكثر الى خفض الضرائب على المتقاعدين كما على الموظفين**

□ كل شيء يعطى يفترض ان ينعكس على تعويضات الصرف. في القطاعين العام والخاص يتهربون من التصريح عن ما يعطى حتى لا ينعكس ذلك على تعويضات الصرف، ما زلنا في مفاوضات حيال هذه المسألة. اذا لم نصل الى نتيجة قد نلجأ الى القضاء بمقاضاة قانونية نربط عبرها النزاع، ولتطبيق القانون لجهة ان كل ما يدفع هو جزء من الراتب والاجر.

■ ماذا عن الصناديق الضامنة بما يمكنها من التغطية الصحية الكاملة والشاملة، كذلك التغطية الاجتماعية من منح تعليم وغيرها؟

□ تناولنا مسألة المنح التعليمية في القطاع الخاص وتمكنا من رفع المبلغ. اما في القطاع العام، فان المنح التعليمية من مسؤولية تعاونية موظفي الدولة، وعقدنا اجتماعا مع وزير المال، وتوصلنا الى توافق على ان اعادة تحريك الضمان وتعاونية الموظفين يحتاج الى الف مليار ليرة للضمان والف مليار ليرة للتعاونية لتأمين الحد الادنى من الطبابة والاستشفاء والمنح المدرسية. ما وجدناه على ارض الواقع وفي المادة 124 من مشروع الموازنة التي تنظم العلاقة حول ديون الدولة مع الضمان وتقسط ديون الضمان لدى الدولة الى عشر سنوات، وطرح مبدأ الغاء هذه المادة اي شطب ديون الدولة المترتبة للضمان، اذ انه يترتب على الدولة 5 الاف مليار ليرة للضمان، تحركنا كاتحاد عمالي عام ومنعنا هذا حصول الشطب وابقينا على المادة 124 ورفضنا التقسيط لمدة 10 سنوات وطالبنا ان يكون التقسيط لخمس سنوات، اي مبلغ الف مليار كل سنة، وهذه حقوق اساسية متوجبة للضمان من الدولة، وتتوزع 25 في المئة من قيمة التقديمات سنوية والباقي اشتراكات، اذ على الدولة ان تدفع المترتب عليها للضمان وللتعاونية وللصناديق الضامنة للاجهزة العسكرية الامنية، وعلينا المساهمة بأي طريقة لدعم هذه الصناديق الضامنة التي في طريقها الى الانهيار.

■ هل ستضغطون لالغاء كل النصوص التي تقتص من النظام التقاعدي وحقوق المتقاعدين، واستثناء المعاشات التقاعدية من ضريبة الدخل عملا بقرار المجلس الدستوري رقم 2019/13 الذي اعتبر ان هذه الضريبة لا تتوافق مع الدستور؟

□ الاتحاد العمالي العام يشكل حالة ضغط في هذا الاتجاه، علما ان بعض المواد في الموازنة التي تختص بالموظفين والمتقاعدين تخفف من الاعباء الضريبية، لكن يجب الذهاب اكثر الى خفض الضرائب على المتقاعدين ايضا. ◄

■ الا ترون ان مبلغ 64 الف ليرة وايضا المبلغ المقطوع للاسلاك العسكرية والامنية لا يكفي لربع كلفة الانتقال الى مراكز عملهم نظرا الى المسافات البعيدة التي يقطعها هؤلاء؟

□ بالتأكيد، لاننا عندما كنا نفاوض على هذه المبالغ كان الدولار ادنى بكثير مما هو عليه اليوم. استطعنا رفع المبلغ من 8 الى 24 الى 64 الف ليرة ويجب ان نستمر في المطالبة، انما الخوف دائما هو في اللجوء الى طبع العملة، بحيث يؤخذ بيد ما يعطى باليد الاخرى، انما المبدأ الاساسي هو استقرار سعر صرف الدولار الاميركي، وكل شيء خارج هذا الاطار لن يؤدي الى نتيجة. اذا طبق الدولار الجمركي سنكون امام كارثة محتمة، مما سيؤدي الى ارتفاع كبير في الاسعار. وعدنا من وزارة المال ومن وزير المال بأن تكون هناك استثناءات كثيرة وكبيرة من المواد الاساسية والسلع الاولية والغذائية، وعقدنا سلسلة اجتماعات مع وزيري الاقتصاد والزراعة لوضع جدول بهذه الاستثناءات. بالنسبة الى المواد الغذائية، الاستثناءات ستشمل ما بين 30 الى 40 صنفا اساسيا في حياة المواطن وفي طليعتها الطين والسكر والارز وغيرها، وايضا المستلزمات المستوردة لصناعة الادوية وبعض المواد الاساسية للصناعات المحلية. ما زلنا في اطار الاخذ والرد والمطالبة، وستبقى المطالبة دائمة لأن الوضع على الارض متحرك ويسير نحو الاسوأ، والاهم ايضا الضرب بيد من حديد ومراقبة الاسواق واسعار السلع، لانه خارج اطار مبدأ العقاب لن نصل الى شيء.

■ هل لديكم توجه ضمن مشروع محدد لفرض الحماية الاجتماعية الشاملة للبنانيين من خلال تحويل ضمان الشيخوخة الى واقع عملي؟

> **كل ما يدفع هو جزء من الراتب والاجر ويجب ادخاله في تعويضات الصرف**

□ نحن نبحث ضمن اللجان في مجلس النواب في ثلاثة قوانين:

- قانون البطالة وانجزنا الجزء الاكبر منه وسيأخذ طريقه الى التنفيذ.
- قانون الحماية الاجتماعية وتحويل تعويض نهاية الخدمة الى معاش تقاعدي اصبح في مراحله النهائية انما البحث على التمويل.
- قانون توسيع شريحة المضمونين والمنتسبين الى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حتى يشمل كل الشعب اللبناني. وتبقى العقبة الاساسية تمويل هذه المشاريع الكبيرة. كانت هناك مشاريع من البنك الدولي للتمويل، ونأمل في الوصول الى نتيجة عبر الحوار.

■ كيف تواكبون المفاوضات مع صندوق النقد الدولي خصوصا لجهة الشروط التي يفرضها على القطاع العام؟

□ في كل المفاوضات التي اجراها صندوق النقد الدولي مع الدول، كانت شروطه قاسية، ودائما يحمل القطاع العام وزر الانهيار ويبدأ بطرح ترشيد القطاع العام ومحاولة بيع هذا القطاع. ما يهمنا عدم تحميل القطاع العام وزر الانهيار لانه هو من نهض بالدولة. كل فساد يتهم فيه القطاع العام هو ناتج من تزاوج بين القطاعين العام والخاص، ويجب ان تكون هناك دراسة وافية للواقع التقاعدي في لبنان بما يعطي الموظفين والعمال حقوقهم، وتوحيد الصناديق الضامنة، مع التركيز على عدم بيع اصول الدولة لأن ذلك سيؤدي الى كارثة. هذا الامر نواكبه عن كثب، مع موافقتنا على ادراتها ضمن الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفق نظام (BBT) الذي كان معتمدا في كل مؤسسات الدولة والمصالح المستقلة (المرفأ، الكهرباء، الريجي...)، المهم عدم مس اصول الدولة.

ما يهمنا عدم تحميل القطاع العام وزر الانهيار.

الملف

داود رمال
aborami20@hotmail.com

أمين صالح: الرواتب والأجور حقوقٌ قانونية وإنسانية لا يجوز مسّها

تنص المادة 25 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان على ان "لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولاسرته، يتضمن التغذية والملبس والسكن والعناية الطبية والخدمات الاجتماعية، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والشيخوخة، وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن ارادته"

هذه المبادئ والحقوق الانسانية مكرسة في الدستور اللبناني. فالفقرة "ب" من مقدمة الدستور نصت على ان "لبنان عضو مؤسس وعامل في منظمة الامم المتحدة في جميع الحقول والمجالات من دون استثناء". كما ان الفقرة (ج) من هذه المقدمة نصت على ان "لبنان جمهورية ديموقراطية برلمانية تقوم على العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين من دون تمايز او تفضيل". اما المادة 12، فنصت على ما يلي: "لكل لبناني الحق في تولي الوظائف العامة لا ميزة لاحد على الاخر الا من حيث الاستحقاق والجدارة حسب الشروط التي ينص عليها القانون وسيوضع نظام خاص يضمن حقوق المواطنين في الدوائر التي ينتمون اليها".

هذا في المبادئ والحقوق الدستورية والانسانية، اما في القانون فان نظام الموظفين قضى بأن تصفى الرواتب وتوابعها مشاهرة عند استحقاقها، ولا يجوز لاحد ان يتقاضى راتب وظيفة ما لم يكن معينا بصورة قانونية فيها وقائما فعليا بمهامها ويستحق الراتب اعتبارا من اول الشهر. كما نص نظام الموظفين على اعطاء الموظف تعويضا عائليا عن زوجته واولاده، وعلى ان يتقاضى المتقاعدون التعويض العائلي المخصص للموظفين العاملين. ونص النظام على حق الموظفين العاملين بالتعويض عن الاعمال الاضافية وتعويض الانتقال واجور النقل وتعويضات مختلفة ومكافآت نقدية والمساعدات المرضية ومساعدة العائلة في حال وفاة الموظف او احد افراد عائلته والتعويض عن الخسائر المادية التي تصيب الموظف في اثناء قيامه بمهمة رسمية.

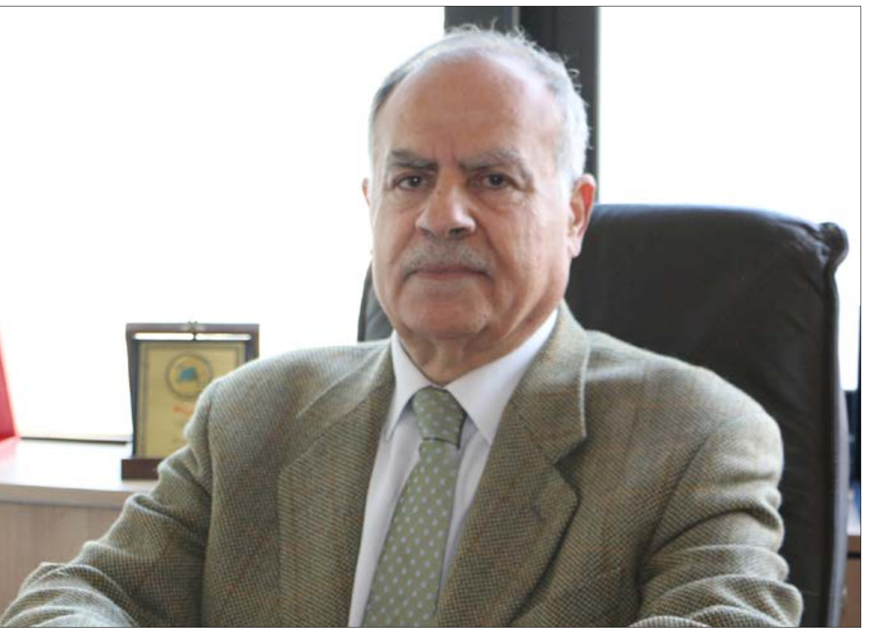
هذه القواعد الدستورية والقانونية تطرق اليها مدير المحاسبة السابق في وزارة المال الدكتور امين صالح في حوار مع "الامن العام"، اذ اكد ان رواتب موظفي القطاع العام هي حقوق دستورية وقانونية فضلا عن انها حقوق انسانية لا يجوز مسها بأي من الطرق، سواء كان ذلك خفضا للراتب او الاجر او الغاء له او تأجيلا.

■ الا ترون ان التعاطي في الموازنة مع الرواتب والاجور هو مثابة اقتصاص من القطاع العام من خلال الامتناع عن زيادة هذه الرواتب؟

□ سعت الحكومات اللبنانية دائما الى تحميل عبء الاصلاح الاداري والاقتصادي والمالي والنقدي للفئات الشعبية ذات الدخل المحدود، من بينهم الموظفون والمستخدمون في القطاع العام. ان كتلة الرواتب والاجور وملحقاتها والمنافع الاجتماعية ومعاشات التقاعد تنامت بشكل بطيء بنسبة لا تتجاوز في بعض الاحيان 1%. فمنذ العام 1993 ولغاية نهاية العام 2019، بلغت رواتب القطاع العام وملحقاتها كافة (الرواتب ومعاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة والمنافع الاجتماعية) 112096 مليار ل.ل ما يعادل 74 مليار دولار، في حين بلغت النفقات العمومية عن الفترة ذاتها 362097 مليار ل.ل ما يعادل 238 مليار دولار وما نسبته 31% في الوقت الذي بلغت فيه الفوائد المدفوعة على الدين العام عن الفترة ذاتها



131 الف مليار ل.ل ما يعادل 86 مليار دولار ونسبتها 36%، علما ان اكثر من 320 الف موظف ومستخدم واجير في القطاع العام يستفيدون من كتلة الاجور هذه، بينما يستفيد من معظم الفوائد على الدين العام اصحاب المصارف وسندات الدين العام وهم فئة ضئيلة جدا لا تشكل الا نسبة لا يعتد بها من مجموع الشعب اللبناني. وهذا ان دل على شيء، فانه يدل على انعدام الاهتمام الحكومي ببناء اجهزة حديثة ومتطورة للادارة العامة، فضلا عن اهمال الاهتمام بقضايا الدفاع الوطني والامن الداخلي حيث ان كتلة الاجور والرواتب تتضمن الاسلاك العسكرية والامنية ايضا. ان الوظيفة العامة تتعرض لتحديات لا بد من مواجهتها بايجاد الحلول العادلة، ولعل في طليعتها التحديات الاقتصادية والمالية والنقدية والاجتماعية التي تؤثر على كرامة الوظيفة العامة وعلى ولاء الموظف للدولة ومعالجة مسألة الفساد في الادارة (يعود اساسا الى الفساد السياسي والفساد في القطاع الخاص) مما يتطلب اعادة النظر بالرواتب لكي تتلاءم مع الاوضاع المعيشية والحياتية التي تضغط على كاهل كل مواطن، لاسيما الموظف العمومي، وتنعكس سلبا على الاداء العام. تراجعت القوة الشرائية للرواتب بنسبة 95.44% نتيجة انخفاض سعر صرف الليرة اللبنانية في مقابل الدولار الاميركي من 1507.5 ليرات حتى 33000 ل.ل، وارتفاع مؤشر الاسعار الذي وصل الى 700% حتى نهاية العام 2021، فاصبح الموظف العمومي عاجزا عن الوصول الى مكان عمله وعن تأمين الغذاء



الدكتور امين صالح.

والكساء والدواء والاستشفاء والتعليم له ولعائلته، مما اضطره الى الاضراب والانقطاع عن العمل وترك الوظيفة والهجرة الى الخارج. رفعت الحكومة في مشروع موازنة العام 2022 ايراداتها من 13572 مليار ل.ل الى 39154 مليار ل.ل يضاف اليها زيادة في الدين العام 15513 ل.ل (عجز الموازنة زائد السلفة لمؤسسة كهرباء لبنان). هذه الزيادة تعتبر اقتصاديا ضرائب مؤجلة فتصبح اجمالي الايرادات المقترحة العادية والاستثنائية 54667 مليار ل.ل وتبلغ الزيادة 41095 مليار ل.ل ونسبتها 303%. على الرغم من هذه الزيادة الهائلة في الضرائب والرسوم، فان الحكومة تكرمت على موظفي القطاع العام بمساعدة وليس زيادة في الراتب، بصفة موقتة لمدة سنة من دون ان تكون لها صفة الدوام. هذه المساعدة ليس من شأنها تصحيح الرواتب بما يتناسب مع حجم تراجع القوة الشرائية، اذ انها في احسن الاحوال تخفض نسبة التراجع بحوالى 7.19% فقط لتصبح نحو 88.25%. ما اقدمت عليه الحكومة ليس اقتصاصا فقط بل هو اضعاف ممنهج للقطاع العام ودفع اصحاب الكفاية والجدارة والنزاهة الى ترك الوظيفة العامة، ليبقى فقط ازلام ومحاسيب المنظومة السياسية الحاكمة، تمهيدا ايضا للانتقال الى النظام الوظيفي المفتوح الذي يسمح للسلطة بالتوظيف على اساس التعاقد والتراضي والاستنسابية بعيدا من اي قواعد او ضوابط للتوظيف العام.



الوظيفة العامة تتعرض لتحديات تؤثر على ولاء الموظف ومكافحة الفساد

■ كيف تنظرون الى ضرب الفئات الاكثر هشاشة اي المتقاعدين؟

□ بصراحة، المنظومة السياسية واستجابة لاملاءات صندوق النقد الدولي تريد الغاء نظام التقاعد من دون تأمين نظام حماية اجتماعية بديل. اذ ان المنظومة الحاكمة ترى في معاشات التقاعد عبئا على المالية العامة بينما لا ترى ذلك في فوائد الدين العام. لذا يقتضي تصحيح معاشات التقاعد بالتناسب مع تصحيح الرواتب والاجور، لاسيما ان المتقاعد سبق له ان دفع الضريبة الحقيقية على راتبه قبل التقاعد بخلاف الرأسماليين الذين يتقنون فن التهرب الضريبي، بالاضافة الى ان المتقاعد دفع على رواتبه 6% كحسومات تقاعدية. كان يقتضي بالحكومة، وفقا لاحكام القانون، ان تستثمرها في صندوق خاص يصرف منه على معاشات التقاعد. فلو فعلت ذلك، لكان المعاش التقاعدي اعلى مما هو حاليا، لكن المنظومة الحاكمة بدلا من ذلك صرفت الحسومات التقاعدية على نفقاتها الاستهلاكية لاسيما فوائد الدين العام.

■ كيف تفسرون غياب الاصلاحات مع اغراق القطاع العام بمزيد من الاعباء؟

□ المنظومة السياسية الحاكمة عاجزة عن وضع خطة للاصلاح الشامل الاقتصادي والمالي والنقدي والاداري وبرنامج فوري للانقاذ من الانهيار الذي اصبح شاملا، لأن هذه الخطة وذلك البرنامج يقتضيان ان يرتكزا على توزيع عادل للخسائر المالية اللاحقة بالدولة والمصرف المركزي وعلى كل من استفاد من مغانم السلطة ومكاسبها من دون مسوغ شرعي، لاسيما فوائد الدين العام والاملاك البحرية العامة وادارة المرافق العامة. هذه المكاسب حصل عليها الاشخاص التابعون لها او معظم قوى السلطة او المؤسسات، وبالتالي لا مصلحة لهذه المنظومة في اجراء اي اصلاح بل انها تسعى الى ديمومة وجودها وحكمها بتحميل المواطنين كافة، خصوصا موظفي القطاع العام والفقراء واصحاب الدخل المحدود تبعة هذه الخسائر عمن خلال خفض سعر العملة الوطنية وزيادة الاسعار ورفع الدعم وزيادة الضرائب والرسوم على الاستهلاك وليس على الارباح التي يجنيها الرأسماليون لاسيما المصارف التجارية. ◄

■ كيف تقرأون خفض التقديمات التقاعدية لورثة المتقاعد وتصعيب شروط الاستفادة وانعكاسها على الواقع الاجتماعي؟

□ يريدون الغاء نظام التقاعد من دون تأمين حماية اجتماعية بديلة، والتخلص نهائيا من معاشات التقاعد وهي للحقيقة متدنية اصلا واصبحت لا تشكل اي ضمانة للمتقاعد وللموظف الحالي الذي سيتقاعد. ان قوى السلطة ما زالت مستمرة في نهج اضعاف القطاع العام تمهيدا لبيعه او خصخصته. ان للمتقاعد ومن ثم لورثته حقا مقدسا في العيش الكريم، ولا يوجد اي مبرر لعدم استفادة الورثة من المعاش التقاعدي لمورثهم حتى ولو كانوا يمارسون نشاطا اقتصاديا. فالمعاش التقاعدي حق للموظف ولاسرته وورثته، وسبق للسلطة ان استوفته مسبقا في حياة الموظف، اذ هو دين على الدولة وعليها موجب الوفاء به.

■ الا ترون ان تصحيح الرواتب والاجور ينشط الاسواق الاستهلاكية الجامدة ويوقف الكساد ويحفز الانتاج المحلي؟

□ طبعا. هذا ما ندعو اليه، اذ انه في حالة الانكماش الاقتصادي اي في حالة تراجع الانتاج الوطني كما هو حاصل حاليا في لبنان حيث انخفض حجم الناتج الوطني الى اكثر من النصف تقريبا، على الحكومة ان تحفز الطلب على الانتاج اي تحفيز الاستهلاك، وهذا يتطلب زيادة القدرة على الطلب، اي زيادة المداخيل لجميع فئات المجتمع، خصوصا موظفي القطاع العام الذين يمثلون مع عائلاتهم حوالى ثلث الشعب اللبناني. بالتالي، فان زيادة الرواتب تؤدي الى زيادة الانتاج، لكن ذلك يتطلب وضع خطة مبرمجة للنهوض الاقتصادي الشامل، وتغيير جوهري في انماط الانتاج والاستهلاك والاستثمار والادخار.

■ ماذا يعني فتح باب الاستقالات من القطاع العام؟

□ منذ العام 1993 والنيوليبرالية الجديدة في العالم، والذين تولوا السلطة في لبنان يدعون جهارا نهارا الى ترشيق القطاع العام اي خفض حجمه. وتكاد لا تخلو موازنة في لبنان من نصوص تتعلق باصلاح القطاع العام وترشيقه. لكن، في كل مرة بعد اقرار الموازنات لا تنفذ السلطة ايا من هذه الاصلاحات بل تعمد الى زيادة التوظيف من خارج القانون والاجهزة المختصة. فيحشر السياسيون ازلامهم في الادارة كما حدث قبيل الانتخابات النيابية وبعدها في العام 2018. في هذا السياق، تأتي النصوص القانونية في القانون رقم 64 تاريخ 2017/10/20 المتعلق باستحداث وتعديل ضرائب ورسوم بقصد تمويل سلسلة الرواتب والاجور والموازنات العامة للسنوات اللاحقة وحتى الان، لتحفيز الموظفين على الاستقالة او التقاعد المبكر، الذي اذا حصل حاليا، سيفقد الادارة موظفيها الاكفياء.



يريدون الغاء نظام التقاعد من دون تأمين حماية اجتماعية بديلة

■ هل الهدف من ذلك تصغير حجم القطاع العام استجابة لشروط صندوق النقد الدولي؟

□ يتناسى مَن يعمل على ذلك ان المشكلة ليست في القطاع العام، بل في النظام السياسي والمنظومة السياسية، وفي السياسات المالية والنقدية التي ادت الى الافلاس المالي والتدهور النقدي وتدهور سعر صرف العملة الوطنية. ان استرداد فوائد الدين العام التي دفعت خلافا للدستور والقانون وزيادة عن المعدلات في الاسواق النقدية في العالم، يكفي وحده لاخراج لبنان من الانهيار. ان اهم مقومات الاصلاح الاداري، اعطاء الموظف حقه في الراتب الذي يسمح له بالعيش الكريم تمكينا للقطاع العام من استقطاب الخبرات والمهارات والكفايات، الامر الذي يشكل حافزا لهؤلاء للانخراط في الخدمة العامة. تحديد رواتب القطاع العام يقتضي ان يكون على اساس العدالة والمساواة لأن الوظيفة العامة تتعرض لتحديات لا بد من معالجتها بصدق واخلاص.


المعاش التقاعدي حق للموظف ولاسرته وورثته.

الملف

راغدة صافي
Raghida.ss@gmail.com

هدى رزق: في زمن الأزمات الكبرى يتساوى الناس في المصيبة وفي الحاجة

اثبتت بعض الابحاث التجريبية التي قام بها البنك الدولي على عينة من البلدان الاقل نموا، ان هناك علاقة عكسية بين مستوى الاجور وخصوصا في القطاع العام، وبين تفشي ظاهرة الفساد في المؤسسات والمجتمعات. من هنا على كل راغب في اجراء الاصلاحات ومحاربة الفساد، ان يدرك من اين عليه ان يبدأ

على الرغم من اهمية الرواتب والاجور بالنسبة الى الموظفين والعمال، خلت موازنة عام 2022 من اي بند يتعلق باعادة النظر فيها عوض ايلائها الاولوية. ففي ظل غياب هذا الموضوع عن السياسة العامة للدولة برمتها والاستيعاض عن الاجور والرواتب باعطاء مساعدات هزيلة، لا يزال معظمها حبرا على ورق، ترزح غالبية العائلات اللبنانية تحت خط الفقر بعدما بات يساوي الحد الادنى للاجور حوالى 30 دولارا اي بمعدل دولار واحد في اليوم. فهل من يتصور الى اين عسانا سنذهب في ظل هذا الواقع القاسي والمرير؟

مظاهر هذه الازمة بدأت تظهر جليا في حياتنا اليومية، وبتنا نراها مرسومة على وجوه غالبية اللبنانيين، فهل من سبيل لاحداث تغيير ما او الحد من تفاقمها؟

"الامن العام" التقت الاستاذة والباحثة في العلوم الاجتماعية الدكتورة هدى رزق التي تحدثت عن انعكاس تدني المستوى المعيشي في لبنان على نمط العيش فيه: "المستوى المعيشي يقاس عموما بمعايير مثل التضخم وقدرة دخل الفرد على الايفاء بمتطلبات الحياة اليومية. اما تدني المستوى المعيشي فيقاس بعدم نمو الدخل وعدم القدرة على دفع مترتبات الغذاء والدواء والرعاية الصحية، وتراجع مستويات التعليم، وعدم القدرة على شراء الحاجات الضرورية، الامر الذي يؤثر على نمط العيش فيصبح العوز والفقر والحاجة من السمات الاساسية".

■ هل غيّر انخفاض مستوى الرواتب والاجور التركيبة الاجتماعية؟

□ قضت الازمة الاقتصادية والمعيشية على قيمة الرواتب في ظل تدهور اسعار الصرف، وما تبعه من ارتفاع الاسعار على المستهلك. اثر هبوط العملة المحلية في مقابل الدولار الاميركي تآكلت رواتب العمال والموظفين، ولم تعد تكفي لتأمين الحاجات الاساسية كالطعام والدواء والكهرباء، لاسيما وان غالبيتها مستورد من الخارج. كما انعكس الامر على الكوادر اللبنانية من اطباء ومهندسين ومحامين واعلاميين واساتذة جامعات وقضاة وموظفين في القطاع العام، مما احدث خللا وتغييرا في المستوى الاجتماعي لهذه الفئة التي كانت ميسورة الى حد ما وتعتبر عن واقع الطبقة الوسطى، الا ان ما حصل ادى الى تضعضع هذه الشريحة المجتمعية التي فقدت تمايزها الاجتماعي وتأثيرها بسبب تدني مستواها المعيشي.

■ كيف ينعكس الفارق الكبير في الرواتب وغياب الطبقة الوسطى على النمط الاجتماعي؟

□ تسببت الازمة المالية والازمة الاقتصادية وتدني قيمة الرواتب والاجور الى تدني مستوى حياة الطبقة الوسطى، وهي الطبقة التي تعتبر مظلة امان وحامية للقيم الاجتماعية والتوازن المجتمعي والثقافي. من جراء الاوضاع الاقتصادية المتردية، انضمت فئة وازنة من مكونات هذه الطبقة الى صفوف المتضررين اقتصاديا الذين اصبحت رواتبهم لا تكفي لسد الحاجات الضرورية لاستمرار العيش بكرامة. هذا الامر مثابة تحد كبير امام لبنان ليحافظ على طابعه السكاني الذي يغلب عليه ذوو الدخل المتوسط، اذ ان هؤلاء يمثلون الجزء الاكبر من رأس المال البشري في البلاد ودورهم اساسي في اعادة الحيوية لمختلف القطاعات سواء الاقتصادية او الثقافية او التعليمية وحتى الاستهلاكية. لذا فان الخشية الكبرى تتمثل في هجرة الكوادر والشباب، لأن ذلك من شأنه ان يؤدي الى تحويل المجتمع الى مجتمع كهل، وهذا من اخطر ما قد يصيب اسس اي بلد.

■ كيف يمكن تخطي الشعور بالخجل من طلب المساعدة التي توفرها الدولة او المؤسسات المختصة؟

□ في زمن الازمات الكبرى يتساوى الناس في المصيبة والحاجة والمطالبة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية، لاسيما وان قسما كبيرا منهم يكون فقد مدخراته سواء بسبب سوء الادارة والهدر والفساد، او بسبب اغلاق المؤسسات التي يعمل ضمنها. فالمطالبة بالمساعدة حق من حقوق المواطن المشروعة سواء اتت من جانب الدولة او من جانب المؤسسات المختصة، وهي تعتبر من واجبات الدولة والمؤسسات الاهلية والدينية، خصوصا وان معظم اللبنانيين وصلوا الى خط الفقر.

■ ما هي الوسائل التي تساعد في احتواء مفاعيل الازمة وتقبل نمط الحياة الجديد الذي فرضه تدني مستوى المعيشة؟

□ لا شك في ان الجيل الجديد من المراهقين والشباب يعيشون اليوم صعوبات كبيرة تتراوح بين تغيير نمط الحياة والحصول على الحاجات الضرورية او الاستهلاكية التي تعودوا عليها، مما تسبب في صعوبات كبيرة لعائلاتهم في اقناعهم بأن الواقع الحالي قد تغير، وفي احتواء ردود افعالهم وشرح مسببات الازمة المالية والاقتصادية التي تفرض في بعض الاحيان ضرورة الانتقال من المدرسة او من الجامعة الخاصة الى الرسمية، او شراء كتب وملابس مستعملة. لكن الواقع فرض نفسه كون الازمة التي نمر فيها حاليا تحولت الى ازمة عامة تقريبا بعدما طاولت 75% من الاسر اللبنانية التي تضطر مكرهة الى تغيير نمط حياتها، وادخال الاطفال والمراهقين في هذا النمط وفرض امر واقع جديد عليهم.



الاستاذة والباحثة في العلوم الاجتماعية الدكتورة هدى رزق.

"الجيل الجديد يعيش صعوبات في تغيير نمط الحياة والحصول على الحاجات الضرورية"

■ كيف يمكن ان تحد ادارة المدارس من الفوارق الكبيرة في المستوى الاجتماعي لدى الطلاب؟

□ قام عدد من المدارس الرسمية بمساعدة الطلاب عبر توزيع القرطاسية وبعض الكتب المستعملة على طلابها، فيما حرصت بعض المدارس الخاصة على عدم ادخال اي زيادات على اقساطها، او على منح تخفيضات ولو جزئية الى عدد من التلامذة. كما تم استحداث صفوف شبه مجانية او شبه مجانية للاطفال بمساعدة من منظمات المجتمع المدني التي تتلقى مساعدات من دول غربية. من جهة اخرى لم تكتف كبريات المدارس الخاصة في الابقاء على اقساطها المرتفعة بل فرضت على طلابها الدفع بالعملة الصعبة اي بالدولار. المشكلة ان لا مَونة على هذه المدارس التي تعتبر مدارس الشرائح الاجتماعية العليا.

■ ما هي تأثيرات الفقر عموما على الامن الاجتماعي؟

□ من المؤكد ان الفقر يؤثر على زيادة معدلات الجريمة. لا شك في ان التسرب المدرسي يزيد من نسبة الجهل بين افراد المجتمع ومن عمالة الاطفال، ويسهل عملية الخضوع للموبقات وتعرض الاطفال والمراهقين للاعتداءات الجنسية طمعا بالمال، فضلا عن الارتفاع الخطير الذي نشهده في زيادة جرائم القتل والخطف الى جانب ظهور العديد من الامراض النفسية، كل ذلك يجعل المجتمع بأسره معرضا لضياع القيم وفقدان الامن. من هنا، نرى ان اعادة النظر في السياسات الاجتماعية بات امرا ضروريا وملحا يقع في صدارة الاولويات التنموية للتصدي للمشكلات المجتمعية والمشاكل المهددة لاستقرار المجتمع ولمنظومة قيمه وامنه وتماسك نسيجه. فغياب هذه السياسات او تهميش دورها يؤديان الى تفاقم المشكلات والعلل الاجتماعية. ابرز ما يمكن القيام به حاليا وبشكل سريع، دعم البطاقة التموينية وتحسين العطاءات واجراء دراسة للتشريعات الخاصة بقضايا التنمية الاجتماعية، على ان يتم لاحقا ارساء مقومات صلبة للامن الاجتماعي وتوفير حكم صالح يعمل على خلق بيئة داعمة لقضايا الامن الاجتماعي من خلال تدعيم وجود مؤسسات المجتمع المدني والمجموعات الاهلية.

■ الى اي مدى يؤدي انخفاض الراتب خصوصا في الادارات الرسمية والامنية، الى تفشي الرشوة وانتشارها؟

□ تلقي الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الناس بظلالها على انماط حياتهم ومعاملاتهم اليومية، فيكون انخفاض المستوى المعيشي او انخفاض الرواتب ذريعة لبعض الافراد من اجل تحقيق المكاسب المادية، حيث يعد الطمع الانساني من ابرز اسباب التعامل بالرشوة. هنا، تتخذ الرشوة منحى يتمثل في عدم الاهتمام بمصالح الناس، وما يشجع عليها ايضا ضعف التربية الاخلاقية والدينية وفساد المفاهيم التي تؤدي الى استباحة المال العام. لا يمكن القول ان ضعف الراتب هو السبب الاول في تقبل الرشوة، بل قد يكون احد العوامل. المشكلة تكمن في عدم وجود اشراف ومتابعة حقيقية على اعمال الموظف، والتركيز على تلقي الخدمات وانجازها بواسطة عدد محدود من الموظفين الدائمين. لذلك لا بد من اعادة النظر في رفع الحد الادنى لاجور الموظفين بما يكفل لهم العيش الكريم، وتفعيل نظم الرقابة الداخلية والمسؤولية الاشرافية، وفصل تلقي الطلبات عن اداء الخدمة المباشرة واللجوء الى المكننة، كذلك تشديد العقوبات عن تلك الجرائم بحيث تصل اذا اقتضى الامر الى الفصل من الخدمة او الحرمان من الراتب.

مقابلة

مارلين خليفة
marlenekhalife@

سفيرة السويد: نشدّد والإتحاد الأوروبي على توصّل لبنان إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي

تعتبر السويد او اسوج ثالث اكبر الدول الاوروبية، وتعيش فيها جالية لبنانية نشطة يبلغ عددها قرابة 40 الفا. تطبع المساعدات الانسانية والدعم الثقافي العلاقات اللبنانية - السويدية، لكنها ليست متطورة في المجالين التجاري والاقتصادي

يعمل ابناء الجالية اللبنانية في السويد في مجالات عدة منها الصناعة السينمائية والقطاع الفندقي، ويعد اللبنانيون في طليعة الجاليات العاملة فيها. وقد نجحت الجالية في تحفيز وعي السويديين حول قضايا لبنان، فراح ابناء البلد يتابعون اخبار لبنان بتفاصيلها المملة بحسب ما تروي سفيرة السويد في لبنان آن ديسمور.

عينت السفيرة ديسمور في لبنان للمرة الثانية، وبين الولايتين الديبلوماسيتين كانت مديرة للاونروا في بيروت ايضا. قبل تعيينها مجددا رئيسة للبعثة الديبلوماسية في لبنان وقائمة بالاعمال في سوريا، كانت تترأس مكتب الشرق الاوسط وشمال افريقيا في وزارة الخارجية في استوكهولم حين شغلت السويد العضوية غير الدائمة في مجلس الامن. علما ان السويد ستترأس في الاول من كانون الثاني من العام المقبل الاتحاد الاوروبي لستة اشهر واليوم تترأسه فرنسا وبعدها تشكيا. تقول السفيرة ديسمور لـ"الامن العام": "صحيح ان مستقبل لبنان يقرره اللبنانيون فحسب، لكن كمجتمع دولي يمكننا ان نشجع وان ندعم ونرفع صوتنا في ما يخص حقوق الانسان وهذا جانب مهم".

■ سعادة السفيرة، انها ولايتك الثانية في لبنان، حيث مثلت السويد في لبنان بين عامي 1999 و2001 وكنت ايضا مديرة للاونروا بين عامي 2012 و2014، ما هي المتغيرات التي رصدتها في هذا البلد مقارنة بالاعوام السابقة؟

□ اريد اولا التعبير عن سروري للعودة الى لبنان، وهو بلد اكن له اعجابا كبيرا. ان المتغير الرئيسي مقارنة بالمرة الاولى التي عينت فيها سفيرة هنا في نهاية تسعينيات القرن الفائت يتمثل بالازدهار الكبير وكم التفاؤل وعمليات الاعمار المستمرة، كانت حقبة متفائلة. لكن الولاية الثانية حين كنت مديرة للاونروا ظللها الصراع الذي نشب سوريا، بعد تدفق العدد الكبير للاجئين السوريين وكذلك اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا الى لبنان. في المرة الثالثة التي اتي فيها الى لبنان في العام 2020 حصلت تغيرات كبيرة بسبب الازمتين السياسية والاقتصادية في البلد، وهنالك فارق كبير بين الحاضر والماضي، ولكن هذا لا يعني بانني متشائمة، واعتقد انه توجد دوما طريق ليسلكها لبنان.

■ كيف تقيّمين الازمة اللبنانية الحالية؟

□ اعتقد ان البنك الدولي عبّر بشكل واضح في تقريره الاخير حيث وصف الازمة بانها كساد متعمد، وبالتأكيد فان عمق الازمة وتسارعها يتميزان بالفرادة، لكن يمكن القول ان السويد وبلدان الاتحاد الاوروبي تشدد دوما على اهمية التوصل الى اتفاق مع صندوق النقد الدولي، لكن الامر يتعلق بتطبيق اصلاحات.

■ يبدو ان التوصل الى اتفاق بين لبنان وصندوق النقد الدولي دونه عوائق، هل من تفاصيل لديك حول هذا الموضوع؟

□ توجد مجموعة من المواضيع التي يشدد عليها صندوق النقد الدولي منها ما يتعلق باصلاحات تعتبر حيوية، ولكن اذا كانت الحكومة والبرلمان مستقطبين بشكل كبير فمن الصعوبة ان تتقدم الحكومة بعملها. وهنالك جانب اخر يتمثل بضرورة الاجتماع المنتظم للحكومة اللبنانية لانها الطريقة التي يمكن عبرها معالجة المواضيع الكبرى. اننا نشدد دوما على ضرورة التكاتف لمحاربة الفساد ومعالجة موضوع قطاع الطاقة وتاكيد استقلالية القضاء وسواها من المواضيع.

■ هل السويد منخرطة في هذا النقاش اللبناني كدولة عضو في الاتحاد الاوروبي وكواحدة من اكبر الدول المانحة؟

□ لدى السويد سفارة كبرى هنا في بيروت تضم 15 ديبلوماسيا سويديا، نصفهم خبراء بالتعاون التنموي، بمن فيهم انا بطبيعة الحال. فنحن فاعلون في عدد من الاجتماعات التي تنعقد مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وضمن الاتحاد الاوروبي وكدولة مانحة رئيسية للامم المتحدة، وهذا ما درجت عليه السويد لاعوام عدة، مما يجعلنا شريكا رئيسيا في ما يخص لبنان. هنا احب ان اذكر بأن السويد ستتسلم رئاسة مجلس الاتحاد الاوروبي في النصف الاول من عام 2023.

■ ماذا عن التعاون مع لبنان وخصوصا بعد انفجار مرفأ بيروت؟

□ لقد كان هذا الحدث مريعا، وكانت السويد موجودة هنا بطبيعة الحال. بعد الانفجار ارسلت وكالة الطوارئ المدنية السويدية 6 خبراء بيئيين، وفي الشؤون اللوجستية والامن العديد من المعدات الطبية حيث كان الهدف تقديم الدعم بالمواد للطاقم الطبي في اثناء التعامل مع الجرحى. كما ساهمنا في قرابة 23 مليون دولار مباشرة بعد انفجار المرفأ بالتعاون مع الصليب الاحمر الدولي. لكن المهم هو كيفية التوصل الى العدالة، وبالتالي فاننا مع بقية اعضاء الاتحاد الاوروبي نشدد على ضرورة ان يكون هناك تحقيق مستقل.


سفيرة السويد في لبنان آن ديسمور.

> السويد تشدد على ضرورة ان يكون هناك تحقيق مستقل في انفجار المرفأ

> الانتخابات النيابية حيوية للغاية وعليها ان تجري حسب الجدول الزمني الدستوري

■ هل لديكم برامج معينة لتسويق الشؤون المتعلقة بالعدالة؟

□ نحن نقوم بذلك ضمن الاتحاد الاوروبي ولكننا نشطون ايضا بكل ما له صلة بحقوق الانسان. فنحن ندعم على سبيل المثال يوم حرية الصحافة ومؤسسة سمير قصير، لأن حرية الصحافة والاعلام هي مهمة جدا.

■ تطالب السويد وبقية اعضاء الاتحاد الاوروبي دوما باصلاحات طارئة سياسيا واقتصاديا، كيف تقيّمين تعاطي السلطات اللبنانية مع طلبات الاصلاح؟ وهل تعتقدين ان الانتخابات النيابية ستحدث فارقا في المشهد السياسي؟

□ اعتقد ان الانتخابات النيابية المقبلة في ايار حيوية للغاية وعليها ان تجري حسب الجدول الزمني الدستوري، وبالتالي فان حرفها او تأجيلها او تأخيرها سيكون امرا مؤسفا جدا. هنالك رسالة تشجيع قوية من المجتمع الدولي ومن ضمنه السويد بأن الانتخابات يجب ان تحصل في موعدها، وهذا عنصر اساسي للاستقرار والحفاظ على النموذج الديموقراطي في لبنان. اما الجانب الاخر في ما يتعلق بالانتخابات فهو الايمان القوي بأن النساء سيلعبن دورا مهما في السياسة اللبنانية، لانه من العجيب فعليا ان 95 في المئة من البرلمانيين ومن اعضاء الحكومة في لبنان هم من الرجال. نحن نؤمن بأن المساواة الجندرية تخفض من مخاطر النزاعات، ويكون اتخاذ القرار اكثر فاعلية بوجود النساء. ثم كيف يمكن التقدم في اتخاذ قرار حين يكون اكثر من نصف المجتمع مهمشا؟ بالتالي، نحن نعمل على دعم النساء اللواتي قررن خوض العمل السياسي، وهنا تلعب وسائل الاعلام دورا كبيرا في هذا المجال. لقد نظمنا لقاء واسعا للتشبيك في تشرين الثاني الفائت في "بيت بيروت" ركزنا فيه على دعم النساء في العمل السياسي.

■ ماذا عن وضع المرأة السويدية ومشاركتها في العمل السياسي؟

□ ان السويد هي البلد الاول الذي ادخل سياسة خارجية نسوية في العام 2014، ونحن سعداء بأن دولا عدة لحقت بنا. اعتقد بأن المرأة في السياسة تستحق الكثير من الاهتمام، ونحن في السفارة نعمل كل ما في وسعنا لمساعدة النساء الراغبات في خوض العمل السياسي سواء عبر التشبيك او المناصرة... نظمنا مثلا الكثير من اللقاءات مع سياسيين في بيروت من اجل شرح اهمية ادماج النساء. كان من المفاجئ جدا لي ان تكون لدى لبنان هذه النسبة المتدنية من التمثيل النسائي مقارنة بمعظم الدول العربية.

■ هل تؤيدين الكوتا للنساء؟

□ نعم.

■ لماذا؟
□ لانها خطوة على طريق التقدم، وهذا ما قد يحقق الكثير من التقدم في البرلمان.

■ ما هو عدد النساء في الحكومة والبرلمان السويديين؟
□ لدينا سيدة تترأس الحكومة هي ماغدالينا اندرسون، وينبغي التنويه بأن ثمة بلدانا سبقتنا في هذا الامر، كما ان نصف اعضاء الحكومة السويدية من النساء، اما نسبة النساء في البرلمان السويدي فتصل الى 46.1 في المئة اي ما يقارب نصف اعضاء البرلمان.

■ الى اي مدى تعتبر الانتخابات النيابية فعالة في لبنان وقادرة على احداث فارق حقيقي بينما يتأثر لبنان بتوازنات القوى الاقليمية؟
□ اعتقد ان اللبنانيين يتعرضون لتأثير استراتيجي من ضمنه المفاوضات الاميركية - الايرانية في فيينا الخ... لكن في الوقت عينه، على لبنان ان يلعب دوره الخاص في التنمية وان لا يلتزم المواطن منزله في الانتخابات، وان يكون منخرطا ولا يفقد امله في انتظار العملية السياسية، بل ان يذهب ويقترع، وهنالك 3500 لبناني تسجلوا في السويد من اجل الاقتراع في لبنان.

■ لماذا تعتبر الانتخابات النيابية احدى اولويات المجتمع الدولي؟
□ يتعلق الامر بجدول زمني وضعه الدستور، ومن اجل حماية القيم الديموقراطية التي ترمز اليها الانتخابات، وايضا من اجل الحفاظ على الاستقرار ولكي يتمكن لبنان من القيام بما يمكنه القيام به لمواجهة هذه الاوقات المضطربة.

■ ماذا عن الشراكة الثقافية بين السويد ولبنان؟
□ هذا جانب مهم جدا وخصوصا في هذه الاوقات العصيبة التي يمر بها لبنان. هنالك الكثير من المشاريع المتعلقة بالموسيقى والافلام. لقد استضفنا ايضا في كانون الاول الفائت احتفالا رائعا بمناسبة مسيرة "لوسيا" التقليدية السنوية بالشراكة مع وزارة الثقافة. دعمت السويد الكثير من المهرجانات الموسيقية بين عامي 2020 و2021، سواء في مهرجاني الافلام الاوروبي او مهرجان الفيلم اللبناني المستقل اللذين ندعمهما هذه السنة ايضا. في مهرجان الفيلم الاوروبي لهذه السنة ربح احد المشاركين اللبنانيين عن انتاج الوثائقيات لفئة الشباب، وسيسافر الفائز في ايار الى السويد للمشاركة في مهرجان مالمو السينمائي العربي. في العام الماضي، رعت السفارة مهرجان "بيروت ترنم" ومهرجان بعبدات الموسيقي، وسواهما من الانشطة. هذه السنة سنكمل بانشطتنا، منها في اذار انشطة تتعلق بالاستدامة والبيئة وهي احدى اولويات السويد في لبنان، الى جانب الديموقراطية وتشجيع العمل النسائي. هنالك حدث لاعادة استخدام المنسوجات، وزيادة الوعي في لبنان في هذا الخصوص. بالاضافة الى يوم المرأة العالمي في 8 اذار، حيث ترعى السفارة مسرحية حول وضع المطلقات وكفاحهن للحصول على الطلاق في لبنان. وفي حزيران ينعقد في ستوكهولم مؤتمر ضخم (ستوكهولم 50+)، بهدف اعادة الالتزام وتعزيز قدرتنا على التغلب على ازمة الكوكب الثلاثية المتمثلة في تغير المناخ، وفقدان الطبيعة والتنوع البيولوجي حيث ستوجه ايضا دعوة الى الجانب اللبناني وسنحيي اليوم الوطني السويدي في 6 حزيران المقبل.

■ هل زادت الهجرة من لبنان الى السويد؟
□ مبدئيا كلا، لكن في العام الماضي استقبلنا 600 لاجئ سوري من لبنان واعدنا توطينهم في السويد. لدينا في السويد ما يقارب 200 الف لاجئ سوري وبطبيعة الحال انا لا اقارن الوضع مع لبنان، ويعتبر السوريون من اكبر المجموعات اللاجئة في السويد.

■ لماذا لا يوجد اهتمام من الشركات السويدية للاستثمار في السوق اللبنانية؟
□ اعتقد انه وسط الازمة الاقتصادية والمالية الصعبة والهشة، فان الاهتمام محدود. لكن يجب القول ان شركات رئيسية منها شركة "ايريكسون" تعمل هنا في لبنان باستمرار ومنذ اعوام طويلة. ربما هي اليوم مرحلة جامدة، علما ان العديد من الشركات السويدية ظهرت ابان انفجار مرفأ بيروت وساعدت في توفير التجهيزات الطبية لخمسة مستشفيات في بيروت ولمستشفى رفيق الحريري، وبالتالي ثمة طرق عدة لتشريك القطاع الخاص. هنا اشير الى ان وكالة الطوارئ السويدية قدمت منذ اسابيع عدة للدفاع المدني اللبناني 200 بزة مقاومة للحريق، وقفازات ونظارات واقية وهي كانت هبة كبيرة قيمتها 60 الف يورو.

■ ماذا عن التعاون مع الامن العام اللبناني وبقية الاجهزة؟
□ لدينا تعاون وثيق جدا مع الامن العام اللبناني في عدد من المواضيع. تعاونا في الماضي في ملف خطف الاطفال في بعض الزيجات المختلطة بعد وقوع مشاكل اسرية، والصراعات على حق الحضانة، وهي تعود الى سنين خلت. بالاضافة الى تعاوننا في بعض القضايا الجرمية، وبالتالي لدينا علاقة جيدة جدا وتعاون براغماتي مع الامن العام، وينسحب الامر ايضا على قوى الامن الداخلي. نحن ندرك ما يعانيه موظفو الخدمة العامة لناحية رواتبهم.

> **من العجيب ان 95% من البرلمانيين ومن اعضاء الحكومة في لبنان هم من الرجال**
>
> **السويد هي البلد الاول الذي ادخل سياسة خارجية نسوية في العام 2014**

■ كيف يمكن تمتين العلاقات التجارية بين البلدين وقد لاحظنا انك زرت اخيرا جمعية التجار في زحلة وعددا آخر من المناطق اللبنانية؟
□ يهمني القول انني لا ابقى مستقرة في بيروت، فانا ازور مناطق عدة منها صيدا وصور وزحلة وطرابلس وعكار، واحاول ان اتنقل في معظم المناطق اللبنانية، وان التقي القدر الاكبر من الناس قدر المستطاع من اجل ان تفهم السويد لبنان بشكل افضل ولاحداث فارق.

■ هل من تبادل تجاري بين لبنان والسويد؟
□ لقد تأثرت كثيرا حين زرت زحلة والتقيت هناك العديد من رجال الاعمال ممن لديهم اسواق للنفايات الصلبة في السويد، وهنالك في البقاع ايضا حقول للعنب، ومنها تديرها امرأة تتكلم القليل من اللغة السويدية.

■ كيف تقيّمين وضع النازحين السوريين واللاجئين الفلسطينيين في لبنان، خصوصا وانك كنت مسؤولة عن "الاونروا" في لبنان؟
□ بالنظر الى الوضع في البلاد والنضال اليومي لحياة كريمة فان وضع اللاجئين هو في غاية الصعوبة، ونحن من اهم الدول المانحة للاونروا، ولكننا قلقون جدا اليوم من الوضع القائم.

■ يمتد تفويضك الى سوريا كقائمة بالاعمال، ما هي مصالح السويد واولوياتها في سوريا؟
□ تتمثل اولويتنا في سوريا في التوصل الى اتفاق سياسي، ومن المقلق انه بعد اكثر من 11 عاما من الحرب لم يتم التوصل بعد الى حل سياسي. في هذا الوقت نقوم بالكثير من العمل بالتعاون مع الاتحاد الاوروبي، مركزين على دعم الشعب السوري في معيشته وتخفيض مستوى العنف الجندري، وكذلك المساعدة في احتواء جائحة كورونا وبطبيعة الحال فان لبنان تحمل جزءا لا يستهان به من ثمن الصراع، وهنالك مساعدات تأتي الى لبنان ايضا كبلد مضيف.

تقرير

مارلين خليفة
@marlenekhalife

وزارة الخارجية تخفّض نفقاتها بالعملات الصعبة: الديبلوماسيون شركاء في تحمّل أعباء الإنهيار

منذ ان وجه وزير الخارجية والمغتربين الدكتور عبدالله بوحبيب تعميما في نهاية كانون الثاني الفائت الى رؤساء البعثات الديبلوماسية اللبنانية "للتواصل مع الجاليات والجمعيات الاغترابية لتغطية نفقات تشغيل البعثات"، وضعت وزارة الخارجية تحت مجهر الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي

بدأ العمل على اعادة هيكلة نفقات وزارة الخارجية والمغتربين للمرة الاولى منذ تأسيسها وتحديدا منذ تشرين الثاني 2021. فرض هذا الامر الوضع الاقتصادي والمالي الصعب في لبنان، مما حتم على وزارة الخارجية والمغتربين القيام "بعملية اعادة تقييم شاملة لبنود نفقاتها كافة، بغية تخفيض ما يمكن لاسيما ما يسدد بالعملة الصعبة" بحسب التعميم المذكور، الذي يضيف بأن الوزارة تدرس "امكان اقفال عدد من البعثات اللبنانية في الخارج كتدبير مالي طارئ اعتمده عدد كبير من الدول التي اجتاحتها ازمات مالية مماثلة".

اثار التعميم تساؤلات حول تداعيات دعم الجاليات في دفع النفقات التشغيلية على عمل البعثات، واثيرت في السياق ذاته سجالات تتعلق برواتب السفراء التي تعتبر مرتفعة في حالات معينة، واعتماد البعثات اللبنانية استئجار مبان فخمة سواء لمقار البعثات او لاماكن سكن السفراء والديبلوماسيين. تشعبت التساؤلات سواء من الاعلام او من اعضاء السلك الديبلوماسي انفسهم حول جدوى عصر نفقاتهم في حين تمت زيادة الرسوم القنصلية، وجدوى رفع وزارة الخارجية والمغتربين بالاتفاق مع وزارة المال كلفة جواز السفر في الخارج. لكن السبب الاهم الذي يحدو لبنان الى الابقاء على اعفاء دول عدة، ابرزها دول الاتحاد الاوروبي الـ27 والدول العربية والخليجية من رسوم تأشيرات الدخول التي تشكل موردا ماليا مهما، وذلك منذ العام 2003 بقرار من وزير المال السابق فؤاد السنيورة، وكذلك اعفاء هذه الدول من رسوم مصادقة المعاملات التجارية.

تشرح اوساط ديبلوماسية معنية في وزارة الخارجية والمغتربين خلفيات التعميم المذكور، مشيرة الى ان الوزارة "تقوم باعادة هيكلة لنفقاتها وارداتها، وهي بدأت منذ تشرين الثاني 2021 تطبيق لائحة جديدة للرسوم القنصلية في مراجعة تأخرت 17 عاما، وعادة ما تعيد الدول النظر في الرسوم القنصلية كل عامين او ثلاثة فتدخل تعديلات بحسب كلفة المعيشة. تهدف وزارة الخارجية والمغتربين من هذه الخطوة زيادة وارداتها، ونتيجة لذلك سترتفع نسبة الواردات بنسبة 55 في المئة اي من 13 مليون دولار اميركي سنويا الى 20 مليون دولار بحسب التوقعات".

عن اهمية التعميم الذي اثار جدلا في الاوساط الديبلوماسية وعلى صفحات التواصل الاجتماعي وفي بعض التقارير الاعلامية المجتزأة حول تخفيض النفقات، تقول الاوساط الديبلوماسية: "توجد ازمة مالية كبرى، لذا تعيد الوزارة اعادة هيكلة لنفقاتها كلها ودراسة للجدوى الاقتصادية والاغترابية والسياسية لوجود بعثاتنا في الخارج، وهو اجراء روتيني تقوم به دول عدة حين تمر في ازمات مالية".

يبلغ عدد البعثات الديبلوماسية اللبنانية في الخارج 89 بعثة، 74 سفارة و15 قنصلية عامة، ستخضع هذه البعثات لتخفيض في عددها ايضا وسيقفل عدد منها بموجب خفض النفقات. وفيما يتردد في الاوساط الديبلوماسية ان عدد البعثات التي ستقفل يبلغ 10 ترفض الاوساط الديبلوماسية في وزارة الخارجية تحديد العدد، وتقول لـ"الامن العام": "هذا قرار يتخذه مجلس الوزراء، نحن نعد دراسة مفصلة في هذا الشأن سنرفعها اليه قريبا". هنالك جزء من تخفيض النفقات يتعلق بتخفيض بدلات الاغتراب اي رواتب السفراء والديبلوماسيين التي تعتبر خيالية في بعض الحالات وتصل الى 20 الف دولار اميركي شهريا.

تقول الاوساط الديبلوماسية: "ثمة بندان في النفقات، جزء يتعلق برواتب الديبلوماسيين المتعارف عليها ببدلات الاغتراب، وآخر يتعلق بالمكاتب ودور السكن. بالنسبة الى النقطة المتعلقة بالايجارات، بدأت الوزارة معالجتها ولكل بعثة خصوصيتها بحسب تاريخ انتهاء عقد الايجار، ولغاية الان بلغ التوفير 4 ملايين دولار، ونحن مستمرون اذ نطلب من بعثاتنا الانتقال من الاماكن المستأجرة الى منازل اصغر تكون لائقة وتحافظ على كرامتهم لانها تعكس صورة البلد، لكن مع اعتماد مساحات اصغر تماشيا مع الوضع الاقتصادي في لبنان. ينسحب الامر ذاته على المكاتب، حيث بدأت البعثات منذ 8 اشهر نقل مكاتبها تدريجا كلما انتهى عقد ايجار، ويتم اعتماد مكاتب بمساحات اصغر وبايجارات اقل كلفة".

بالنسبة الى بند الرواتب، تشرح الاوساط المذكورة: "اعدت الوزارة مشروعا يتعلق بتخفيض الرواتب بنسبة اجمالية تبلغ 9 في المئة، فيما بلغ تخفيض الرواتب التي تسبب اشكالية 25 في المئة، علما ان عدد الديبلوماسيين في الخارج يبلغ 160 ديبلوماسيا، الا ان رواتبهم ليست كلها عالية، وسبب ارتفاع بعض الرواتب هو بسبب دخول الشخص المعني الى السلك الديبلوماسي من سلك آخر تكون فيه درجاته عالية فينقلها معه".

هل يؤثر هذا التخفيض على مستوى معيشة الديبلوماسي، خصوصا وان زوجة السفير لا تعمل ولديه مصاريف خاصة ونفقات بروتوكولية وضمان صحي وتكلفة مدارس وسواها؟ تقول الاوساط الديبلوماسية في وزارة الخارجية والمغتربين: "نحن نحاول مواكبة الوضع الذي يرزح تحته لبنان، فيتحمل الجسم الديبلوماسي جزءا من الاعباء التي سيتقاسمها الجميع. على الديبلوماسي المساهمة ايضا بنسبة تكون مقبولة ومنطقية، فيكيّف نفسه وموازنته مع الوضع الجديد المستجد في لبنان بطريقة تحافظ على كرامته وبشكل تساهم فيه وزارة الخارجية والمغتربين والديبلوماسيين بتحمل جزء من هذه المسؤولية الجماعية".



وزير الخارجية والمغتربين الدكتور عبدالله بوحبيب.

تبلغ موازنة وزارة الخارجية السنوية 115 مليون دولار، 95 مليون دولار منها بالعملات الصعبة، والبقية هي للادارة المركزية. هنالك 6 ملايين دولار (جزء من الـ95 مليون دولار)، هي مساهمات تدفعها الوزارة الى منظمات دولية وليس الى وزارة الخارجية علاقة مباشرة بها، كاشتراكات لبنان في الاونيسكو وفي محكمة العدل الدولية ومنظمة الفاو وسواها.

تشير الاوساط الديبلوماسية: "تقدمت الوزارة باقتراح بنقل اعتمادات هذه الاشتراكات الموضوعة على موازنة وزارة الخارجية والمغتربين الى الوزارات المعنية (كالتربية والثقافة) اذ يمكنها الافادة منها اكثر ان اشرفت على دفع اشتراكاتها".

وعن رفع رسوم المعاملات في الخارج ومنها جواز السفر بقرار من وزارة الخارجية، تشرح الاوساط الديبلوماسية: "كانت كلفة جواز السفر قبل رفع الرسوم القنصلية 44 يورو (سنويا) وقد اصبح سعره يوازي اليوم تقريبا 60 يورو، وبالتالي ليست الزيادة دراماتيكية كما يصورها البعض.

> **مشروع لاقفال بعض البعثات كتدبير مالي طارئ**
>
> **لائحة جديدة للرسوم القنصلية منذ تشرين الثاني 2021**

لكن، الفارق ان المواطن يدفع في الخارج بالعملة الصعبة، بينما يدفع في لبنان بحسب سعر السوق السوداء وبالتالي صار يشعر بأن المبلغ اقل بكثير".

عن عدم استيفاء رسوم على تأشيرات الدخول للدول الاوروبية والعربية وسواها، وكان وزير المال فؤاد السنيورة الغى استيفاء لبنان لهذه الرسوم منذ العام 2003؟ تشير الاوساط المذكورة: "ليست كل الدول معفاة من رسوم التأشيرة، بل البعض منها ونسبتها ضئيلة وهي ليست ذات تأثير وازن".

كيف لا تؤثر 27 دولة اوروبية معفاة منها؟ تجيب الاوساط الديبلوماسية متسائلة: "هل لدى لبنان ملايين السياح الاوروبيين الذين يدخلون الى اراضيه؟ كما ان غالبية من يقصدون لبنان يحملون جوازي سفر اجنبي ولبناني، وبالتالي فان نسبة السياح الاجانب ضئيلة جدا ولا تغير في المعادلات. اما اعفاء الدول العربية فهو بهدف تشجيع السياح على المجيء الى لبنان، وبالتالي ان رسم 40 او 50 دولارا اميركيا هو مصدر دخل، لكن مصدر الدخل الاكبر هو السائح الذي يأتي الى لبنان ويصرف اموالا في البلد ويحرك العجلة الاقتصادية، وبالتالي ان هذا الرسم لا يؤثر في المعادلات لأنه مبلغ زهيد جدا".

اما المورد الثاني الذي تخلى عنه لبنان طوعيا ايضا، فهو استيفاء رسوم المصادقة على المعاملات التجارية، بقرار من وزير المال السابق ايضا فؤاد السنيورة في اثناء التفاوض مع منظمة التجارة العالمية. وقد بدأ لبنان تطبيق قيود هذه المنظمة منذ العام 2003 من دون ان ينضوي فيها لغاية اليوم!

تشير الاوساط الديبلوماسية: "بالنسبة الى المصادقة على الرسوم التجارية فنحن نتقاضاها على المرفأ. هناك اتفاقات تجارية عقدها لبنان ليس مع منظمة التجارة العالمية فحسب، بل مع منظمة التجارة البينية العربية ومع الاتحاد الاوروبي، وهي تفرض على لبنان شروطا معينة، وتغييرها يحتاج الى قرار لمجلس الوزراء ونحن لدينا اتفاقات مع هذه الدول ونستوفي الرسوم هنا على المرفأ. هذه الاموال كلها تحوّل الى الخزينة. فالسفارات، حين تستوفي الرسوم تحولها الى خزينة الدولة بحسب قانون المحاسبة العمومية، فتذهب المبالغ الى الموازنة العامة ثم توزع بالانفاق".

في المحصلة، يحاول وزير الخارجية والمغتربين عبدالله بوحبيب احداث اعادة هيكلة كاملة لوزارة الخارجية والمغتربين وتخفيف النفقات. تشير الاوساط: "لا يمكن اغفال الوضع الصعب في الوزارة، فنحن في الادارة المركزية نتصل احيانا ببعض الاصدقاء لتوفير القرطاسية او المازوت لمولدات الكهرباء، وهو امر يقوم به الوزير بوحبيب شخصيا، الامر ذاته يحصل في بعض الدول في الخارج حيث نطلب من بعثاتنا المساعدة من الجاليات المقتدرة للاسهام في النفقات التشغيلية".

تقرير

شوقي عشقوتي
lionbars@hotmail.com

ماكرون طامحٌ إلى ولاية ثانية ودور قيادي أوروبي
الانتخابات الرئاسية الفرنسية مفتوحة على المفاجآت

يطمح الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون الى ولاية رئاسية ثانية. الطموح مبرر، لكن الهدف ليس سهلا بعدما خلطت الاوراق في معركة الانتخابات الرئاسية. ماكرون الذي يشغل في هذه الفترة رئاسة الاتحاد الاوروبي، يطمح ايضا الى دور قيادي في اوروبا بعد خروج انجيلا ميركل من قيادة المانيا وخروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي

في ظل وضع اوروبي معقد وضبابي وغموض وعدم نضوج في المشهد السياسي الفرنسي وتحولاته المتسارعة، اكتملت صورة الانتخابات الرئاسية الفرنسية المقررة بين 10 و24 نيسان المقبل ولائحة المتنافسين، الا ان ما ينقصها هو اعلان الرئيس ايمانويل ماكرون، بشكل رسمي، ترشحه لمواجهة 4 مرشحين رئيسيين، سيكون من بينهم منافسه او منافسته للجولة الثانية والحاسمة، وهم ثلاث نساء ورجل: مارين لوبن مرشحة اليمين المتطرف التي واجهته في انتخابات العام 2017 وتغلب عليها بفارق مريح. وفاليري بيكريس، مرشحة حزب "الجمهوريون" (اليمين الكلاسيكي المعتدل)، واريك زيمور الصحافي والكاتب الشعبوي المتموضع في اقصى اليمين المتطرف، وآن هيدالغو مرشحة الحزب الاشتراكي.

كانت التقديرات تشير الى ان انتخابات 2022 ستكون نسخة مكررة لانتخابات 2017، وان الجولة الاولى ستفضي الى تأهل كل من ماكرون ولوبن، في حين ستشهد الجولة الثانية الحاسمة فوزا مريحا للاول. بيد ان هذه الصورة تغيرت، وثمة عنصران رئيسيان اثرا فيها: العنصر الاول، بروز اسم المرشح الصحافي والكاتب اريك زيمور، المصنف في اقصى خانة اليمين المتطرف الشعبوي بسبب طروحاته الراديكالية في خصوص المهاجرين والاسلام والحفاظ على الهوية الفرنسية. والعنصر الثاني، فوز فاليري بيكريس في الانتخابات الداخلية



الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون.



ماكرون يقود مشروع السيادة الاوروبية والاستقلالية الاستراتيجية



لـ"الجمهوريون" بالترشيح الرسمي للحزب.

اريك زيمور المتحدر من عائلة يهودية، يتبنى الطروحات اليمينية الاكثر تطرفا في الدفاع عن الهوية الفرنسية المهددة بسبب تكاثر اعداد المهاجرين والمسلمين الذين لا يرى انهم قابلون للاندماج في المجتمع الفرنسي، ويعتبر انه على موعد مع التاريخ الذي يريد تغيير مجراه من اجل استعادة فرنسا. ويرى ان فوزه في الرئاسة سيكون بداية استرداد اجمل بلدان العالم. على صعيد الاجراءات التي يريد تطبيقها، فانه وعد بانهاء الهجرة الشرعية وغير الشرعية، وتقليص اعداد الوافدين الى فرنسا، بمن في ذلك الطلاب، والغاء حق لمّ شمل الاسر، واللجوء الى طرد المهاجرين غير النظاميين، والغاء المساعدات الاجتماعية والطبية للاجانب غير الاوروبيين، وطرد اي اجنبي يرتكب جريمة او مخالفة خطيرة للقانون، وطرد الاجانب بعد انتهاء فترات احكامهم.

المتضرر الاول من المرشح زيمور هي مارين لوبن، خصوصا وان الاثنين يتنافسان على الفوز باصوات اليمين المتطرف والخائبين من ناخبي اليمين الكلاسيكي الذي يجسده حزب "الجمهوريون". فبعدما كانت لوبن واثقة من تمكنها من التنافس في الجولة الثانية مع ماكرون، لا بل كانت تتفوق

زيمور اضعف لوبن وبيكريس تهدد ماكرون

الرئيس الاميركي جو بايدن.

عليه احيانا بالحلول في المرتبة الاولى في الجولة الاولى، تجد نفسها في وضع غير مريح اطلاقا، والسبب ان شريحة من الناخبين الفرنسيين تجد زيمور الشخص الذي يقول علنا ما يعتمل في فكر كثيرين سرا، بحيث تحول الى المرشح الاكثر يمينية، مما اربك اليمين المتطرف وانعكس تراجعا مقلقا لمارين لوبن التي يستحوذ على نسبة غير ضئيلة من ناخبيها، كما اربك اليمين الكلاسيكي لانه يغري كثيرا من ناخبيه.

لكن، على الرغم من ان اليمين المتطرف العنصري الكاره للاجانب يحتل مكانة عالية جدا في استطلاعات الرأي، يبدو ان غالبية الناخبين لن يسمحوا بأن يفوز في الانتخابات احد مرشحي اليمين المتطرف، ولا يزال هناك سقف زجاجي يمنع الناخبين من اليمين الكلاسيكي، او حتى اليسار، في حال وصول اليمين المتطرف وماكرون الى الجولة الثانية من التصويت لصالح زيمور او لوبن.

فاليري بيكريس، الذي يصفها مؤيدوها بانها البلدوزر او الجرافة، هي الكابوس الذي يواجه ماكرون في سعيه الى فترة رئاسية ثانية للجمهورية الفرنسية. فبعد تكريسها مرشحة لحزب "الجمهوريين اليميني" الفرنسي للانتخابات الرئاسية في 2022، تعهدت باستعادة الفخر الفرنسي وحماية الفرنسيين، ورد السلطة الى الشعب، وتحطيم العوائق المفتعلة في الجمهورية الفرنسية، وقطعت وعدا على نفسها بأن تصبح اول رئيسة لفرنسا. المفاجأة ان نسبة التأييد لبيكريس في الانتخابات الرئاسية ارتفعت الى 20 في المئة في الدورة الاولى وحلت في المرتبة الثانية وراء ماكرون (25 في المئة)، وانها يمكن ان تتغلب على ماكرون في الجولة الثانية بحيث تحصل على 52 في المئة من الاصوات في مقابل 48 في المئة للرئيس المنتهية ولايته. يعد قادة اليمين بأنهم اصبحوا اليوم قادرين على قلب صفحة التنافس الداخلي، ورص الصفوف وراء بيكريس في معركة سياسية بالغة الصعوبة.

بروز اسم فاليري بيكريس كان مثابة مفاجأة لمختلف الاطراف، بما فيها المعسكر الرئاسي. فبيكريس، غير المعروفة بشكل جيد خارج النطاق الفرنسي البحت، امرأة تتمتع بمؤهلات علمية ومهنية وبخبرة سياسية وحكومية تؤهلها لان تحتل ارفع المناصب في الجمهورية الفرنسية. منذ الصيف الماضي، لم تتوان عن اللعب على وتر كونها امرأة، وعلى الرسالة التي يحملها انتخاب اول امرأة رئيسة للجمهورية.

منذ تسميتها، شددت بيكريس على حرصها على رص صفوف اليمين بكل تلاوينه، وعلى قدرتها على الحاق الهزيمة بماكرون، معتمدة على برنامج يميني ليبرالي في الشق الاقتصادي، ومتشدد في الشق السيادي بما يكفي لاجتذاب بعض الذين تستهويهم طروحات زيمور او لوبن، مراهنة على الدينامية الجديدة التي ستنطلق مع قلب صفحة التنافس داخل حزب "الجمهوريون" ورهانها على ان تكون نقطة التقاء بين الاجنحة المتنافسة.

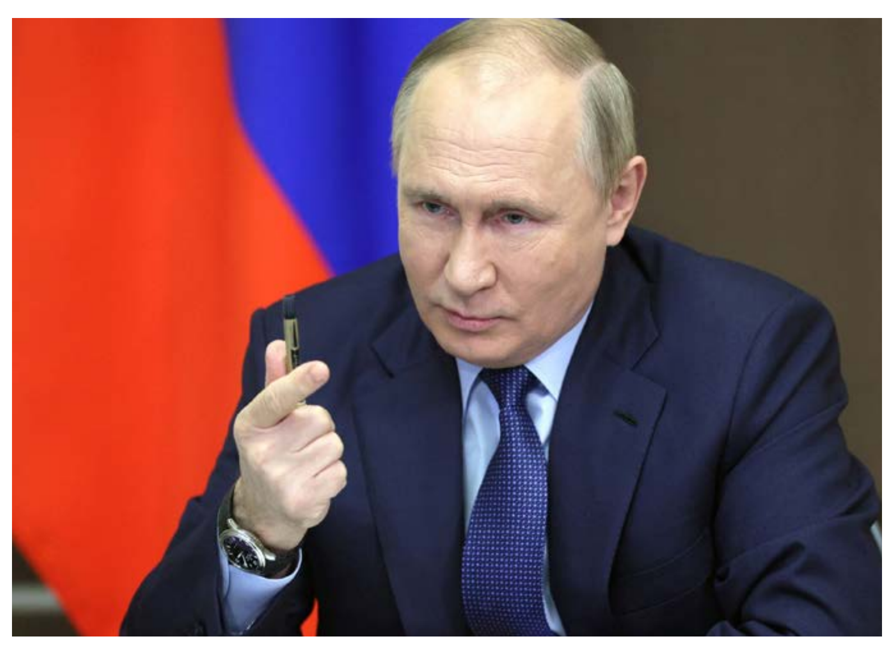
الغائب الوحيد رسميا حتى اليوم عن المعركة الرئاسية في فرنسا هو الرئيس ايمانويل ماكرون. لكن لا احد من مؤيديه ومعارضيه يخامره الشك من انه سيخوض الغمار الرئاسي للفوز ◄

◄ بولاية ثانية، وهناك اجماع على ان خوضه المعركة الرئاسية محسوم، وان مصلحته السياسية تكمن في تأخير الاعلان عن ترشحه، في انتظار ان تسمح الظروف الصحية وتتضح الامور بالنسبة اليه، والتأكد من انه قادر على تحقيق ما يصبو اليه. ثمة ضغوط شديدة تمارس عليه من جميع المرشحين والاحزاب التي تدعم خصومه، الذين يتهمونه بأنه يلعب دور المرشح بينما يتلطى بمهامه الرئاسية، اضافة الى صفته الجديدة وهي كونه رئيسا للاتحاد الاوروبي.

صحيح ان المعركة الاشرس ستكون امام فاليري بيكريس، مرشحة اليمين المنافس الاكبر له، لاسيما في حال وصولها الى المرحلة الثانية من الانتخابات، والتي تتبنى برنامجا قريبا من برنامج ماكرون، وقد تكون قادرة على اجتذاب شرائح مجتمعية سبق ان صوتت قبلا لماكرون، او انها انضمت الى حزبه "الجمهورية الى الامام" او الى الاحزاب الرديفة التي تؤيده. ولكن ماكرون ما زال يتمتع بنقاط قوة ويملك فرصا للفوز، ابرزها:

- الانقسام الحاد في صفوف اليمين المتطرف، حيث يحرم ترشيح اريك زيمور زعيمة اليمين المتطرف من اصوات غالية من اليمين، كانت ستوصلها حتما الى الدورة الثانية. كذلك، فان فاليري بيكريس تعاني من انضمام مجموعة من اليمين الكلاسيكي الى معسكر ماكرون الذي نجح في ان يفجر اليسار الاشتراكي من الداخل في العام 2017 وان يجتذب الى صفه شخصيات يمينية واخرى تنتمي الى الوسط.

- ترؤس ماكرون للاتحاد الاوروبي في الاشهر الستة الاولى من هذه السنة "ورقة رابحة". هذا الموقع سيمكنه من اطلاق مبادرات، وان يكون دائم الحضور على المستويات الوطنية والاوروبية والدولية، ما سيوفر له رافعة سيستخدمها لتاكيد الريادة الفرنسية، ولتبيان كونه المسؤول الاوروبي الاكثر بروزا بعد انسحاب المستشارة الالمانية انجيلا ميركل من المسرح السياسي.



الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

سياسة بايدن الخارجية لا تحظى باعجاب الاوروبيين



لعل اهم ما جاء في مشروع ماكرون، تركيزه الشديد على طموح بناء السيادة الاوروبية او الاستقلالية الاستراتيجية وما تعينه على الصعد كافة. من الخطوات التي ستحقق في الاشهر المقبلة تبني خطة البوصلة الاستراتيجية بمناسبة قمة ستعقد في فرنسا هذا الشهر. ستوفر هذه البوصلة العقيدة الخاصة للامن الاوروبي بالتكامل مع الحلف الاطلسي، بالتوازي مع استراتيجيا صناعية ودفاعية واستقلالية تكنولوجية التي من دونها لا معنى لمشروع اوروبا الدفاعية. بفضل هذه الاجندة، ستتحول اوروبا الى قوة للمستقبل، اي ان تكون متمكنة من التعاطي مع التحديات البيئوية والتكنولوجية والرقمية والجيوسياسية، بمعنى ان اوروبا المستقلة يجب ان تكون قادرة على توفير الوسائل لذلك، وان ترسم مصيرها بنفسها ولا تكون خاضعة لخيارات القوى الاخرى. كان لافتا ان الرئيس الفرنسي وعد بأن تفضي الاسابيع المقبلة الى تقديم مقترح من اجل بناء نظام جديد للامن والاستقرار يقره الاوروبيون ويتشاركون فيه لاحقا مع حلفائهم الاطلسيين قبل عرضه على روسيا.

عام 2022 سيكون حاسما في مسيرة الاتحاد الاوروبي، في ظل غياب المستشارة الالمانية انجيلا ميركل عن دفة القيادة. بالتأكيد، يعتمد الكثير على نتيجة الانتخابات الرئاسية الفرنسية المقرر اجراؤها الشهر المقبل. ورغم ان التوقعات تشير الى فوز ماكرون،

لكن الفراغ الناجم من خسارته، ان حصلت، سيترك دفة قيادة الاتحاد خالية موقتا. مع ذلك، لن يكون لنتائج الانتخابات الرئاسية الفرنسية تأثير يذكر على العلاقات الفرنسية - البريطانية التي وصلت الى ادنى مستوياتها على الاطلاق. تشعر باريس بالخيانة بسبب رفض لندن تنفيذ الاجزاء الرئيسية من اتفاق الخروج من الاتحاد، خصوصا في ما يتعلق بايرلندا الشمالية. اما لندن فتعتقد ان فرنسا عازمة على معاقبتها بسبب انسحابها من المشروع الاوروبي. المؤكد ان الثقة ضاعت بين البلدين وستستغرق سنوات عديدة للتعافي. وحتى يتحقق ذلك، ستستمر العلاقات في التوتر، مما سيزيد تعقيد الامور بين بروكسل ولندن.

دخل الرئيس الفرنسي بقوة على خط الازمة الاوكرانية، مشددا على امرين: الاول، ان الرد الاوروبي على عمل عدواني ضد اوكرانيا سيكون ثمنه باهظا في حق روسيا التي وصفها بانها اصبحت قوة لضرب الاستقرار في محيطها. والثاني، تمسكه الشديد بابقاء قنوات الحوار مفتوحة مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

حقيقة الامر، ان خطة ماكرون تقوم على الفصل بين الملفين الاوكراني من جهة، والاميركي - الاطلسي - الروسي من جهة ثانية رغم التداخل بينهما. بيد ان الاوراق التي يمسكها ماكرون قليلة ومصدر القرار ليس في باريس او في اوروبا، بل في موسكو وواشنطن، لكن هذا لا يمنعه من التحرك وهو ما يفعله. على خط آخر مواز، دخل الرئيس ماكرون بقوة ايضا على خط مفاوضات فيينا النووية. في هذا الاطار يندرج التواصل المفتوح بنظيره الايراني ابراهيم رئيسي، وحقيقة الامر انه يريد ان يكون له دور في اجتياز العقبات الاخيرة، ويأمل هذه المرة في ان يحالفه الحظ عكس ما حصل له في خريف عام 2019 عندما سعى الى الجمع بين الرئيسين السابقين دونالد ترامب وحسن روحاني في نيويورك، على هامش اعمال الجمعية العامة للامم المتحدة او في مدينة بياريتز (جنوب غرب فرنسا)، على هامش قمة مجموعة السبع التي تراستها باريس ذاك العام.

ما يسعى اليه ماكرون هو المساعدة على تخطي العقبات الاخيرة. وسبق لايران ان اتهمت باريس بانها تلعب دور "الشرطي السيئ" بالنظر الى المواقف المتصلبة التي كانت تعبر عنها ومنها التمسك بأن يأتي الاتفاق الذي يتم التفاوض في شأنه على موضوعي البرنامج الصاروخي - الباليستي الايراني وسياسة طهران الاقليمية التي تصفها باريس بانها مزعزعة للاستقرار.

تتناول الاستراتيجيا التي يقترحها ماكرون جميع التحديات العالمية الكبرى وتحاول في الوقت نفسه معالجة اكبر التحديات العابرة للحدود اليوم. اوضح الرئيس الفرنسي اهمية ان تتحمل الدول الاوروبية مسؤوليات اضافية للدفاع عن القارة. كما اعتبر فرنسا قوة بارزة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. لم تتخل فرنسا عن تركيزها على الارهاب الذي يدفعها الى الاهتمام بسياسة الساحل الافريقي والشرق الاوسط الكبير. كان ماكرون محقا حين قال ان اوروبا تحتاج الى اعادة تقييم اولوياتها والتحرك على هذا الاساس. لا يستطيع الاتحاد الاوروبي ان يتابع الاتكال بالكامل على قوة عظمى بعيدة وكثيرة الانشغالات لتعزيز امنه تزامنا مع الوقوف على هامش الاحداث. بعدما اصبحت المكانة الاميركية في العالم غير مؤكدة، ستكون اي جهود اوروبية مكثفة لطرح استراتيجيا غربية مشتركة ايجابية حتما. لكن يجب ان ترتكز اي استراتيجيا جديدة على مبادئ متعددة.

في المقام الاول، يجب ان يبذل ماكرون جهودا كبرى لحصد الاجماع حول اكثر التحديات الامنية الحاحا. يشكل التهديد الذي تطرحه روسيا اختبارا مبكرا لكن حاسما كونه يتجاوز حدود القرارات العسكرية الفورية. تتكل اوروبا مثلا على روسيا للحصول على امدادات الطاقة. قد يصبح استعداد القارة الاوروبية لاستكشاف اي جهود جدية لانهاء هذا الشكل من الاتكال المفرط مؤشرا على استعداد الدول القومية الفردية لتقديم التضحيات في مقابل اضعاف نفوذ الرئيس الروسي.

العالم تطلع غالبا نحو الولايات المتحدة كي تضطلع بدور شرطي العالم، فيما الاتحاد الاوروبي في المرتبة الثانية من سلسلة القيادة. الا ان السياسات الخارجية التي انتهجتها ادارة الرئيس الاميركي جو بايدن فشلت حتى الان في الفوز باعجاب الحلفاء الاوروبيين. الواضح ان واشنطن بدلت بؤرة اهتمامها وقلصتها، ويرجع ذلك لاسباب عدة يتعلق الجزء الاكبر منها بقضايا محلية. وبالمثل، تبدو المملكة المتحدة منشغلة بالقدر نفسه بمشكلاتها السياسية. عليه، فان هذه هي اللحظة التي في امكان الاتحاد الاوروبي ان يمارس خلالها نفوذه الكبير على صعيد الشؤون الدولية، مثل مفاوضات خطة العمل الشاملة المشتركة مع ايران، وتهدئة التوترات بين روسيا واوكرانيا.

في النتيجة ستزداد في عام 2022 اهمية القيادة القوية للاتحاد الاوروبي اكثر من اي وقت مضى، وذلك كي يطرح نفسه كقوة موازنة للصين التي تعمد على نحو متزايد الى تأكيد قوتها، وكذلك روسيا التي تزداد تحركاتها العدوانية بمرور الوقت. مع ذلك، من غير المحتمل ان تتحقق هذه القيادة على ارض الواقع، في ضوء التنافسات والخلافات الداخلية التي يعانيها الاتحاد الاوروبي.

تقرير

خليل حرب
Khalilharb66@gmail.com

داعش المنحدر يقتات على الوقت والبؤس ليعود نهاية أبوابراهيم القرشي... إغتيالٌ أقلّ صخبًا

اعلان الولايات المتحدة اغتيال زعيم داعش ابوابراهيم القرشي، يطرح اسئلة كثيرة حول التنظيم، حاضره ومستقبله، وكيف يمكن ان يؤثر موت زعيمه المفاجئ على نشاطه الارهابي اقليميا، فيما لا يبدو ان الوقت سيحين قريبا للاحتفال بالقضاء عليه، بينما يستغل التنظيم احزمة البؤس والحرمان ليعزز صفوفه

الولايات المتحدة كشفت في 3 شباط 2022 عن مفاجأة اعتبرتها من العيار الثقيل، تتمثل في مباغتة ابوابراهيم القرشي في مخبئه في محافظة ادلب في سوريا، والاعلان عن اغتياله في عملية خاطفة للقوات الخاصة استغرقت نحو 3 ساعات، فيما كان الرئيس الاميركي جو بايدن، وكبار وزرائه ومساعديه، يراقبون مجريات العملية السرية من واشنطن. في تشرين الاول 2019، كان الرئيس الاميركي السابق دونالد ترامب في وضع مشابه، عندما اعلن عن اغتيال زعيم داعش ابوبكر البغدادي في ادلب ايضا.

في ايار 2011، خاض الرئيس الاميركي السابق باراك اوباما، ايضا تجربة الاشراف على الاغتيال من بعد نفذتها قوة اميركية خاصة ضد زعيم تنظيم القاعدة اسامة بن لادن، في مدينة باكستانية.

يبدو بالنسبة الى العديد من المراقبين ان اغتيال القرشي، كان الاقل ضجة وتأثيرا، ذلك ان اغتيال بن لادن الحق اذى كبيرا بتنظيم القاعدة، بينما جاء اغتيال البغدادي مثابة استكمال لسلسلة النكسات الكبيرة التي اصابت دويلة داعش، واضمحلالها الكامل ولو رمزيا، بسقوط بلدة الباغوز، آخر معاقل التنظيم، وذلك في ريف مدينة دير الزور في الشرق السوري في العام 2019.

قد يعود ذلك الى اسباب عدة من بينها ان الفترة التي امضاها القرشي في زعامة داعش لم تكن طويلة، ثم انه لم يكن يمتلك الفرصة الكافية لبلورة شخصيته القيادية اذ امضى فترة زعامته مختبئا ولم يصدر عنه اي تسجيل مرئي او خطاب مكتوب في اطار توجيه الاتباع والانصار، ورفع معنويات المقاتلين وتهديد الخصوم.

كما ان داعش، مع انهيار خلافته في العام 2019، ثم تواري البغدادي عن الانظار الى حين مقتله، تخلى تدريجا عن القيادة الهرمية، مع تشتت العناصر والمجموعات الداعشية ما بين المناطق النائية او العراق وسوريا، وتحولهم الى العمل ضمن الخلايا النائمة، الصغيرة العدد نسبيا، التي لم تعد حركتها مرتبطة بقرار مركزي من الخليفة المتواري عن الانظار.


ابوابراهيم القرشي.

ليس سرا ان الموارد المالية لداعش تقلصت بشكل كبير لكنها لم تنته، بحسب تقديرات الامم المتحدة والولايات المتحدة. وهو ما اظهرته بعض الاحداث في الاسابيع الاخيرة. لكن هذه الخلايا الصغيرة اصبح لها تمويلها شبه الخاص من مصادرها التي تأتي من عمليات الابتزاز والخطف وفرض الخوات في القرى والمناطق التي تختبئ فيها.

لهذا يعتقد خبراء ان اغتيال القرشي لم يكن وقعه مزلزلا على داعش الذي اضطر منذ اكثر من عامين، الى التخفيف من قبضة قيادات الصف الاول التي اما تعرضت للقتل او وقعت في الاسر، او الى تعزيز اجراءات تواريها عن الانظار مع استمرار الملاحقات والضغوط الامنية التي تتعرض لها سواء في العراق او في سوريا.

دلت تجارب السنوات الماضية، ان اغتيال قيادات الصف الاول للتنظيمات الارهابية قد لا يؤدي بشكل قاطع الى انهاء التنظيم وتدميره. وهو ما جرى مثلا في حالات اغتيال القيادي في تنظيم القاعدة الاردني ابومصعب الزرقاوي (العام 2006)، وزعيم تنظيم "دولة العراق الاسلامية" ابوعمر البغدادي (العام 2010) وزعيم تنظيم داعش ابوبكر البغدادي (العام 2019).

ما يثير المخاوف والتساؤلات الاضافية انه رغم هذه الاغتيالات لرؤوس التنظيمات الارهابية، الى جانب العشرات ان لم يكن المئات من قيادات الصف الاول في مختلف الجماعات، وانهيار الخلافة الداعشية في العراق وسوريا، فان التنظيم نفسه تمكن من الامتداد الى خارج المنطقة واصبح له انصاره واتباعه.

صار من الواضح ان الولايات المتحدة التي غادرت


المنزل الذي قتل فيه.

ملاحظات حول الاغتيال

قتل ابوابراهيم القرشي في بلدة اطمة الواقعة قرب حدود تركيا، تماما مثلما جرى مع سلفه ابوبكر البغدادي الذي قتل ايضا في بلدة باريشا على الحدود.
المنطقة التي قتل فيها القرشي، تخضع للسيطرة الامنية لـ"هيئة تحرير الشام" (جبهة النصرة سابقا)، وتردد ان هناك حاجزا عسكريا لمسلحي الهيئة لا يبعد عن مكان اغتيال القرشي سوى مئات الامتار. علما ان الروايات الاميركية التي تم تداولها وفق مصادر امنية، لم تتحدث عن اي تدخل عسكري من قوة محددة من خارج المنزل الذي قتل فيه القرشي، رغم ان العملية الخاطفة التي نفذها الاميركيون استمرت اكثر من ساعتين. وقد صدرت بالفعل اتهامات من اوساط السلفيين موجهة الى الهيئة التي يتزعمها ابومحمد الجولاني بالتواطؤ في الاغتيال وتقديم خدمات سرية للاميركيين. يلاحظ ايضا انه عوضا عن محاولة اغتيال القرشي بطائرة مسيّرة من بعد، فان الرئيس الاميركي جو بادين اختار السماح لقوة خاصة بتنفيذ الهجوم، مما يشير الى محاولة اميركية للسعي الى اعتقال القرشي بدلا من قتله، لكن لم يكتب لها النجاح.

على عجل من افغانستان في آب الماضي، بعد 20 سنة من الاحتلال الاميركي المباشر، لم تسلم البلاد الى حركة طالبان فحسب، وانما هي سحبت قواتها مدركة ان تنظيم داعش اصبح له حضور قوي ومؤثر في افغانستان، مما عنى بالنسبة حتى الى اكثر الخبراء تفاؤلا، ان الارهاب الذي جاءت واشنطن لتقضي عليه قبل عقدين من الزمن، ازدهر واصبح اكثر قوة.

وها هو التنظيم ينشط في الاشهر الماضية على جانبي الحدود في العراق وسوريا، ويصعد من هجماته بشكل خاص على قوات الامن العراقية، وفي مواجهاته مع قوات سوريا الديموقراطية (قسد) المدعومة من الاميركيين، علما انه ما زال قادرا على توجيه هجماته ضد القوات السورية وحلفائها في البادية السورية الشاسعة. لا بل ان داعش صار له حضور دموي يحسب له حساب في سيناء المصرية ونيجيريا وغانا وليبيا وساحل العاج وفي مالي والنيجر وبوركينا فاسو. في العديد من هذه المناطق، يبدو داعش احيانا كأنه يتمتع باليد الطولى. اذ في مقدوره كما تدل جرائمه، ان يسرح ويمرح احيانا كثيرة بلا حسيب او رقيب، وينال من القرى والمدنيين، كما من قوات الامن، ويكرر هناك ما فعله في بلاد الشام وبلاد ما بين النهرين من وحشية وتخريب.

من الواضح ان داعش لم يلفظ انفاسه الاخيرة حتى مع اغتيال القرشي، لا بل ان التقديرات تشير الى التنظيم سيعمد، بعدما احتوى الضربة القاصمة له في حلول العام 2019، الى اعادة صقل خطابه وصورته لاستقطاب العناصر المستعدة لتبني الافكار المتطرفة وتجنيد المزيد من الناقمين على مجتمعاتهم، مستغلا الازمات السياسية والاقتصادية والمعيشية المتفاقمة في كل من العراق وسوريا ولبنان وغيرها، تماما مثلما فعل في العقد الماضي عندما اعلن عن نفسه، وانما هذه المرة مستفيدا من دروس التحديات والمخاطر الهائلة التي واجهها حتى الان. يعني ذلك ان المعركة ضد الارهاب، سواء كانت اقليمية او دولية، ستظل لفترة طويلة تدور في ما يشبه الحلقة المفرغة، ما لم تتبلور مقاربة مختلفة للصراع مع الارهابيين، ومع تنظيم داعش بشكل خاص الذي برهن على قدرته المستمرة في التجنيد واستقطاب الشبان اليائسين من العراق وسوريا ولبنان، وصولا الى دول افريقيا وآسيا، وفي مقدوره شن الهجمات من دون ان يضطر الى احتلال الارض مباشرة وبشكل دائم مثلما فعل في العام 2014.

بالاضافة الى استغلال البؤس واحزمة الفقر والمناطق النائية المهملة والازمات المعيشية وتعثر سلطة الدولة في اكثر من بلد، فان جهات دولية واقليمية تلفت الى خطر آخر يتمثل في القنابل الموقوتة التي يحاول داعش الاستفادة منها بعيدا من الاضواء والمتمثلة في استغلال الوضع الاجتماعي المتفجر الكامن في مخيمات النازحين في الهول وروج في سوريا.

تشير التقديرات الامنية الى ان داعش يمتلك حاليا ما بين 10 الاف الى 20 الف عنصر ما زالوا ناشطين ما بين سوريا والعراق، وان كانوا يعملون ضمن خلايا سرية نائمة. اضافة الى هؤلاء، ما زال التنظيم يتطلع (مثلما تبين من الهجوم على سجن غويران في الحسكة) الى استعادة رجاله المسجونين، حيث تشير المعلومات الى ان هناك ما يقرب من 10 الاف رجل ومئات من المراهقين محتجزين في 14 سجنا مكتظا في الحسكة، تحت قبضة قوات سوريا الديموقراطية التي يقودها الاكراد.

عين داعش ايضا على مخيمي روج والهول الكبيرين، وهما يضمان حوالى 20 الف شخص من سوريا، و31 الفا من العراق، ونحو 12 الفا من دول اخرى، بينهم 4 الاف امراة و8 الاف طفل. يراهن التنظيم على الاطفال مستقبلا وهم يكبرون في هذه البيئة المدمرة، وتقع جرائم يومية وبشكل وحشي في مخيمات النازحين، فيما بعض هؤلاء الاطفال يكبرون في خيمهم وتهمة ارتباط ابائهم بالارهاب تلاحقهم. كما يحذر الخبراء من مشروع داعشي مستقبلي، فيما لم تحسم الدول ولا الجهات المشرفة على هذه المخيمات مصير القاطنين قسرا فيها، مما يعني ان فكرة الفوضى ما زالت خيارا متاحا امام داعش او اخواته.

تحقيق

منير الشدياق
mounirchidiac2014@gmail.com

روزنامة الأمن العام لعام 2022 مكثفة ومتطوّرة: قاعات تدريب من بُعد لجبه كورونا والأزمة الاقتصادية

رغم الازمة الاقتصادية الحادة التي تعصف بلبنان وتعوّق عمل معظم ادارات الدولة، وازمة كورونا التي تشل غالبية القطاعات، قررت المديرية العامة للامن العام، في موازاة نجاحها في البقاء على جهوز تام لحماية الوطن وخدمة المواطنين، اعتماد تطبيق روزنامة برامج وطرق تدريب من بعد لعام 2022 تحاكي مواجهة الازمتين

دائرة التدريب التابعة لمكتب شؤون العديد في المديرية العامة للامن العام، اصبحت قاب قوسين او ادنى من اطلاق العمل في قاعات تدريب من بعد، متوافرة في جميع دوائر الامن العام المنتشرة في كل لبنان، حيث يتم العمل على تجهيزها باحدث وسائل التواصل وبرامج التدريب. هذا الانجاز يتيح ديمومة التدريب رغم جائحة كورونا، ما يوفر نفقات عن عاتق المديرية والعسكريين في آن واحد.

"الامن العام" التقت رئيس دائرة التدريب في المديرية العامة للامن العام المقدم طارق الشوفي، واجرت معه هذا الحوار.

■ اي اثر كان للازمتين الاقتصادية وكورونا على تطبيق روزنامة تدريب عام 2021 المنصرم؟

□ من البديهي القول اننا كجميع القطاعات في لبنان تأثرنا بتلك الازمتين، غير ان ما يجدر التوقف عنده وتوضيحه هو اننا ننجز ثلاث فئات من الدورات التدريبية:

اولى، بالتعاون مع المنظمات والهيئات ومختلف الجهات الدولية او المحلية.

ثانية، بالتعاون مع الجيش اللبناني وسائر المؤسسات الامنية اللبنانية.

ثالثة، بقدراتنا الذاتية ضمن المديرية العامة للامن العام.

ما حصل هو ان العديد من المنظمات او الجهات الدولية والمحلية انكفأت بشكل كبير عن متابعة نشاطاتها، وتوقف تاليا او تأجل العديد من الدورات المقررة معها. اما تلك التي ننجزها بالتعاون مع الجيش اللبناني وسائر المؤسسات الامنية، وكذلك تلك التي ننجزها بقدراتنا الذاتية، فقد استمرت بشكل شبه طبيعي الى حد ما. رغم كل الظروف الاقتصادية والصحية الصعبة، تمكنا من انجاز القسم الاكبر من روزنامة تدريب عام 2021. في الوقت نفسه، وهنا بيت القصيد اذا جاز التعبير، كنا نعمل على وضع خطة تتيح لنا الاستمرار في التدريب رغم ظروف جائحة كورونا والازمة الاقتصادية، وقد باشرنا تطبيق تلك الخطة ضمن روزنامة تدريب عام 2022.

■ قبل التطرق الى تلك الخطة، هل يمكن اعطاؤنا لمحة عامة ومختصرة عن ابرز الدورات التي انجزت عام 2021؟

□ بالطبع، هي كثيرة ومتنوعة. بعضها انجز حضوريا وبعضها الاخر من بعد، اي عبر مختلف برامج الانترنت لاسيما عبر تطبيقي ZOOM و SKYPE، حيث كنا في بداية نعتمد تلك الطرق بخلاف ما اصبح الوضع عليه اليوم من جراء استحداثنا لقاعات تدريب من بعد نعمل على تجهيزها باحدث التقنيات والبرامج، اي بشكل محترف. من تلك الدورات التي انجزناها عام 2021 حضوريا او من بعد، نذكر على سبيل المثال لا الحصر: انجاز دورات بالتعاون مع الجيش اللبناني في مجالات القتال في الاماكن المبنية، مداهمة متقدمة، تأهيل على الغطس وغيرها. اضافة الى دورات عدة بالتعاون مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في مجال ادارة الازمات الاقتصادية والمالية، القيادة والذكاء العاطفي، الشراء العام في لبنان وغيرها. كما انجزنا بالتعاون مع منظمة ICMPD دورات في مجالات امن الوثائق، مهارات التواصل وسواها. كذلك، انجزنا بالتعاون مع البعثة العسكرية الايطالية في لبنان MIBIL دورات في مجالات العمليات النفسية، اعداد مدرب في مجال القتال في الاماكن المبنية، اضافة الى غيرها من الدورات المتنوعة مع جهات اخرى لا يتسع المجال لتعدادها كلها الان. ضمن المديرية العامة للامن العام، انجزنا العديد من الدورات في مجالات متنوعة تمت كلها حضوريا، كدورات في مختلف مجالات المعلوماتية، الاسعافات الاولية، علم الاسلحة والرماية، امن الوثائق، حقوق الانسان، حقوق الفئات الضعيفة وكيفية حمايتهم ومساعدتهم...

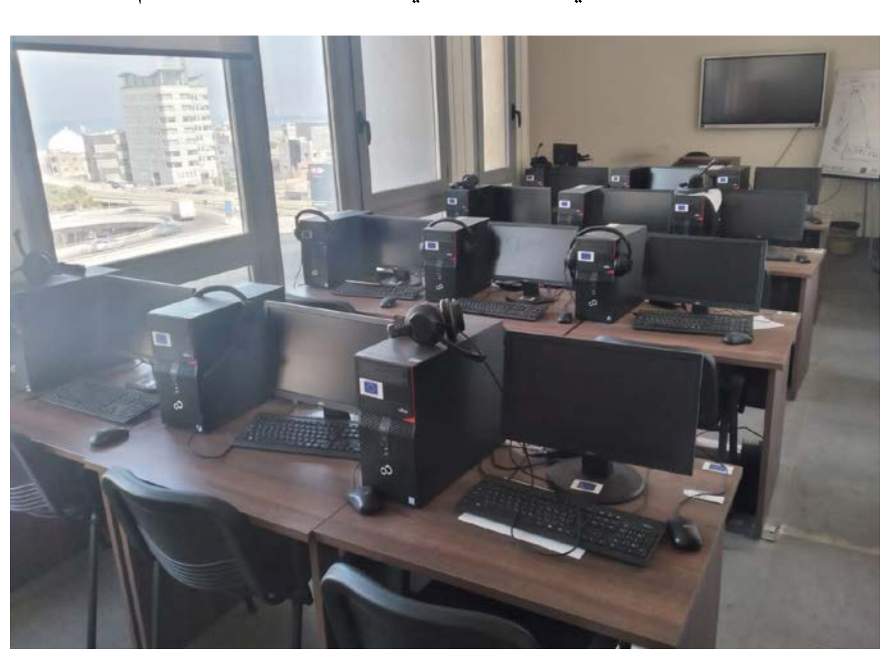
■ ما العناوين العريضة لخطة التدريب الجديدة التي سبق واشرتم اليها؟

□ تقوم هذه الخطة على ركيزتين اساسيتين: من جهة اولى، نقوم منذ سنوات ضمن المركز الوطني للتدريب الخاص بالامن العام، بانجاز دورات اعداد مدربين في كل المجالات والاختصاصات لعسكريين من كل مكاتب الامن العام ودوائره. خلال عام 2021 كثفنا هذه الدورات، لاسيما لعسكريين تابعين بشكل خاص الى كل دوائر الامن العام المنتشرة في المحافظات البعيدة نوعا ما من بيروت، لكي يقوموا هم لاحقا بانجاز الدورات ضمن الدوائر التي يتبعون لها، بما يوفر نفقات انتقال العسكريين من تلك المحافظات الى المركز الوطني للتدريب الخاص بالامن العام الذي يقع مقره في جبل لبنان - جديدة المتن، بما يخفف من مخاطر اختلاطهم وتعرضهم



رئيس دائرة التدريب في المديرية العامة للامن العام المقدم طارق الشوفي.

للاصابة بجائحة كورونا. من جهة ثانية، عملنا على استحداث قاعات تدريب من بعد في دوائر الامن العام المنتشرة في كل لبنان نعمل على تجهيزها باحدث وسائل الاتصال والتواصل وبرامج التدريب من بعد، بما يتيح لنا انجاز الدورات التي لا تستوجب الزامية الحضور، اي تنجز كل دائرة الدورات للعسكريين التابعين الى مختلف المراكز التي تتبع لها اداريا عند الحاجة. كل القاعات اصبحت جاهزة تقريبا، وتسعى دائرة التدريب الى تجهيزها بما يتناسب من معدات وتجهيزات تقنية او لوجستية ان من خلال المكاتب المختصة في المديرية العامة للامن العام او من خلال



هبات سنسعى الى تأمينها عبر التواصل مع جهات محلية او دولية، لكن ينقصها بعض التجهيزات التقنية واللوجستية التي نعمل على استكمالها من خلال هبات من جهات محلية او دولية، على ان ينطلق قريبا التدريب عبرها بشكل رسمي. تجدر الاشارة الى ان استحداث تلك القاعات تم بفضل تضافر جهود كل من مكاتب شؤون العديد والمكننة والمعلومات في المديرية العامة للامن العام. تاليا، ان خطة التدريب ستتيح تأمين ديمومة تطبيق برامج التدريب من دون اي توقف كون الدورات التي لا تستوجب الزامية الحضور يمكن اجراؤها من بعد، مما يتيح توفير الوقاية للعسكريين من جائحة كورونا الى اقصى حد، توفير نفقات انتقال العسكريين مسافات طويلة، وكذلك تأمين جميع النفقات ذات الصلة التي كانت تتكبدها المديرية.

■ وفق اي آلية يتم عادة وضع روزنامة التدريب، بما تتضمنه او تستبعده من دورات او برامج تدريب؟

□ تضم دائرة التدريب منسقي تدريب موجودين بشكل دائم في كل مكاتب المديرية ودوائرها، مهمتهم دراسة حاجاتها الى الدورات بالتنسيق مع رؤسائها، ومن ثم رفع تقرير مفصل عنها الى المركز الوطني للتدريب الذي يدرس تلك الاقتراحات ويرفعها الى دائرة التدريب التي تقوم بدورها باقتراح ما هو مناسب من دورات اضافية على ضوء التطور الحاصل في العالم. بعد اكتمال مشروع التدريب المقترح يرفع الى رئاسة مكتب شؤون العديد، ثم الى سعادة المدير العام للامن العام لاخذ موافقته عليه، على ان تبدأ بعد ذلك دائرة التدريب تطبيقه. الالية نفسها تعتمد بالنسبة الى اي مشروع دورة جديدة تبرز الحاجة اليها في اي وقت خلال السنة، او تقترحها اي جهة محلية او دولية. هذه الآلية مرنة وتحاكي التطور الحاصل في جميع المجالات. ◄

■ اي عنوان يمكن وضعه لروزنامة تدريب عام 2022 وعلى اي نوع من الدورات التركيز الاساسي؟

□ التدريب في ظل الازمة الاقتصادية هو العنوان الذي اعطي لروزنامة تدريب عام 2022. اما بالنسبة الى الدورات التي تضمنتها الروزنامة، فهي تشمل لكل الاختصاصات ذات الصلة بمهام الامن العام القانونية الواسعة وصلاحياته، كما لكل مجالات الحياة اليومية بمختلف وجوهها، كمختلف المجالات العسكرية، الامنية، الادارية، القانونية، الرياضية، المعلوماتية، حقوق الانسان، العلاقة مع المواطنين، الطبابة والاسعاف، الصيانة بمختلف انواعها، العلاقات العامة، الصحافة والاعلام، وسواها. تتضمن الروزنامة ايضا دورات مكثفة وشاملة لكل مجالات الحياة عموما.

> **اللواء ابراهيم: مع مرور الوقت مَن لا يواكب التطور يكون قد تراجع**
>
> **اللواء ابراهيم: حماية الوطن من اي خطر داهم لا تحتمل اي تأجيل**

■ هل يمكن التطرق الى ابرز انواع الدورات في المجالات العسكرية، المعلوماتية، القانونية، لنأخذ فكرة عامة عن نوعيتها؟

□ على الصعيد العسكري – الامني: تضمنت الروزنامة دورات في مجالات كشف الوثائق المزورة، علم الاسلحة، لغة الجسد في التحقيق والاستدلال، ادارة المخاطر والازمات والكوارث، الامن النووي وغيرها. على صعيد المعلوماتية: امن الاتصالات والحاسوب ومكافحة التجسس الالكتروني، برنامج مكننة ضبط ادارة الحدود الجديد (SBMS)، برنامج تسجيل حركة دخول وخروج المواطنين الجديد (Gate Pass)، دورات معلوماتية في مختلف مجالاتها وبرامجها... على الصعيد القانوني كل القوانين التي ترعى مهام الامن العام وصلاحياته، محقق عدلي، حقوق الانسان، حقوق الاشخاص ذوي الارادة الصلبة، حقوق الطفل وسواها. في الاستنتاج، تنصب جهودنا على رفع مستوى كفاية العسكريين وقدراتهم ومعارفهم وتطوير المديرية. فالسعي الى التطوير، مهما كانت الظروف صعبة، هو جزء لا يتجزأ من عملنا اليومي، وهذا ما يؤكد عليه دائما المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم خلال لقاءاته مع الضباط والعسكريين ومع وسائل الاعلام، عبر قوله ما مفاده "مع مرور الوقت مَن لا يواكب التطور يكون حكما قد تراجع، لذا يجب ان نكون دائما في جهوز تام لأن حماية الوطن من أي خطر داهم لا تحتمل اي تأجيل".

اللواء إبراهيم: نعمل على التخفيف من آثار الأزمات على عسكريي الأمن العام

تضمن كتيب روزنامة تدريب 2022 الذي اصدرته المديرية العامة للامن العام، في مستهله، كلمة المدير العام اللواء عباس ابراهيم، هذا نصها:

"ان بناء المؤسسات والحفاظ على استمراريتها هو مسؤولية جماعية تتجلى في تعزيز التعاون من جهة، وبذل اقصى ما يمكن بذله من جهد في سبيل تحقيق الهدف المتمثل في تقوية اسس الدولة وديمومتها من جهة اخرى.

كان لظهور جائحة كورونا آثار سلبية كبيرة على المواطنين، وقد نجح لبنان الى حد ما في الحد من تداعياتها في الكثير من الاحيان، ويعود الفضل في ذلك الى القرارات المتخذة التي نتجت منها اجراءات طبية وادارية وامنية ناجعة، مما يؤكد قدرة اللبنانيين على مواجهة الصعوبات وتخطيها.

لم ينته الامر هنا، حتى بدأت الازمة الاقتصادية في الظهور، وما زالت انعكاساتها تؤثر على المواطنين حتى الساعة، في انتظار البدء في تنفيذ خطة التعافي التي تعمل الحكومة اللبنانية على اعدادها بالتعاون مع الجهات الدولية المختصة، لتجاوز هذه الازمة وتفعيل الدورة الاقتصادية والنهوض بالبلاد من جديد.

ان الواقع الصحي، نتيجة جائحة كورونا، والازمة الاقتصادية والمالية التي ضربت المجتمع بكل فئاته كان محور متابعة من قبل المديرية، وقد عملنا جاهدين على تخفيف اثارها المعنوية والمادية والصحية على عسكريي الامن العام من خلال منح مساعدات اجتماعية استثنائية، تقديم مواد غذائية، المساهمة في دعم فاتورتي الدواء والاستشفاء والتخفيض من ساعات العمل. اضف الى ذلك، الطلب من رؤساء المكاتب والدوائر والمراكز البقاء على تماس مباشر مع مرؤوسيهم ومساعدتهم والوقوف على حاجاتهم من اجل المحافظة على معنوياتهم، وتعزيز قدراتهم العملية في تأدية المهام المنوطة بهم، والعمل على تطوير اساليب التدريب على الرغم من الظروف الصعبة التي يمر فيها البلد. هذا ما قامت به كثير من الدول التي اعتمدت طرق جديدة في التدريب، الامر الذي ساعد المؤسسات الامنية البقاء على جهوزها الاقصى للاستمرار في تقديم افضل الخدمات، وهذا ما نعمل على تطبيقه في مؤسستنا من اجل تعزيز منطق الدولة.

اخيرا، لن نوفر سبيلا في بذل الغالي لحماية وطننا وشعبه، عملا بشعار الامن العام "خدمة وتضحية".

تحقيق

راغدة صافي
Raghida.ss@gmail.com

المرأة في السلك الأمني والعسكري من الفئات الأكثر تهميشًا إلى الأكثر تأثيرًا

في الحرب مقاومة وفي السلم منسية. هكذا كانت المرأة تنظر الى نفسها حتى مدة ليست ببعيدة. اذا كانت هذه الصورة قد تغيرت في بعض الدول، الا انها لا تزال على ما هي في عدد غير قليل منها. من هنا يشكل يوم المرأة العالمي في 8 آذار، مناسبة للقيام بمراجعة شاملة حيال مكانة المرأة

التغيير الذي احدثته المرأة بقوة وثبات، نتيجة زيادة الوعي حيال دورها وتجديد الالتزام بالعمل والمساواة بينها وبين الرجل في كل المجالات، اتاح لها انخراطها الكامل في المجتمع وتأمين سوق عمل تتيح لها تبوؤ ارفع المناصب المدنية والاجتماعية والسياسية، وصولا الى المراتب العسكرية والامنية. لكن، على الرغم من اهمية المواقع التي بلغتها، لم تتمكن من تحقيق المساواة المنشودة التي بقيت هدفا لها، وما تم احرازه على ارض الواقع من تقدم لا يزال غير كاف على الرغم من تبني الامم المتحدة ودول عدة لقرارات تهدف الى تسريع عملية التقدم الحاصل في مجال المساواة بين الجنسين، واعلاء شأن المرأة في كل المحافل والمجالات.

الامم المتحدة اختارت هذا العام عنوانا للاحتفال بهذا اليوم هو "المساواة المبنية على النوع الاجتماعي من اجل غد مستدام"، وهو ما كانت المديرية العامة للامن العام سباقة في العمل على تحقيقه حين وضعت هدفا لها بالوصول الى المناصفة بين الجنسين في صفوف عديدها. الا ان جائحة كورونا وتداعياتها الى جانب الاوضاع السياسية والاقتصادية العامة السائدة حاليا في البلاد، فرضت وقف التطويع في الوقت الراهن. لكن ذلك لم يحل على الاطلاق دون استمرار جهود المديرية في السير قدما نحو هذا الاتجاه، ايمانا باحقية هذا الامر، والتزاما منها بتنفيذ التزامات لبنان مع الجهات والمؤسسات الدولية حيال ذلك.

عن هذا الموضوع، تحدثت الملازم اول اداري كريستيان ابوزيد، رئيس شعبة امانة سر مكتب الشؤون الادارية وضابط الارتكاز الجندري في المديرية.

■ قمتم اخيرا بزيارة الاردن ما كان الهدف منها وتحت اي عنوان اتت؟

□ نظمت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بالتعاون مع اللجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة، بالشراكة مع مشروع تعزيز قدرات الادارة المتكاملة للحدود في لبنان الممول من الاتحاد الاوروبي والمنفذ من المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، زيارة دراسية الى الاردن استمرت ثلاثة ايام، شارك فيها ممثلون من مختلف القطاعات الامنية والعسكرية في لبنان. وتمحورت الاجتماعات خلالها على سبل تطبيق دمج مفهوم النوع الاجتماعي وتعميمه في ادارة الحدود وامنها، وتعريف المشاركين اللبنانيين بالاليات التي اعتمدها الاردن في تطبيق هذا المفهوم.

كما جرى اطلاعنا على خطة العمل الوطنية المطبقة هناك، والسبل المتبعة لتنفيذها بما يضمن تعزيز تمثيل مشاركة المرأة في قطاعي الامن والدفاع. وتم خلال هذه الزيارة ايضا، التطرق الى سبل توفير الدعم لتنفيذ خطة العمل الوطنية في شأن قرار مجلس الامن رقم 1325 حول المرأة والسلام والامن ومتابعة تطبيق بنودها.

■ ما هي الخطوات التي تشجع المرأة على الانخراط في الامن العام تحديدا؟

□ انخرطت المرأة اللبنانية في السلك العسكري منذ السبعينات، وكانت المديرية العامة للامن العام اول مؤسسة عسكرية وامنية تتيح لها التطوع في صفوفها عام 1972. حاليا، تسعى المديرية بتوجيه مباشر من المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم الى تفعيل دور المرأة في المديرية باعتبارها ركنا اساسيا من اركانها. وفي هذا الاطار، تظهر الارقام مدى النجاح الذي تمكنت من تحقيقه في تشجيع المرأة على الانخراط في صفوفها، فقد ارتفع في الفترة الاخيرة عدد الضباط الاناث في الخدمة الفعلية من 8 الى 41 ضابطا، وكذلك ازداد عدد المفتشات من 189 الى 669 مفتشة، فيما العمل لا يزال مستمرا على الغاء كل اشكال التمييز بين الذكور والاناث في المديرية، سواء كان اداريا او عسكريا او امنيا. فالمرأة، ومنذ لحظة دخولها الى السلك العسكري، تخضع للاختبارات نفسها التي يخضع لها الذكور سواء الرياضية او النفسية او الصحية. هذا الامر يساهم الى حد بعيد في بناء شخصيتها وتعزيز الجرأة والجدية والحزم لديها وتقوية ثقتها بقدراتها الجسدية، ويساعدها ايضا على تكوين شخصية قوية تمكنها من اتخاذ القرارات الجريئة عندما يتطلب الامر ذلك. على خط متواز، تعمل المديرية بشكل متواصل لاعلاء شأن المرأة في صفوفها، فقد اتاحت المجال امامها في هذا الاطار لكي تتمكن من ان تشغل جميع الوظائف والمراكز فيها، اخذة في الاعتبار ضرورة منحها حقوقها كاملة وتأمين الظروف المناسبة لها عبر توفير بيئة حاضنة لها ولعائلتها، والغاء كل اشكال التمييز ضدها. فقد جرى مثلا تعديل قانون الطبابة ليصبح منصفا وعادلا لها، كما تم انشاء حضانة متخصصة ذات معايير عالية لرعاية اطفال العسكريين لاسيما الامهات منهم.

■ هل من مهمات معينة في المديرية حصرت تأديتها بالرجال؟

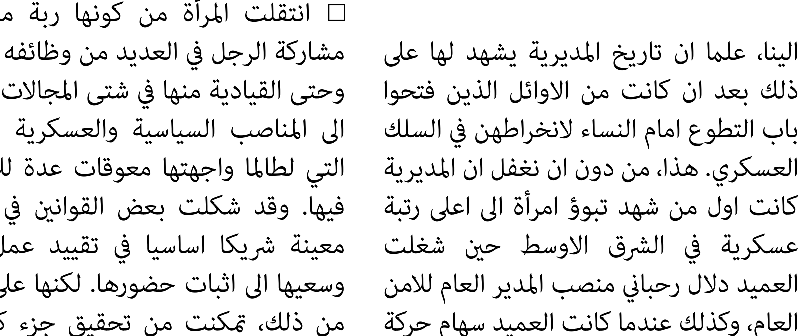

رئيس شعبة امانة سر مكتب الشؤون الادارية الملازم اول كريستين ابوزيد.

□ المديرية العامة للامن العام حريصة اشد الحرص على اشراك النساء في جميع القطاعات فيها، سواء الامنية او الادارية وحتى العسكرية. في هذا الاطار، بتنا نلاحظ وجود الاناث على المعابر الحدودية، وفي بيان تحليل المعلومات الامنية، وفي دائرة الرصد والتدخل، بالاضافة الى وجودها في الادارة والمراكز التي تتعامل مباشرة مع المواطنين. علما انها شريك فاعل ايضا ودائم الحضور في جميع الدورات التأهيلية التي يخضع لها الضباط او المفتشون، وفي الدورات التعليمية في الخارج.

■ هل من الممكن اعتماد كوتا نسائية للمديرية في المستقبل؟

□ طبعا من الممكن اعتماد هذا الامر يوما ما، خصوصا وان اللواء ابراهيم هو من الداعمين لحقوق المرأة ومشاركتها الاساسية في المديرية، وهو الذي يشجع دائما كل قضايا المرأة وكل ما يحفظها ويدعمها للوصول الى اعلى المراكز القيادية فيها، ايمانا منه بدورها في بيئتها الاجتماعية اولا، وفي عملها الامني والعسكري ثانيا، وفي مساهمتها الكبرى في تربية اجيال صالحة في المستقبل. من هنا، لا ارى ان اعتماد الكوتا النسائية هدف بعيد المنال بالنسبة

"اطلعنا الاردن على سبل تطبيقه مفهوم النوع الاجتماعي في ادارة الحدود"



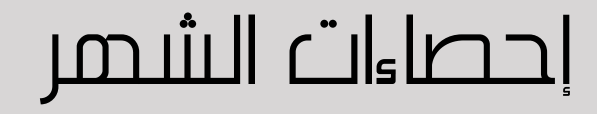
الينا، علما ان تاريخ المديرية يشهد لها على ذلك بعد ان كانت من الاوائل الذين فتحوا باب التطوع امام النساء لانخراطهن في السلك العسكري. هذا، من دون ان نغفل ان المديرية كانت اول من شهد تبوؤ امرأة الى اعلى رتبة عسكرية في الشرق الاوسط حين شغلت العميد دلال رحباني منصب المدير العام للامن العام، وكذلك عندما كانت العميد سهام حركة مديرا للامن العام بالوكالة.

■ اين لبنان اليوم من تطبيق القرار 1325؟

□ قرار مجلس الامن رقم 1325 حول المرأة والسلام والامن، كان اول قرار يعترف بالاثر غير المتكافئ والفريد للنزاعات المسلحة على السيدات والفتيات، وكذلك في الاسهامات التي تقدمها السيدات والفتيات لمنع التصادمات وحفظ السلام وحل النزاعات وبناء السلام. كما اشار الى اهمية مشاركتهن الفعالة والمتكافئة، كعوامل فاعلة في السلام والامن. ان لبنان عازم على المضي في العمل على تطبيق كل التزاماته الدولية، وفي طليعتها هذا القرار الذي من شأنه ان يسمح للمرأة بأن تقرر اي مستقبل تريد لنفسها عبر الجلوس الى طاولة الحوار والمفاوضات والتعبير عن الاولويات التي تطمح اليها. كما انه نتيجة التزام لبنان هذا القرار، بات على جميع المؤسسات والادارات الرسمية العمل يدا بيد مع الهيئات والمنظمات الداعمة للمرأة لتعزيز وضع النساء في المجتمع، وازالة كل اشكال التمييز التي يعانين منها، والسير بحسب بنود خطة العمل التي اقرتها الحكومة اللبنانية لتنفيذ هذا القرار، وابرزها زيادة مشاركة المرأة في صنع القرار على كل المستويات واشراكها في منع نشوء النزاعات وسحب فتيلها، اضافة الى مساعدة النساء والفتيات وحمايتهن من العنف وتلبية حاجاتهن في جهود الاغاثة والانعاش، والعمل على تعديل القوانين لمنع التمييز ضدهن.

■ ما هي اهم المعوقات التي لا تزال تواجه المرأة في مجال الامن؟

□ انتقلت المرأة من كونها ربة منزل الى مشاركة الرجل في العديد من وظائفه العادية وحتى القيادية منها في شتى المجالات، وصولا الى المناصب السياسية والعسكرية والامنية التي لطالما واجهتها معوقات عدة للانخراط فيها. وقد شكلت بعض القوانين في مراحل معينة شريكا اساسيا في تقييد عمل المرأة وسعيها الى اثبات حضورها. لكنها على الرغم من ذلك، تمكنت من تحقيق جزء كبير من طموحاتها وازالت حواجز ضخمة كانت تحول دون تحقيق ذلك. وها نحن اليوم نراها في اعلى المناصب في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والامنية، وصولا الى ارفع المراكز واكثرها دقة على الصعيدين الامني والعسكري.



لائحة بدخول موقوفين من جنسيات مختلفة الى دائرة التحقيق والاجراء من 2022/01/15 لغاية 2022/02/15

الجنسية	العدد
اثيوبية	6
اردنية	1
بنغلادشية	2
تركية	1
جزائرية	1
سودانية	8
سورية	74
سيراليونية	1

الجنسية	العدد
عراقية	1
غانية	1
فلسطينية	1
فلسطينية سلطة	3
فلسطيني سوري	1
فلسطيني لاجئ	13
كورية	2
كويتية	1

الجنسية	العدد
كينية	1
لبنانية	41
مصرية	3
مكتوم القيد	4
نيجيرية	1
هولندية	1
المجموع	**168**

لائحة بخروج موقوفين من جنسيات مختلفة من دائرة التحقيق والاجراء من 2022/01/15 لغاية 2022/02/15

الجنسية	العدد
اردنية	2
المانية	1
ايرانية	3
بنغلادشية	2
سودانية	3
سورية	75
سورية لاجئة	1

الجنسية	العدد
غانية	2
فلسطينية	2
فلسطينية من دون اوراق	2
فلسطينية سلطة	2
فلسطينية سورية	3
فلسطينية لاجئة	11
فيليبينية	2

الجنسية	العدد
كويتية	1
لبنانية	43
مصرية	1
مكتوم القيد	5
هندية	2
المجموع	**163**



جدول عددي بحركة تنقل اللبنانيين والعرب والاجانب
اعتبارا من 2022/01/15 لغاية 2022/02/15

حركة تنقل	لبنانيون	عرب	اجانب	المجموع
دخول	117497	91578	41995	251070
مغادرة	124067	91398	48120	263585
المجموع	241564	182976	90115	514655

لائحة باعداد سمات العمل الممنوحة للعرب
بين 2022/01/15 لغاية 2022/02/15

الدولة	العدد
اردنية	2
تونسية	4
سودانية	2
سورية	47

الدولة	العدد
كويتية	1
مصرية	140
المجموع	**196**

لائحة باعداد سمات العمل الممنوحة للاجانب من 2022/01/16 لغاية 2022/02/15

الدولة	العدد
اثيوبية	933
افريقيا .ج.	2
اميركية	2
اوكرانية	5
ايرانية	1
ايطالية	4
باكستانية	1
برازيلية	1
بريطانية	1
بنغلادشية	45
بنينية	74

الدولة	العدد
بوركينابية	8
تشادية	2
توغولية	31
راوندية	1
روسية	4
زامبية	5
سلوفانية	1
سنغالية	17
سويسرية	1
سيراليونية	571
سري لانكية	23

الدولة	العدد
غامبية	6
غينيا بيساو	1
فرنسية	2
فيليبينية	82
كاميرون	43
كينية	754
ملغاشية	2
هندية	18
هنغارية	1
يونانية	2
المجموع	**2644**

الوثائق المزوّرة

جدول اجمالي بالوثائق المزوّرة المضبوطة لأول 5 دول في الدوائر والمراكز الحدودية: كانون الثاني 2022

عام	جوازات	اقامات	تأشيرات	اختام	هويات	مختلف	المجموع
المانيا	4	1	3		3		11
سوريا	7						7
تركيا			1	5			6
بلجيكا	1	2		2	1		6
رومانيا			5				5
المجموع	12	3	9	7	4	0	35

رسم بياني بعدد الوثائق المزوّرة تبعاً للجنسية السورية وفقاً لنوع الوثائق المزورة: كانون الثاني 2022

عدد الوثائق المزورة المضبوطة بحسب القارات:
كانون الثاني 2022

أوروبا	آسيا	افريقيا	اميركا الشمالية	اميركا الجنوبية
13	3	4	2	2

رسم بياني بعدد الوثائق المزوّرة تبعاً للجنسية السورية وفقاً لنوع الوثائق المزورة: كانون الثاني 2022

عدد الوثائق السورية المزورة
بحسب النوع والمركز الحدودي: كانون الثاني 2022

دائرة المطار: 7

جوازات
إقامات
تأشيرات
أختام
هويات
مختلف

مقارنة بين اعداد المسافرين خلال الشهر والاعداد التراكمية منذ بداية السنة مع الشهر نفسه من العام الفائت او السنة الماضية عبر المراكز الحدودية

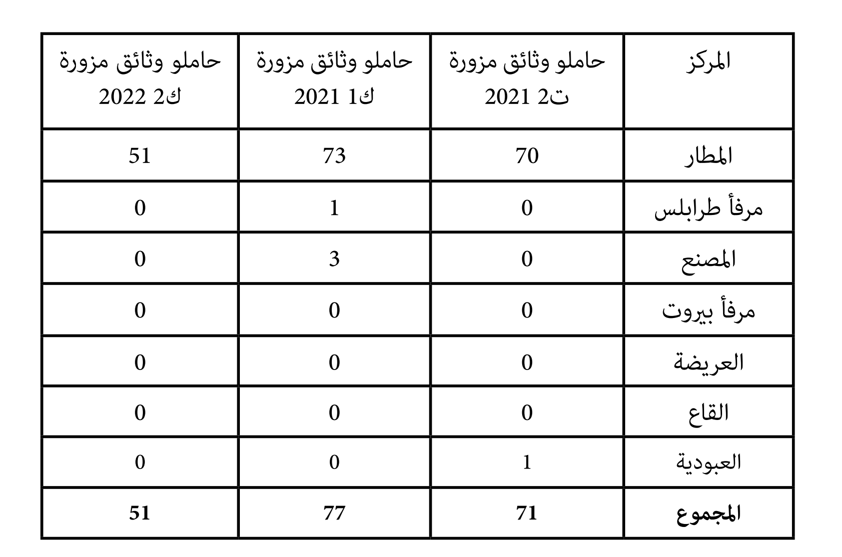
	عدد المسافرين خلال ك2 2022	عدد المسافرين من بداية 2022	عدد المسافرين خلال ك2 2021	عدد المسافرين من بداية 2021
المراكز الحدودية البرية	176,322.00	176,322.00	57,140.00	57,140.00
المطار	370,742.00	370,742.00	198,771.00	198,771.00

مقارنة بين عدد الوثائق المزوّرة المضبوطة لشهر كانون الثاني 2021 والشهر نفسه من العام 2022

المركز	حاملو وثائق مزورة ك2 1202	حاملو وثائق مزورة ك2 2202	نسبة الارتفاع او الانخفاض	مؤشر
المطار	12	15		↖
مرفأ طرابلس	1	0		
المصنع	0	0		
مرفأ بيروت	0	0		
القاع	0	0		
العريضة	0	0		
العبودية	0	0		

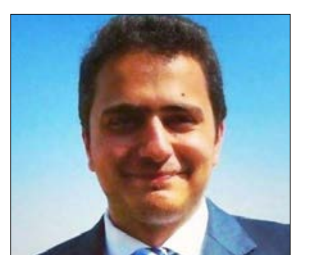
ملاحظة : ترتفع او تنخفض اعداد الوثائق المزوّرة بحسب شروط التعبئة والتدابير الاستثنائية المفروضة

مقارنة مع عدد حاملي الوثائق المزوّرة خلال ثلاثة اشهر سابقة



المركز	حاملو وثائق مزورة ت2 2021	حاملو وثائق مزورة ك1 2021	حاملو وثائق مزورة ك2 2022
المطار	70	73	51
مرفأ طرابلس	0	1	0
المصنع	0	3	0
مرفأ بيروت	0	0	0
العريضة	0	0	0
القاع	0	0	0
العبودية	1	0	0
المجموع	71	77	51

بأقلامهم




بقلم
حنا أيوب*

صناعة الأمل

في مسيرة الاوطان، تمر الازمات على شاكلة اختبارات لمعدن الشعوب في قدرتها على تخطيها والوصول الى بر الامان. وعادة ما تكون الوحدة الوطنية السلاح الامضى لدى اي شعب لمواجهة الصعاب. في الازمة الاخيرة التي يمر بها لبنان، ورغم انها اعتى واشد ازمة اقتصادية تضرب البلاد منذ 150 عاما كما ذكر البنك الدولي في احد تقاريره، الا ان الشعب اللبناني حافظ بكل اطيافه على وحدته الوطنية وتماسك نسيجه الاجتماعي.

الحكومة عادت الى الالتئام لمناقشة واقرار الموازنة العامة للدولة وخطة التعافي الاقتصادي، وكذلك في 15 ايار المقبل ينتخب اللبنانيون مجلسا نيابيا جديدا، وفي نهاية تشرين الاول، ان لم يحصل اي تعطيل، ينتخب مجلس النواب الجديد رئيسا للجمهورية خلفا للرئيس ميشال عون.

احداث، مضاف اليها الكثير من المخاوف والقلق على مستقبل البشر كما الحجر، في بلد اعتاد مواطنوه الولادات المتعثرة للاستحقاقات، على نار حامية، ايا كان موعدها، تأخذ في دربها احلامهم وطموحاتهم، فكيف بالحال عند توافر الابعاد الاقليمية والدولية التي تضيف مزيدا من التعقيد والسوداوية الى المشهد.

سوداوية انعكست احباطا رافق اللبنانيين مداورة، تحت مسميات وحجج متنوعة، دفعت بالبعض الى اتخاذ خيارات ضربت قواعد قيام الاوطان، فكانت موجات الهجرة المتتالية، والمستمرة، بعد ان فعل اليأس فعله باصحاب الارض.

كل ما اتينا على ذكره يمثل محطات مهمة في مسيرة الوطن اللبناني، لكنها عابرة مقارنة بعمر الاوطان. ففي نهاية المطاف، ما يبقى هو الشعب والارض، وما يبقي الشعب في ارضه يتمثل في وحدته الوطنية وتماسكه في وجه الازمات والاخطار المحدقة به.

ويبقى "الامل" في مستقبل افضل، العنصر الاكثر بنيوية في الانتصار على الازمات. وهنا يكمن دور الاعلام الواعي والصادق مع شعبه، والذي رغم قتامة المشهد الحالي، عليه ان يصنع، عبر المحتوى الذي يكتبه وينشره يوميا، الامل الواعد بغد افضل، المبني على اسس موضوعية وواقعية. وصناعة الامل حتما لا تعني الانفصال عن الواقع المرير الذي يمر به الوطن، بل معالجة قضاياه وتصويب مسار السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية عبر الاضاءة على مكامن الخلل والفساد والتقاعس والاهمال اينما وجدت ومهما كان ثمن قول هذه الحقيقة.

فرغم الخضات والازمات، بقي هذا الشعب واقفا في وجه الرياح التي عصفت بتاريخه ومستقبله، رغم سقوطه مرات ومرات في التجربة، الا انه عاد لينتفض كطائر الفينيق، يعيد البناء والنهوض بما توافر ومَن بقي، علها تكون المرة الاخيرة.

لذا، رغم فداحة الواقع الاجتماعي والاقتصادي والمالي وتراجع الدولة ومؤسساتها في مجالات عدة، لا بد من ان نجد الضوء المنقذ في آخر هذا النفق المظلم، ما يحتم علينا ان نتشارك في صناعة الامل كلبنانيين وننتصر معا في وحدتنا الوطنية على كل الصعاب، علنا نعود الى سابق عهدنا من الازدهار والنجاح والتألق، كمركز اقتصادي ومصرفي وصحي وتربوي وثقافي يجمع افضل ما في عالمي الشرق والغرب.

هو لبنان، وهذا شعبه، منذ قيامه والى نهاية الزمان. ارض التقى فوقها خليط اديان ما جعله رسالة للانسانية، وفقا لما جاء في الارشاد الرسولي، من شواطئه انطلق الحرف، وحيث حل اهله في بلاد الانتشار حققوا الانجازات بفضل حرية تمتعوا بها قبل كل شعوب تلك المنطقة، وديموقراطية نعموا بها قبل قيام دولها.

في الامل ستكمّل مسيرة تاريخ شعب، "كله للوطن"، ابى الا ان ينهض بعد كل كبوة شعاره "قولنا والعمل" كما جاء في نشيده الوطني. بعد السقوط قيامة، وبعد الانهيار بناء، وفي الوحدة سر البقاء، وفي التضحية استمرار.

* مدير جريدة "الديار"

ضيف العدد



بقلم الدكتور
ايلي جرجي الياس*

انتخابات 2022: الفرصة الذهبية

لم تمر في تاريخ لبنان الحديث والمعاصر انتخابات شديدة التميز وفائقة الاهمية، مثل الانتخابات التي ستجري سنة 2022، من حيث مجريات الاحداث التي سبقت تلك الانتخابات، والظروف المرافقة لها، والنتائج المتوخاة من اجرائها، بحيث تشكل الفرصة الذهبية والمثالية للنجاح والتغيير، على الدرب المؤدية نحو لبنان الجديد. ستكون هذه الانتخابات نوعية، هادئة في ظاهرها، لكن في باطنها مليئة بالمبادرات والمفاجآت.

في مصادفة تاريخية ثمينة، تسبق الانتخابات النيابية اللبنانية 2022، الانتخابات الرئاسية المزمع اجراؤها في الربع الاخير من السنة، كما تأتي في خضم زمن كوفيد - 19 ومتحوراته المتتالية، وبعد سلسلة من الاحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ابرزها ثورة 17 تشرين الاول 2019 الشعبية، وانفجار بيروت 4 آب 2020 الكارثي والمأساوي، والازمة الاقتصادية المتواصلة والقاسية، مما يجعل انتخابات 2022 على درجة عالية من الاهمية.

الشباب، نعم الشباب، مفتاح التغيير وعنوان الامل في الانتخابات النيابية اللبنانية المقبلة. شباب واعد وطموح ومقدام، ومندفع الى الخدمة العامة، والعطاء والمساعدة والدعم. شباب باحث عن النجاح والتألق، لم تلوثه تداعيات الازمات السياسية والاقتصادية والمالية السابقة. شباب متعلم باعلى وارقى الشهادات، مثقف يحركه الوعي الشامل والارادة المطلقة. شباب يسعى جاهدا الى مكافحة الفساد، ومع القضاء على الفساد يتحرر الوطن والشعب.

اما المرأة فركيزة اساسية في كل مجتمع، وفي المجتمع اللبناني تحديدا. هي الشقيقة والابنة والزوجة، والركن الجوهري والمحوري في العائلة، وهي الام التي تنجب وتربي وتثقف، وهي المرأة العاملة والمنتجة والمتألقة والفاعلة اجتماعيا. لذلك لا بد ان تتمثل بقوة في الادارة العامة وفي المجلس النيابي وفي الحكومة، وكان الاجدى اعتماد الكوتا النسائية بالنسبة الى انتخابات 2022، الا ان الوقت لم يفت لاستنباط الصيغ المناسبة لتعزيز التمثيل النسائي.

ان الاعتماد على النفس الشبابي النقي، وعلى الكوتا النسائية الاختيارية، وعلى استبعاد المرشحين المرتبطين بالفساد، وعلى الوجوه الجديدة البارزة والمختارة بعناية وحكمة من دنيا العلم والثقافة والاعمال، في اللوائح الانتخابية لدى كل الاحزاب والتيارات والحركات والجمعيات والمجتمع المدني والمستقلين، يفتح الطريق امام مجلس نيابي جديد وناجح ومنتج.

في هذا السياق، تكمن الاشكالية البحثية الرئيسية: هل انتخابات 2022 هي انتخابات مفصلية في سجل الانتخابات النيابية اللبنانية؟ نعم، بالفعل. ليس لانها الانتخابات النيابية اللبنانية الاولى، بعد مرور الذكرى المئوية الاولى لانبثاق لبنان الكبير فحسب، بل لانها ستجري في مرحلة هي الاكثر دقة من تاريخ الشرق الاوسط، على ضوء التبدلات السياسية والتغييرات الجيوستراتيجية، والحرب الباردة الاقتصادية المنتظرة بعد زمن كوفيد - 19.

اذا، يجب تصويب الاتجاهات والاحتمالات والاستعدادات الانتخابية، على مستوى الانتخابات النيابية 2022، نحو مشاركة الشباب والنساء ومكافحي الفساد في اللوائح المطروحة لدى كل المشاركين، مع امكانات معينة لترشيح نواب سابقين او شيوخ ضمن الحد الادنى من المعايير المطلوبة، لتحترم العملية الانتخابية الشاملة مسارات التغيير والتجدد والتجديد.

ثمة سؤال نوعي في قلب الاشكالية البحثية المطروحة: هل يمكن ان تحدث الانتخابات النيابية اللبنانية 2022 التغيير المطلوب والتجديد المرغوب؟ الجواب بديهي: في واقع الامر، لم يعد من حل للازمات اللبنانية السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستدامة، الا احداث هذا التغيير والتجديد عبر الانتخابات النيابية المفصلية، ضمن المعايير المذكورة اعلاه.

سؤال نوعي آخر: هل هنالك مثال، عبر العالم، على قدرة الانتخابات في احداث هذا التغيير الجوهري والضخم؟ الجواب صريح ايضا: بطبيعة الحال، هنالك اكثر من مثال على ذلك، ولعل الابرز الانتخابات التشريعية الاولى في المانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، وهي الحرب الضارية التي خرجت منها بالكثير من الدمار والعذاب والتداعيات الخطيرة.

تبقى الانتخابات سواء النيابية او البلدية والاختيارية او النيابية اساس انتظام السلطات في البلدان الديموقراطية عبر العالم، لكن الامال الشعبية المعقودة على الانتخابات النيابية اللبنانية كبيرة الى حد اعتبارها فاتحة للبنان الكبير الجديد المتألق في المجالات كافة وعلى كل المستويات.

عسى تلك الانتخابات تحمل للبنان كل الخير والامل.

* كاتب وباحث استراتيجي واستاذ جامعي

إقتصاد

وزير الاقتصاد والتجارة: قانون المنافسة أنهى دور "لوبّي" التجار والتحكّم بالسوق والأسعار

اقرار قانون المنافسة في المجلس النيابي هو الخطوة الاولى في التأسيس لقواعد تجارية واستهلاكية يحكمها القانون، وليس تحكم المحتكرين. لكن السؤال الذي يجمع اللبنانيون عليه: اين رقابة الدولة على اسعار الاستهلاك؟

قانون المنافسة لا يهدف الى ضرب القطاعات، بل الى كف يد التجار الكبار من التحكم بالسوق والاسعار. فهو ينشر المنافسة الشريفة كما يحدث في كل دول العالم، هذا ما اكده وزير الاقتصاد والتجارة امين سلام لـ "الامن العام"، معتبرا ان "الوضع اليوم اسقط مقولة لبنان بلد الاقتصاد الحر، انه بلد الاقتصاد الفِلتان والمسيّس".

■ تسعى وزارة الاقتصاد الى حماية القدرة الشرائية للمواطن، ما هي نتائج هذه المساعي؟

□ اصبحت حماية المستهلك بالنسبة اليّ قضية وطنية بامتياز خلال هذه الفترة التي يستغل فيها المواطن، في ظل انعدام منطق رقابة الدولة عموما، والتخبط المالي والمصرفي المرتبط بسعر الدولار وبالسيولة المتوافرة عند الناس وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن. ولمست ان غالبية التجار واصحاب المصالح استغلوا الوضع في شكل سلبي، ويربطون ذلك بالحفاظ على قدرتهم للاستيراد. رغم ان وزارة الاقتصاد معنية بالدور الرقابي، لكن استنادا الى قانون حماية المستهلك هناك وزارات اخرى معنية ايضا كوزارة الصناعة التي تراقب المصانع لضمان جودة المنتجات، ووزارة الزراعة التي تراقب جودة المنتجات الزراعية وتصدر لائحة باسعارها قبل ارسالها الى اسواق الجملة ومراكز البيع بالمفرق.

■ يؤخذ على مديرية حماية المستهلك قلة عديدها لذلك لا تتمكن من مراقبة كل المراكز التجارية؟

□ لا يتجاوز عديد مديرية المستهلك 70 متعاقدا، ولم تعط الحكومات السابقة المراقبين ادنى حقوقهم حتى يتمكنوا من اداء دورهم.



وزير الاقتصاد والتجارة الدكتور امين سلام.

> يجب وضع بعض التجار تحت اطار المحاسبة ضمن الجرائم المالية



■ ما هي الاجراءات التي اتخذتها لدعم فرق مراقبة حماية المستهلك؟

□ عديد فرق الرقابة 70 مراقبا. ولا توظيف في الدولة اليوم لذا علينا "الجود بالموجود"، خصوصا في هذه الفترة التي شهدت تلاعبا بالاسعار واحتكارا كبيرا للمواد الاولية والاساسية والغذائية وللدواء الذي يقع ضمن مسؤولية وزارة الصحة. لتفعيل عمل الرقابة طلبت من مجلس الوزراء ضرورة اعطاء الاجهزة الامنية والقضاء دورا اكبر. هناك احتكار وغش فاحشان، وقد تفاقم هذا الوضع في الفترة الاخيرة عندما لامس الدولار عتبة 33 الف ليرة. واتفق مع الامن العام وامن الدولة على توسيع نطاق تعاونهم معنا، لنتمكن من تغطية كل المناطق. كما اجريت اتصالات مباشرة وغير مباشرة مع القضاء المختص وتحديدا مع النيابة العامة المالية. وبحثت في وضع بعض التجار تحت اطار المحاسبة ضمن الجرائم المالية، خصوصا ان في الفترة الاخيرة وعلى رغم انخفاض سعر الدولار الى نحو 20 الف ليرة، استمرت اسعار السلع الاستهلاكية والغذائية مرتفعة في شكل غير مقبول، وشكلت احيانا نقطة حرمان المواطن من لقمة عيشه وغذائه اليومي. وهو امر خطير جدا. وابدت الاجهزة الاستعداد للتعاون والمؤازرة على الارض، حتى لا نكتفي فقط بمحاضر الضبط وهي غير كافية للجم جشع المخالفين والمحتكرين.

■ ما هي المقترحات المطلوبة للعقوبات الواجب اتخاذها للجم جشع التجار بدلا من محاضر الضبط؟

□ محاضر الضبط عديمة الفعالية، لذا نعمل على تشجيع المستثمر عبر مشاريع قوانين تؤمن فتح متاجر جديدة صغيرة ومتوسطة الحجم. نحن نتحدث عن ملاحقات قضائية وختم المراكز المخالفة بالشمع الاحمر واصدار مذكرات توقيف بالمخالفين، وبوشر العمل بهذا التوجه.

■ كيف تتأكد وزارة الاقتصاد من سلامة البيانات التجارية المعتمدة من التجار وصحة المعلومات الواردة فيها؟

□ في لبنان يوجد 22 الف متجر بين سوبرماركت وميني ماركت ومحال صغيرة، واكثر من 3500 محطة بنزين واكثر من 400 فرن ونحو 4800 مولد كهربائي، اضافة الى المرفأ والمطار كنقاط يفترض ان تراقبها وزارة الاقتصاد. اظهرت دراسة وضعتها الوزارة ان لمراقبة هذه الاعداد من المؤسسات يلزمنا نحو اربع سنوات، لذا يستحيل ان يتمكن 70 مراقبا فقط من القيام بعملهم على النحو المطلوب. لتخطي هذا الواقع اعتمدنا آلية لتوسيع نطاق عمل الاجهزة الامنية نظرا الى انتشارهم الواسع وقدرتهم على التحرك قضائيا، لذا تمكنا من مراقبة مناطق بعيدة. عندما تحرك القضاء لمساعدتنا تمكنا من اتخاذ تدابير رادعة ولمسنا نتائج ايجابية. ◄

مقال

الوضع الاقتصادي سيبقى معرّضًا لخطر الإنهيار

يعيش لبنان ازمات اقتصادية ومالية جعلته عرضة لاهتزازات بنيوية خطيرة، بالاضافة الى تأثير ازمات المنطقة وتحولاتها عليه. من الخطأ الاعتقاد بأن ازمته الاقتصادية هي نتيجة اسباب آنية ومرحلية، بل نتاج تراكمات لنظام سياسي يحمل في طياته بذور التناقضات والصراعات، ولنهج اقتصادي غير منتج تمتد جذوره الى ما قبل سنة 1990، فلم يتمكن من مواجهة التحديات وانهار مع اهتراء الوضع الداخلي بكل تشعباته الطائفية والمذهبية.

تؤكد الطبقة السياسية التي تحكم البلد، انها تعي اليوم خطورة المرحلة وتداعياتها، وتحاول لجم الانهيار باجراءات اقل ما يقال فيها انها صبت الزيت على النار، فبانت تاليا الانعكاسات السلبية على المالية العامة وعلى سعر الليرة. كذلك ظهر انعدام الثقة بقدرة الدولة على سداد جميع مستلزماتها ومستحقاتها المالية، الداخلية والخارجية، حتى انها ابدت عجزا واضحا امام صندوق النقد الدولي. في هذه الحال، يسأل المواطن عن الخطة المالية والاقتصادية للحكومة، ويطرح اهم الاسئلة المتصلة بها: ما واقع الازمة الاقتصادية والوضع المالي؟ هل ستنجح الخطط والمقاربات الرسمية في معالجتها؟ كيف ستكون تداعيات الازمة الاقتصادية على المشهد السياسي الداخلي؟

لقد وضعت خطط كثيرة اولها ما سمي بخطة بعبدا عام 2019، واعلن رئيس الحكومة يومها سعد الحريري عن خطة اقتصادية شاملة تهدف الى معالجة جميع الازمات. لكن، على الرغم من ايجابيات هذه الخطة التي قدمت الى مؤتمر سيدر، الا انها ماتت بعد ولادتها. علما ان مؤتمر سيدر قام على هذه الركائز: برنامج انفاق استثماري بالبنى التحتية، اصلاح مالي بمعدل واحد في المئة سنويا، اصلاحات هيكلية لتحديث الادارة ومكافحة الفساد وتطوير التشريعات في عمل القطاع الخاص، اصلاحات لتحقيق الفائدة القصوى من الاستثمارات، استراتيجيا لتطوير القطاعات الانتاجية وزيادة حجم الصادرات. بعد ذلك، تم تكليف الشركة العالمية ماكينزي باعداد خطة اقتصادية بقيمة مليون و300 الف دولار، تكمن اهميتها في انها صادرة عن شركة عالمية قامت بوضعها بعيدا من الضغوط او المنافع السياسية، وقد لامست خصائص المجتمع اللبناني وموارده الداخلية مما يجعلها تحدث تغييرا جوهريا لو طبقت يومها.

حكومة الرئيس حسان دياب لم تبصر خططها النور بسبب الخلافات حيال تحديد الخسائر ولاسباب اخرى. ثم جاءت حكومة الرئيس نجيب ميقاتي التي تعمل وفق ما يقال على خطة مالية واقتصادية ستخضع للمفاوضات مع صندوق النقد الدولي مع بقاء موضوع الخلاف حول تحديد الخسائر موجودا وبقوة. ربما استعاضت الحكومة عن هذه الخطة موقتا، بموازنة عامة تتضمن فرض ضرائب ورسوم جديدة تتحمل عبئها الطبقة الفقيرة في الدرجة الاولى، وبعضها يحبط الاستثمارات ويؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

مهما تعددت الخطط العلاجية، فانه يجب معالجة مكامن الخلل الاساسية، وهي الفساد والاهدار ونهب المال العام. لذا، المطلوب اولا مكافحة الفساد، ومعالجة العجز الناجم عن مشكلة الكهرباء حيث تتجاوز الكلفة الاجمالية لاستهلاكها 3.35 مليارات دولار تتحمل منها خزينة الدولة 39%، علما انها استنزفت جيوب اللبنانيين حتى الان و"الحبل على الجرّار".

في المحصلة، يقف لبنان امام سيناريوهات متعددة للجم الانهيار في انتظار تغير المشهد السياسي الداخلي وعدم بقائه كما هو عليه الان، على امل في ان تسود الترتيبات الجديدة والتشكيلات الايجابية الناجمة عن مخاض المنطقة.

لا شك في ان الوضع الاقتصادي سيبقى معرضا لخطر الانهيار المستمر والخطير، ما لم يحصل تغيير جذري في بنيته، ويقوم نظام سياسي مبني على اسس وطنية حقيقية، مما يؤمّن نجاح المفاوضات مع صندوق النقد الدولي من دون ان يخضع لبنان كليا لقراراته.

عصام شلهوب

إقتصاد

■ هل تمكنتم من معرفة نقاط الخلل في عملية الرقابة؟

□ بعد خطوة التعاون مع الاجهزة الامنية والقضاء توسعت دائرة العمل، وتم البحث مع وزارة المال والمجلس الاعلى للجمارك في كيفية تزويد الوزارة جداول وبيانات اسعار المواد والسلع المستوردة بشكل مفصل ودقيق. لذلك نسعى للعمل ضمن القانون والارقام، وبدأنا عقد ورش عمل لدرس سبل عملية لتبادل المعلومات القيمة التي تسمح لنا بالعمل وفق منهجية تبطل اي ادعاء من التجار بالتهرب من تسليم اللوائح الدقيقة والشفافة ومن تحمل المسؤولية. وستتوضح من خلال هذا التعاون كل الارقام وسيتبين لنا سعر كل سلعة انطلاقا من بلد المنشأ مرورا بالمرفأ والمطار وصولا الى التجار، ومن ثم الى مراكز البيع. ان سلوك هذا الطريق لا يزال طويلا مع التجار ومراكز البيع، اذ نحتاج قبل ذلك الى الاستقرار الاقتصادي وضبط سعر الصرف المبني على معطيات اقتصادية. لذا، فان الالية التي ننفذها ستخلق نوعا من المسؤولية والشفافية في مراقبة الاسعار يوميا. واطلقت مبادرة جديدة، وهي بعنوان "المواطن والمراقب" بالتنسيق مع المجتمع المدني الذي يضم محامين ومجازين في المحاسبة ابدوا رغبتهم في مواكبة فرق رقابة حماية المستهلك طوعا لمساعدتهم في القضايا المحاسبية والقانونية. هناك دور مهم جدا للبلديات وعددها 1055، وتملك صلاحيات قانونية اكثر من وزارة الاقتصاد وطلبنا منها التعاون والقيام بدورها.

■ هل تجاوبت البلديات مع طلب الوزارة؟

□ المفاجأة ان تجاوب البلديات لم يتجاوز 20%. الاسباب كثيرة لكن غير مقنعة وغير مطمئنة، منها مثلا رئيس بلدية شريك في مولد كهربائي واخر شريك مع صاحب سوبرماركت وحتى شركاء في اكثر من مصلحة، وهناك اسباب تحمل في طياتها الف مخالفة.

■ اين سلطة وزارة الداخلية؟

□ بحث مع وزير الداخلية في ضرورة ان تساعدنا البلديات بموجب القانون. تلقيت وعدا بالتشدد وتنفيذ ما يطلب من البلديات، خصوصا ان لدى وزارة الداخلية هيئة قانونية معنية بمحاسبة البلديات في حال تخلفت عن واجباتها. لا نزال نأمل في تجاوبها مع الدور الوطني المطلوب منها وان يزداد التجاوب من 20% الى 50% وحتى 80%.

> **"للوصول الى الاستقرار الاقتصادي لا بد من وضع خطة للكهرباء"**

■ ما هو موقف التجار من كل الاجراءات التي تقومون بها؟

□ ناقشت الموضوع من كل جوانبه مع التجار، وكان جوابهم ان لديهم اتفاقا سابقا مع الوزارة في كيفية التعامل وتبادل المعلومات. هذا المنطق مرفوض في المطلق واي مخالفة سيحاسب عليها التاجر. لا اؤمن بالاتفاقات، هناك قانون يجب تطبيقه.

■ المواطن امام ارتفاع خطير في الاسعار ولا علاقة له بأي وضع اقتصادي بل بسببه عدد قليل من المستوردين والتجار وبعض المصرفيين يتحكمون بالاسواق، لماذا لا تضربون مباشرة على هذه الناحية كوزارة اقتصاد؟

□ موضوع الرقابة والتفتيش مهم، لكن لن يكون طريق الخلاص من الغش والاحتكار والنصب. هناك مشكلة تشريعية مزمنة تتعلق بالوكالات الحصرية واحتكار السوق، ولم يكتب لأي مشروع قانون المرور في مجلس النواب. فمع انطلاق المفاوضات مع صندوق النقد الدولي سئلت عن اهم الاصلاحات المطلوبة في وزارة الاقتصاد، فقلت تعديل مشروعي قانون حماية المستهلك وقانون المنافسة الذي عمل عليه اكثر من خمسة وزراء ولم يتمكنوا من اقراره في مجلس النواب. وتعود الاسباب الى قدرة "لوبي" التجار الكبار وتأثيرهم على السياسيين من خلال قانون الوكالات الحصرية، الذي يعود تاريخه الى ما قبل الحرب اللبنانية عندما كان لبنان في حاجة الى الاستثمار. هناك نحو 15 تاجرا تمكنوا من بسط سيطرتهم على السوق التجارية بمختلف قطاعاتها، وعلى حجم الاستيراد والاسعار والتوزيع ولمن وكيف توزع السلع والمواد. اليوم تغير الوضع، فبعد دخول صندوق النقد كان لا بد من وضع قانون اصلاحي شامل يتعلق بالمنافسة يتم من خلاله تعديل الاسعار وتصحيحها. واقر هذا القانون في مجلس النواب وانتهت حماية الدولة للوكالات الحصرية. وتلقيت سيلا من الاتصالات من التجار اعتراضا على هذا القانون مكررين الكلام المتعلق بوجهة لبنان الاقتصادية والوكالات المميزة، وغيرها من الشعارات التي لم تعد قائمة، وحولت وجهة لبنان الى الاحتكار والبلد الاكثر غلاء. قانون المنافسة لا يهدف الى ضرب القطاعات بل الى كف يد التجار الكبار من التحكم بالسوق والاسعار. انه ينشر المنافسة الشريفة كما يحصل في كل دول العالم. وقد اسقط الوضع اليوم مقولة لبنان بلد الاقتصاد الحر، انه بلد الاقتصاد "الفلتان والمسيّس". قانون المنافسة اصلاحي بامتيَاز وعند تطبيقه ستتغير الامور وستفتح السوق لكل من يريد الاستثمار فيها، وتبقى شريعة المتعاقدين قائمة كما يحدث في كل دول العالم. اما بالنسبة الى تعديل قانون حماية المستهلك، فقد طلبت تحديدا تعديل المواد المتعلقة بالعقاب وقيمة محاضر الضبط والسرعة في التنفيذ. على ان يدرس بعدها مشروع قانون جديد لحماية المستهلك، وهو امر يحتاج الى وقت ومتعذر حاليا. نأمل مع انجاز المرحلة التشريعية، التوصل مع صندوق النقد الى اتفاق نهائي لاعادة ضخ السيولة لتحريك العجلة الاقتصادية، مما يخفض سعر الدولار فتستقر الاسعار.



■ مشروع الموازنة العامة يفرض رسوما وضرائب مقنّعة، كيف يمكن المواطن تحمل رسوم تدفع من راتبه المتهالك ومن سيؤمن ما سيفرض عليه؟

□ ولدت الموازنة بعد درسها والتدقيق في ارقامها وتعديلها، مع التأكيد على انها طارئة في احوال طارئة، ولا يمكن السير فيها خلال عام 2023. لكن للوصول الى الاستقرار الاقتصادي المنشود لا بد من وضع خطة للكهرباء لانها العنصر الرئيسي في كل الحركة الاقتصادية. خلافي المستمر مع التجار هو موضوع الكهرباء، نظرا الى انعكاس وضعها واسعارها على اسعار السلع والخدمات والمواد الغذائية خصوصا الخبز، الذي لولا تدخلي المستمر لوصلت ربطة الخبز الى 30 الف ليرة. التاجر يؤكد تأثير مادة المازوت بنسبة 70% على الكلفة الاجمالية، والسبب عجز الدولة عن تأمين الكهرباء ما ينعكس على كلفة الصناعة والتجارة، لذلك انها فجوة لا يمكن التغاضي عنها. ان تنفيذ خطة الكهرباء بالكامل او زيادة ساعات التغذية، من العناصر الاساسية التي ستساعد على خفض كلفة السلع المصنعة محليا والمستوردة من الخارج. لا يجب اغفال مطلب صندوق النقد للخروج مما نحن فيه، والمتمثل بوضع خطة التعافي المالي والاقتصادي لاصلاح الخلل الموجود، ومن ثم اعادة فتح المصارف وتبيان عملية عودة النمو كي يسترد المصرف ما اقرَضنا اياه من مال. وهذا المسار يفيد كثيرا على ارض الواقع لجهة تعزيز الثقة واعادة ضخ الاموال في الاسواق وتحرك المستثمرين، خصوصا اننا على يقين بأن الاتفاق مع صندوق النقد سيسمح لجهات كثيرة بالعودة للاستثمار في لبنان، بعيدا مما يعانيه من ازمات داخلية وسياسية. يستحيل الحديث عن استقرار السوق قبل الوصول الى هذه المرحلة.

■ هل يحق للتجار رفع اسعار السلع والمواد المستوردة مسبقا قبل اقرار زيادة الرسم الجمركي؟

□ لمنع استغلال الدولار الجمركي، بدأنا الحصول على لوائح الاسعار واتخذنا اجراءات مع وزارة المال والجمارك لمعرفة انواع المواد التي تدخل واسعارها وبلد المنشأ وكمياتها، لأن اخطر شيء يمكن استغلاله من خلال الدولار الجمركي هو احتكار البضائع وتخزينها، طمعا في تحقيق ارباح هائلة بعد ارتفاع اسعارها. لقد حرصنا على استثناء كل المواد الغذائية من رسم الدولار الجمركي.

ع. ش

تلفزيون

راغدة صافي
Raghida.ss@gmail.com

الجسم الإعلامي المنهك يحضّر للانتخابات شاشات التلفزة توفّر مساحات للحوار الديموقراطي

يشكل الاعلام عنصرا اساسيا يستحيل اجراء اي انتخابات ديموقراطية من دونه. فهو يضطلع بدور الرقيب على العملية الانتخابية لدى حصولها، لذا فان دوره يبدأ مع الاستعداد لهذا الاستحقاق الدستوري لجهة توفيره مساحة تشاركية للتفاعل بين المرشح والناخب، مما يكوّن لدى الاخير خيارات مبنية على معلومات واضحة لدى توجهه الى صناديق الاقتراع

شرع الاعلام في مواكبة الحماوة الانتخابية التي بدأت في الظهور، وسارعت المحطات التلفزيونية الى استحداث برامج جديدة توفر من خلالها منبرا للمرشحين يتحدثون عبره عن برامجهم وارائهم حيال مختلف المواضيع. لكي تتمكن هذه البرامج من النجاح في تأدية دورها لا بد لها من ان تحافظ على مستوى عال من المهنية والدقة والحياد، مما يضمن وصول المعلومات الى المشاهدين من دون اي تأثيرات او تدخلات، فهل هذا ممكن؟

"الامن العام" حاورت مديرة الاخبار والبرامج السياسية في تلفزيون "الجديد" مريم البسام والمنتج المنفذ في تلفزيون MTV جان مخول، ووقفت على رأيهما حيال هذا الموضوع.

البسام: ما نطمح اليه اقناع السياسيين باسلوب المناظرة

مديرة الاخبار والبرامج السياسية في تلفزيون "الجديد" مريم البسام اكدت ان المحطة انجزت تحضيراتها لمواكبة العملية الانتخابي: "بدأت البرمجة الجديدة عبر برنامج سيتناول الشأن الانتخابي، واول المواعيد كان انطلاق برنامج تقدمه الزميلة نانسي السبع يحمل عنوان "عالبرنامج"، الذي سيناقش الضيف حيال برنامجه الانتخابي، على ان تكون للمحطة مواعيد سياسية انتخابية اخرى تتعلق بهذا الاستحقاق يعلن عنها في حينه، من دون ان نغفل ان الزميل جورج صليبي، وفي اطار برنامج "وهلق شو"، سيتناول بطبيعة الحال كل المواضيع المتصلة بالشأن الانتخابي كونها ستشكل المحطة المفصلية الاهم في المرحلة المقبلة".

مديرة الاخبار والبرامج السياسية في تلفزيون الجديد مريم البسام.

■ هل ما زالت هذه البرامج تستقطب جمهورا واسعا؟

□ هذا الامر يعتمد على قوة الضيف ومدى سطوته في اللعبة الاعلامية وقدرته على اقناع الجمهور والتأثير تلفزيونيا، وكذلك على حنكة مقدم البرامج وقدرته على سحب الضيف الى منطقة الجدل. فالمشهد هنا متكامل من الظهور وطلة الضيف الى تناغم وجدلية المقدم او المقدمة، اضافة الى العناصر المؤثرة على الشاشة من مشاهد واحداث مرتبطة بالموضوع المنوي التطرق اليه. في اعتقادي، ان زمن المقابلات الترويجية الخالية من هذه العناصر قد انتهى. لا احد من الجمهور له الصبر على تحمل المقابلات التي تأتي على شكل خطابات وكلام فارغ، فالحوار يجب ان يستند الى برنامج محدد يدعم بخطاب يكون قريبا من الناس وهمومهم لا من البيانات المملة. بعد خبرة طويلة في هذا المجال وتجارب عدة مررنا بها، نستطيع القول ان شخصيات كثيرة في الحياة السياسية لها وزنها، لكنها عندما تقف امام الكاميرا تتصرف او تقول امورا منفصلة عن الواقع تماما وتبدأ تلقين الجمهور بمصطلحات خشبية تعجيزية، وبالتأكيد ليس هذا ما يريد المشاهد ان يراه او يسمعه لاسيما في هذا المرحلة الصعبة التي يمر فيها. فالجمهور اليوم في حاجة الى رؤية المتحدث قريبا منه اكثر من اي وقت مضى.

■ هل على المؤسسات الاعلامية ان تبقي على البرامج الانتخابية الكلاسيكية المتبعة في كل دورة انتخابات؟

□ ما نطمح اليه كمشاهدين اولا وكاعلاميين ثانيا هو ان نقنع السياسيين اللبنانيين باسلوب المناظرة التلفزيونية. فالمناظرات التي تحصل في العالم نرى كيف انها تسقط رؤساء وتعلي شأن رؤساء آخرين، لكننا هنا نقاربها بشكل عدائي، ولم يسبق ان وافق اي طرف سياسي على مواجهة نده السياسي او الحزبي. لا اعرف مما يخافون، لكن هذا حق للبنانيين في ان يروا ويميزوا ويقرروا.

■ بازاء كل هذه التحضيرات هل انتم على يقين باجراء هذه الانتخابات؟

□ الامور ليست محسومة الى هذا الحد، فنحن من موقعنا الصحافي نستشعر الخطر والقلق على المواعيد، وقد يطرأ ما لم يكن في الحسبان لأن النيات السياسية ليست صافية تجاه الانتخابات. في تقديرنا ان الكثير من القوى الممثلة حاليا في البرلمان تتحسس الخسارة وتستعجل التأجيل والتمديد، لكن ما يجعل هذه القوى ترتدع قليلا هي العوامل الدولية التي باتت ترفع العصا تجاه الالغاء والتأجيل والتمديد. ◄

المقال

الرهان على الخطاب الانتخابي والحسّ الوطني لدى الإعلاميين

بين فقر المعايير القانونية وتغليب السياسي على المهني، كيف ستتعاطى وسائل الاعلام وبخاصة المرئية منها مع الانتخابات النيابية المقبلة؟ على من ستقع مسؤولية ضبط الايقاع الاعلامي خلال الفترة التي تفصلنا عن بدء هذا الاستحقاق في مرحلة يمكن الاشارة اليها انها من ادق المراحل التي تمر فيها البلاد، حيث ان شد العصب الطائفي وحتى المذهبي، سيشكل مقدمة لأي خطاب انتخابي واي برنامج عمل؟

هذا من جهة، لكن من جهة اخرى من سيحمي المجتمع من كمية الاحقاد التي ستبث عبر مختلف شاشات التلفزة؟ فدور الاعلام هو ان يكون مرآة تعكس واقع المجتمع، لكن ويا للاسف، فهو لن يجد في هذه الايام لا صورا ايجابية يعكسها ولا حتى افكارا بناءة يظهرها. بالتالي، ما سيكون عليه مضمون البرامج السياسية التي تشكل واحدة من اهم البرامج التي يقوم عليها البث التلفزيوني في غالبية المحطات، والتي ستشغل مساحة كبيرة في خارطة البث اليومي بحيث انها ستحتل الموقع الاول بين البرامج التلفزيونية الاخرى.

في المقابل، ان الاعلام وحده غير قادر على صنع القاعدة الشعبية للتيارات السياسية، الا ان تشكيل المواقف والاتجاهات لدى جمهور الناخبين وطريقة مقاربتهم للامور، سيتأثر الى حد بعيد بهذه الوسائل خصوصا اذا ما قررت تسويق شخص محدد والترويج له، او افكار سياسية معينة والدفاع عنها، والعكس صحيح ايضا. من هنا تبرز اهمية ان تعي هذه الوسائل الاعلامية حجم المسؤولية الملقاة على عاتقها، فتمتنع عن تحريف المعلومات او حجبها او تزييفها او حذفها او اساءة عرضها، فتبقى اقرب ما يكون من الاطار الموضوعي لنقل الخبر وايصاله الى المواطن، طبعا مع الحرص على ان لا تتغلب التبعية السياسية على المعايير الاعلامية.

في ظل غياب قانون يرعى الايقاع الاعلامي ويضبطه في الاشهر المقبلة، وعلى قاعدة "كل مواطن خفير"، يبقى الامل معقودا على الوسائل الاعلامية في ذاتها وعلى اداراتها، وعلى الحس الوطني للاعلاميين فيها، في ظل انعدام الامل من ان يخرج المشرّعون اللبنانيون قانون الاعلام من ادراج المجلس النيابي حيث ينام منذ سنوات بسبات عميق!

قد تكون مراعاة ما حددته الهيئة الوطنية لمراقبة الانتخابات بالنسبة الى الاعلام والاعلان والدعاية الانتخابية، حجر زاوية يمكن البناء عليه لضمان تغطية متوازنة بحيث تعمد المؤسسات الاعلامية الى تحديد المساحات الاعلامية القصوى وتوزيعها بانصاف بين المرشحين بما يضمن المساواة في الظهور الاعلامي، وعدم القبول بتخصيص اي جهة مرشحة مؤسسة اعلام او اعلان واحدة باكثر من 50% من مجمل انفاقها الدعائي او الاعلاني. فضلا عن تأمين التوازن في الظهور الاعلامي بين المتنافسين، من لوائح ومرشحين بحيث تلزم وسيلة الاعلام لدى استضافتها لممثل لائحة او لمرشح، ان تؤمن في المقابل استضافة منافسيه بشروط مماثلة لجهة التوقيت والمدة ونوع البرنامج. فضلا طبعا عن ضمان حق الرد وغيرها من البنود التي من شأن تطبيقها توفير منافسة انتخابية مشروعة ومتوازنة بين المرشحين.

راغدة صافي

■ الى اي حد يمكنكم مراعاة المساواة في استضافة المرشحين من مختلف الانتماءات؟

□ هذا الموضوع يشكل اولوية بالنسبة الينا، لذا نعمل الى مراعاته الى ابعد حدود. فالجميع، ومن مختلف الانتماءات، لهم حق الظهور وابداء الرأي والرد، لكن ضمن القواعد والشروط التي تحدد وزارة الداخلية سقفها، فنحن محكومون بالقانون ولدينا فوق رؤوسنا سيف المراقبة التي ستمنع علينا وعلى اي من المؤسسات الاعلامية الاخرى الانحياز الى طرف على حساب طرف آخر.

"شخصيات لها وزنها عندما تقف امام الكاميرا تتصرف بشكل منفصل عن الواقع"

■ ما هي المعايير التي تعتمدونها لدى اعدادكم الاسئلة؟

□ نعتمد المعايير الصحافية المهنية، لكن ما يميزنا عن غيرنا يكمن في المعايير الاستقصائية، بمعنى ان الضيف عليه ان يكون جاهزا لفتح دفاتره واستعراض الاسود والابيض منها، فلا يأتي الاعداد منطلقا لتلميع صورة الضيف بل لمساءلته عن المستقبل، ومَن كان ماضيه يحمل تساؤلات عليه ان يستعد لتقديم دفاعه. هذه هي حال سائر البرامج في الجديد ومعظمها لا يسلك الطريق السهل، ومن كان على قدر المسؤولية في الاجابة فليتفضل، فالرأي العام والمجتمع اللبناني قد اتخما بالنظريات وبالكلام الذي يبقى حبرا على ورق.

مخول: استضافة اكبر عدد ممن يمثلون مختلف الانتماءات

المنتج المنفذ في قناة MTV جان مخول تحدث عن البرنامج الجديد الذي تخصصه المحطة تحضيرا للانتخابات المقبلة، وعن مواكبة البرامج السياسية الاخرى لهذا الاستحقاق: "البرامج الموجودة حاليا ستستمر، وهي "صار الوقت" و"بيروت اليوم" و"باسم الشعب" و"مشروع دولة" و"حكي صادق"، كما ستتطرق حكما الى ملف الانتخابات والمواضيع السياسية المتصلة به. في موازاة ذلك، ومع اقتراب الاستحقاق الانتخابي، بدأنا عرض برنامج جديد يحمل اسم "برنامجك" نستضيف فيه المرشحين ونحاورهم حول البرامج الانتخابي الذي سيخوضون الانتخابات على اساسه".

المنتج المنفذ في تلفزيون MTV جان مخول.

■ هل يقع هذا البرنامج في خانة الاعلام ام الاعلان الانتخابي؟

□ في مرحلة اولى يقع في خانة الاعلام الانتخابي اذ ان الحملات الانتخابية لم تبدأ بعد. في هذا الاطار، نحن ملتزمون ما ينص عليه القانون لناحية وجوب تحديد الاعلان الانتخابي ليكون المشاهد على بينة مما يشاهده، فيتمكن من التمييز بين البرنامج الاعلامي والبرنامج الترويجي.

■ هل تقدمتم من وزارة الداخلية بطلب للمباشرة بالدعاية الانتخابية المدفوعة مرفقا بلائحة باسماء المرشحين الذين ستستضيفونهم؟

□ تواصلنا مع المعنيين بهذا الملف كما في الانتخابات السابقة، وسنسلمهم تقريرا شاملا عن هذا الموضوع، وهذا ما سيفعله المرشحون ايضا، ولدى مطابقة التقريرين، يتبين اذا ما كان هناك اي تضارب في المعلومات. من المهم للغاية ان نلتزم مع المرشحين القانون، فهو يحمينا ويحميهم هم ايضا.

■ على اي اساس يتم اختيار الضيوف وهل من معوقات تواجهونها؟

□ نحن على تواصل مع الجميع، وعندما يقدم اي شخص ترشيحه في اي منطقة كنا نتواصل معه على الفور، فما يهمنا هو ان نستضيف اكبر عدد من المرشحين الذين يمثلون مختلف الانتماءات. كما ان الامر لا يخلو من بعض المعوقات التي تتمثل من جهة بفتح باب الترشح باكرا جدا، ومن جهة اخرى بعدم اعلان العديد من الاطراف السياسيين بعد عن مرشحيها وعن برنامجهم. لذا، فاننا خلال الفترة الحالية نكتفي باستضافة المرشحين رسميا في انتظار ان تعلن الاحزاب الكبيرة والتيارات والكتل عن اسماء مرشحيها وهذه الصور ستتبلور قريبا مع اقفال باب الترشيحات.

■ هل يشكل برنامجكم همزة وصل بين المرشح والناخب؟

□ هذا ما نعمل عليه بشكل اساسي ونهدف من ورائه الى تعريف الجمهور على جميع المرشحين من دون تغييب احد منهم، وبالنسبة الى ما يسمى بمرشحي الصف الاول قد لا نتمكن من استضافتهم في البرنامج الا اننا سنتواصل معهم لاخذ كل المعلومات اللازمة عنهم وعن برامجهم ونشاطاتهم هم لادراجها في موقعنا الالكتروني الذي استحدثناه، وهو يتضمن صفحة مخصصة لكل مرشح ندرج عليها كل التفاصيل والمعلومات المتعلقة بالمرشحين والتي يفترض بالناخبين الاطلاع عليها.

■ اي معيار تعتمدون في وضع الاسئلة؟

□ نحن حريصون على ان يتضمن البرنامج كل الاسئلة المشروعة بأي حملة انتخابية. وعندما تكون هناك مواجهة اعلامية بين مرشحين نعمد حينها الى طرح الاسئلة نفسها على كل منهما. هذه الاسئلة نضعها استنادا الى احصاءات وابحاث واسعة نقوم بها تعاوننا فيها مجموعات متخصصة تساعدنا في تحديد العناوين الاساسية التي تهم الناس لاثارتها مع ضيوفنا.

"نهدف الى تمكين الجمهور من التعرف على المرشحين من دون تغييب احد"

الاعلام والاعلان والدعاية الانتخابية

الاعلام الانتخابي يشمل كل مادة اعلامية كالاخبار والتحاليل والتصاريح والمقابلات والمناظرات والحوارات والتحقيقات والمؤتمرات الصحافية واللقاءات المتعلقة بالانتخابات بطريقة مباشرة او غير مباشرة، والتي يجري بثها من دون مقابل ضمن البرامج العادية او الاستثنائية لمؤسسة اعلامية.

اما الدعاية الانتخابية فهي ما يتعلق ببرامج الجهات المرشحة وحملاتها الانتخابية ومواقفها الانتخابية والسياسية التي ترغب الجهة المرشحة في ان تتوجه بها الى الناخبين عبر بثها لحسابها الخاص ضمن برامج مخصصة لتلك الغاية في مقابل بدل مادي.

بالنسبة الى الاعلان الانتخابي، فهو يشمل كل مادة او نشرة ترويجية لجهة مرشحة يتم بثها او نشرها في مقابل بدل مالي ضمن الوقفات والمساحات المخصصة للاعلانات التجارية لدى مؤسسات الاعلام والاعلان.

■ هل لا تزال هذه البرامج تستقطب جمهورا واسعا؟

□ ان نسبة مشاهدة "برنامجك" حاليا مرتفعة جدا، واعتقد انها ستستمر في الارتفاع كلما اقتربنا من موعد الانتخابات، اذ حينها تزيد حماسة الناس وترتفع رغبتهم في مشاهدة هذا النوع من البرامج. ما يساهم في ارتفاع نسبة المشاهدين ايضا النمط السريع الذي يتبعه البرنامج ونوعية الاسئلة التي لا تقتصر فقط على السياسة بل تتعداها لتطاول التشريع وهي مهمة النائب الاساسية، والوقوف على رأي المرشح في مواضيع متعددة تتعلق بكل اوجه الحياة المعيشية والاجتماعية وحتى الاقتصادية.

■ بحسب الاحصاءات التي قمتم بها، ما هو الموضوع الذي استحوذ اكثر من غيره على اهتمام المواطنين؟

□ لمسنا لديهم خوفا كبيرا بازاء صورة النظام الاقتصادي في لبنان ومستقبله، وهذا امر جديد اذ انه منذ الاستقلال ولغاية اليوم لطالما اتبع لبنان نظاما اقتصاديا معينا، اما اليوم فهم يتساءلون متخوفين من ان يشهد هذا النظام تحولات جذرية تطاول اسس الاقتصاد وركائزه. كما رأينا ان الجمهور يولي اهمية كبيرة لكل القضايا الحقوقية سواء المتعلقة بالاقليات او مجتمع الميم او حقوق المرأة او حرية المظهر او الجندرة، وقد لمسنا في مكان ما اهتمام الشباب بهذه المسائل التي يرون في احترامها ومراعاتها ضمانة لبقاء لبنان بلدا يحافظ على الحقوق والحريات. انطلاقا من ذلك، فاننا نخصص خلال الحلقة حوالى 20 سؤالا من اصل 45 للقضايا الاجتماعية بهدف الاطلاع على اراء المرشحين وتوجهاتهم حيالها. عندما نصبح اقرب الى الانتخابات، سنطلق مبادرة تعزز مشاركة الجمهور العام في مضمون البرنامج، وتتيح له المجال لاستكشاف افكار المرشحين بنفسه لمعرفة الاقرب منهم الى طروحاته من دون ان يكون لذلك اي تأثير على خياراته.

ر.ص.

تغذية

ناتالي عقيقي غرّة
دائرة الشؤون الصحية

إذا وجدته أسهل من الأنظمة الغذائيّة الأخرى الصوم المتقطّع إلتزام يتطلّب دراية ومتابعة

الصوم المتقطع هو طريقة لتناول الطعام تتطلب التناوب بين الصوم وتقليل السعرات الحرارية بشكل كبير، في اوقات محددة. هذه الطريقة تختلف عن الانظمة الغذائية الاخرى كونها لا تتعلق بتناول اطعمة معينة. الامر لا يتعلق بحرمان نفسك من المأكولات، بل بتناول وجباتك خلال فترة زمنية معينة ثم الصوم لبقية النهار والليل

تاريخ الصوم المتقطع

كان الصوم موجودا منذ العصور القديمة وكان يمارس في الغالب داخل الاديان، وفقا لدراسة نشرت في مجلة اكاديميا وعلم التغذية. وفقا لـHarvard Health، اصبح الصوم المتقطع اكثر شهرة في عام 2012 عندما تم بث الفيلم الوثائقي Eat Fast, Live Longer. تشير دراسة مجلة اكاديميا وعلم التغذية، الى ان العديد من الكتب عن هذا الموضوع تم نشرها في ذلك الوقت ايضا، بما في ذلك The Fast Diet عام 2013، مما زاد من شعبية الصوم المتقطع. على مدى السنوات الخمس الماضية، اظهرت الابحاث الدقيقة، الفوائد الرائعة للصوم المتقطع، التي كانت وراء هذا الاهتمام المفاجئ به.

آلية العمل؟

هناك عدد قليل من الانواع المختلفة من الصوم المتقطع، لكن كلا منها يتبع الفرضية الاساسية لفترات معينة من الوقت خلال الاسبوع (او اليوم) المخصصة لتناول الطعام وعندما يكون الطعام محدودا (او يتم تجنبه تماما).

انواعه

النوع الاكثر شعبية 8/16: تستدعي هذه الطريقة التزام الصوم 16 ساعة وتناول الاكل خلال 8 ساعات خلال النهار. عادة ما يتخطى متابعو هذه الطريقة وجبة الافطار ويتناولون الطعام بين الساعة 11 قبل الظهر و7 مساء، او بين 12 ظهرا و8 مساء، فيما يقضي بقية الليل والصباح صائما. هذا النهج يشار اليه عموما باسم "الاكل المحدود بالوقت".

صوم اليوم المناوب

يتضمن هذا النوع من الصوم الحد من السعرات الحرارية في ايام الصوم، وتناول الطعام بشكل طبيعي في الايام الاخرى. على سبيل المثال، يمكنك التقيد بالسعرات الحرارية بشدة ايام الاثنين والاربعاء والجمعة، ثم تتناول الطعام بشكل طبيعي في الايام الاخرى. ثمة حدود مختلفة من السعرات الحرارية لايام الصوم، حيث يدعو البعض الى عدم وجود سعرات حرارية، والبعض الاخر يسمح بما يصل الى 600 سعرة حرارية في اليوم.

5:2

يسمح بعدد قليل جدا من السعرات الحرارية (حوالى 400 الى 500 سعرة) في يومي الصوم غير المتتاليين من الاسبوع. في الايام الخمسة الاخرى لا قيود على الاكل.

لكن هل يساعد الصوم المتقطع على خسارة الوزن؟

الجواب المختصر: ربما، فهذا النوع من الصوم يرتبط بفقدان الوزن، لان فترات طويلة من الوقت بين الوجبات تجبر الجسم على استخدام الدهون المخزنة في الخلايا للحصول على الطاقة. تاليا، تنخفض مستويات الانسولين خلال هذه العملية حيث يقوم الجسم بحرق الدهون.

ان فقدان الوزن يرجع حقا الى التقيد بالسعرات الحرارية. بشكل عام، يميل الناس الى استهلاك سعرات حرارية اقل في فترة زمنية اقصر مقارنة بتناول الطعام طوال اليوم، وهذا ما يؤدي الى فقدان الوزن.

وجدت دراسة نشرت في مجلة التغذية، في حزيران 2018، شملت 23 بالغا يعانون من السمنة المفرطة، ان المشاركين في الدراسة تناولوا نحو 300 سعرة حرارية اقل يوميا عند المشاركة في نهج 16: 8 في الصوم المتقطع. ولاحظ القيمون على الدراسة ان الصوم المتقطع قد يجدي نفعا لأن هناك وقتا اقل لتناول الطعام، لذا فانت تأخذ سعرات حرارية اقل كل يوم بشكل طبيعي.

تاليا، ان عدم تناول الطعام بعد وقت معين، على سبيل المثال الساعة 7 مساء، يقضي ايضا بالا يتناول الشخص الطعام ليلا، والذي ثبت انه يساهم في السمنة.

على الرغم من ذلك، يقول بعض المتخصصين ان مقدار فقدان الوزن المتوقع من الصوم المتقطع ليس اكثر اهمية مما قد تراه مع الانظمة الغذائية الاخرى المقيدة للسعرات الحرارية. فقد وجدت دراسة نشرت في المجلة الاميركية للتغذية في تشرين الاول 2018، ان اتباع نظام غذائي يخفض السعرات الحرارية بنسبة 20% ادى الى فقدان وزن مماثل للنسخة 5:2 من الصوم المتقطع بعد عام واحد. مع ذلك، قد يكون الصوم المتقطع خيارا جيدا، اذا وجدت انه من الاسهل الالتزام به اكثر من الانظمة الغذائية الاخرى.

فوائده

في ما يلي بعض الفوائد المقترحة للصوم المتقطع:

- تعزيز فقدان الوزن.



- حياة اطول.
- انخفاض مقاومة الانسولين.
- تحسين صحة القلب.
- تقوية الذاكرة.

هل التمارين الرياضية في اثناء الصوم المتقطع جيدة ام سيئة؟

وفقا لـ Harvard Health فان احدى النظريات على الجانب المؤيد للتمرين، هي ان التمارين الرياضية في حالة الصوم قد تجعلك تحرق الدهون اكثر من الايام العادية. ان الجسم يحتاج الى السكر او الى نوع من الطاقة لاداء جيد في اثناء ممارسة الرياضة. عادة، تأتي الطاقة من جزيئات السكر التي يتم تخزينها على شكل غليكوجين في الكبد. اذا بدأت ممارسة الرياضة، فمن المرجح ان تستنفد هذه المخزونات، ومن ثم لن يكون امام جسمك سوى خيار الدخول في مزيد من الانهيار لمنحك الطاقة التي تحتاجها. بدلا من حرق السكريات غير المتوافرة، يضطر جسمك الى حرق مصدر اخر للطاقة: الدهون.

ما هي افضل طريقة للسيطرة على الجوع في اثناء الصوم؟

من المحتمل ان تشعر بالجوع عندما يتكيف جسمك مع الصوم المتقطع، لكن مع الوقت فان الجسم سيتكيف بلا ادنى شك. فقد وجدت الابحاث في الاونة الاخيرة، ان الصوم المتقطع لا يزيد من الشهية بشكل عام. ان نظام 16: 8 الغذائي يبدو انه الاسهل بالنسبة الى معظم الناس للاندماج في حياتهم من دون الشعور بالجوع الشديد.

من لا ينبغي ان يجرب الصوم المتقطع لدواعي السلامة؟

بشكل عام، يوصي خبراء الصحة هؤلاء الاشخاص بتجنب الصوم المتقطع:

- المصابون بمرض السكري من النوع الاول، والذين يعانون من النوع الثاني ويضطرون الى استعمال ابر الانسولين.
- المصابون بامراض مزمنة اخرى.
- الذين يعانون من نقص في الوزن.
- اي شخص لديه تاريخ طويل من اضطرابات الاكل.
- كبار السن.
- النساء الحوامل او المرضعات.

كما يجب على الاشخاص الذين يحتاجون الى تناول الدواء مع الطعام، ان يأكلوا على فترات منتظمة حتى لا يفوّتوا اي جرعة من الادوية.

اخيرا، تكمن الفكرة الجيدة للجميع - سواء كان لديك اي من الشروط المذكورة اعلاه ام لا - في مراجعة الطبيب قبل البدء في الصوم المتقطع.

رياضة

المدير الفني لمنتخب لبنان لكرة السلّة: قادرون على العودة إلى كأس العالم للمرّة الرابعة

سجل المدير الفني لمنتخب لبنان لكرة السلة المدرب الوطني جاد الحاج، اسمه باحرف من ذهب في سجل كرة السلة العربية. فقد كسر انتظارا دام 48 سنة قبل ان يحرز لقب البطولة العربية للمنتخبات الوطنية. وكان لبنان حل في المركز الثالث في اول بطولة شارك فيها عام 1974 وفي مركز الوصافة عام 2010



المدير الفني المدرب الوطني لمنتخب لبنان لكرة السلة جاد الحاج.

المسؤولية التي القيت على كاهل المدرب جاد الحاج لم تكن سهلة، خصوصا وان الهدف الذي رسمه اتحاد كرة السلة في المرحلة المقبلة هو عودة لبنان الى بطولة العالم للمرة الرابعة بعد اعوام 2002، 2006 و2010. فهل ينجح في المهمة الموكلة اليه في ظل التحديات الكبيرة؟ "الامن العام" التقت المدرب الحاج، وكانت جولة افق حول واقع المنتخب ورؤيته واهدافه وخططه للمرحلة المقبلة.

■ لماذا وافق جاد الحاج على تولي مهمة المدير الفني للمنتخب الوطني في هذه الظروف الصعبة؟

□ دائما في خدمة المنتخب الوطني وكرة السلة في مختلف الظروف. هذه ليست المرة الاولى التي اكون فيها مع المنتخب، اذ كنت في السابق ضمن الجهاز الفني كمدرب مساعد الى جانب المدير الفني السابق المدرب الوطني جو مجاعص الذي اوجه له التحية واشكره على كل الجهود التي قام بها. كما اشكر الاتحاد على ثقته، واتمنى ان اخدم المنتخب كما يجب. لن اتردد او اتقاعس في تقديم كل التضحيات لتحقيق الاهداف المنشودة بالتعاون مع اللاعبين وزملائي في الجهاز الفني.

■ ماذا تعلمت من التجربة مع المدير الفني السابق للمنتخب المدرب جو مجاعص؟

□ لا شك في ان وجودي الى جانب المدير الفني السابق المدرب مجاعص سهلت مهمتي لتولي مسؤولية المدير الفني، وعرفتني عن كثب على اللاعبين وعلى طريقة العمل في المنتخب الوطني، خصوصا واننا صادفنا في المرحلة السابقة ظروفا صعبة وقاسية نتيجة الازمات التي كانت تواجهنا على الصعد الاجتماعية والاقتصادية والحياتية والمالية والصحية، لكننا تمكنا من تخطيها.

> الفوز باللقب العربي عزز الثقة عند اللاعبين وفي ما بينهم

■ ماذا تغير في المنتخب منذ توليك الادارة الفنية؟

□ لم يكن لدينا الوقت الكافي لاجراء تغييرات كبيرة في الفريق. في المقابل، انصب تركيزنا على رفع منسوب الروح القتالية عند اللاعبين واللعب لصالح قميص المنتخب وليس لأي امر آخر. مع التشديد على روح التعاون والتضامن والتكاتف بين جميع اللاعبين على ارض الملعب وعلى مقعد الاحتياط.

■ كيف تصف المشاركة في البطولة العربية للمنتخبات الوطنية التي اقيمت في قاعة نادي النصر في دبي؟

□ كنا في امس الحاجة اليها قبل التصفيات المؤهلة الى نهائيات كأس العالم، لامرين اساسيين: تعزيز التجانس بين مجموعة من اللاعبين الشباب، والوصول الى التشكيلة المثالية القادرة على الذهاب بالمنتخب الى مكان بعيد، الى بلوغ نهائيات كأس العالم للمرة الرابعة.

■ ما الذي تغير في المنتخب اللبناني بعد البطولة العربية؟

□ تعززت روح التجانس والتعاون بين اللاعبين في شكل كبير. بتنا نرى المنتخب مجموعة واحدة وغابت التكتلات والمجموعات الصغيرة، وهذا امر اساسي وايجابي. اضافة الى ان الفوز باللقب العربي عزز الثقة عند اللاعبين وفي ما بينهم. لا شك في ان اهداء فرحة كان كل لبناني في حاجة اليها في لبنان وفي بلاد الانتشار، اعطى دفعا كبيرا للمنتخب نتمنى ترجمته في المباريات المقبلة.

■ اي مباراة كانت الاصعب في البطولة على المنتخب اللبناني؟ ولماذا؟

□ المباراة النهائية، خصوصا واننا واجهنا منتخبا كبيرا يحمل لقب بطولة افريقيا ويسبقنا في الترتيب العالمي، ويضم لاعبين محترفين خاض العديد منهم دوريات خارجية ومستواه ثابت ولا يتأثر بالغياب.

■ هل كنت مؤمنا بالقدرة على الفوز على المنتخب التونسي؟

□ طبعا، كنا نلعب دائما من اجل الفوز وتقديم كل ما نملك وهذا ما يميزنا عن غيرنا، ويجعلنا قادرين على الفوز في مختلف الظروف. الدليل اننا لم نستسلم رغم فارق النقاط التسع قبل نهاية المباراة بأقل من دقيقة.

■ ماذا حصل في الدقائق الثلاث الاخيرة من المباراة النهائية امام تونس؟

□ اعتماد دفاع المنطقة اربك المنتخب التونسي، خصوصا واننا لاحظنا هذا الامر في مباراته في الدور النصف النهائي امام منتخب الجزائر. تركنا هذا التغيير حتى الدقائق الاخيرة مع اصرارنا على عدم الاستسلام ومواصلة القتال داخل الملعب حتى آخر ثانية من المباراة.

■ اين استطاع المنتخب التونسي ان يحرج المنتخب اللبناني؟

□ عندما تقدم علينا بفارق 9 نقاط وساعدته في ذلك بعض القرارات التحكيمية الخاطئة ◄

مقال

سجّلْ يا تاريخ: لبنان بطل العرب

حققت كرة السلة اللبنانية انجازا خارجيا جديدا، ودونت اسمها في سجل البطولة العربية للمنتخبات باحرف من ذهب. كما اكدت مرة اخرى انها تسير على السكة الصحيحة، وان اللعبة رغم كل الازمات المتتالية تسلك مسارا تصاعديا، وان الاتحاد اللبناني لكرة السلة بشخص رئيسه النائب الاول لرئيس الاتحاد الاسيوي اكرم الحلبي والاعضاء يضعون مصلحة اللعبة والمنتخب الوطني فوق اي اعتبار.

سجّل يا تاريخ: لبنان بطل العرب. هو اللقب الاول لمنتخب السلة على الصعيد العربي، بعد نهائي ايلول 2010 الذي فازت به مصر في النسخة التي اجريت في بيروت، علما ان خزائن الاندية اللبنانية مليئة بالالقاب العربية.

عمليا لم يكن المشوار في البطولة سهلا، رغم ان البعض اعتبر ان بعض المنتخبات المشاركة ضعيفة او ليست في مستواها الحقيقي او لم تحضر بكامل لاعبيها الاساسيين، الا ان المنافسة في المباريات خالفت الواقع.

لقد برهنت السلة اللبنانية انها لا تزال قادرة على فرض حضورها في المحافل الخارجية، ولا يزال المنتخب اللبناني ضيفا ثقيلا على غالبية البطولات التي يشارك فيها.

العودة باللقب العربي من مدينة دبي الاماراتية العربية لم يكن سهلا. خمسة انتصارات حملت الى لبنان اللقب العربي الاول، ووضعت السلة اللبنانية في المقدمة، وبرهنت على ان النهج المعتمد من رئيس الاتحاد اكرم الحلبي حيال المنتخب الوطني ناجح، وهو يسير بخطى ثابتة نحو الهدف الاكبر: بلوغ بطولة العالم للمرة الرابعة.

في موازاة ذلك، نجح خيار الاتحاد وفاز الرهان على المدير الفني الجديد للمنتخب الوطني المدرب جاد الحاج في اول مهمة رسمية، وتمكن ومساعده الصربي فيكتور فيليبوفيتش والجهاز الفني المعاون من الخروج من اول استحقاق بنجاح باهر.

اول لقب عربي لمنتخب لبنان الذي خرج من البطولة العربية الـ 24 للمنتخبات، التي استضافتها قاعة نادي النصر في مدينة دبي في الامارات العربية المتحدة، بمشاركة منتخبات ليبيا، الاردن، الامارات العربية المتحدة، تونس، الصومال، الجزائر، بالعلامة الكاملة.

صحيح ان كأس العرب انجاز غير مسبوق للمنتخب اللبناني، لكن الهدف الاكبر يبقى بلوغ مسابقة كأس العالم للمرة الرابعة بعد اعوام 2002، 2006 و2010.

نعم المهمة ليست سهلة لكنها ليست مستحيلة ايضا، خصوصا وان الظروف الصعبة التي تمر فيها البلاد والتي ترزح تحتها كل القطاعات، وفي مقدمها قطاع الرياضة، تفرض تضحيات كبيرة وجهودا جبارة للوصول الى الهدف المنشود. العودة الى بطولة العالم ستشكل من دون ادنى شك رافعة لكرة السلة، ليس فقط في لبنان بل في المنطقة العربية، خصوصا وان الدوري اللبناني لطالما كان الاقوى والانشط والاكثر مشاهدة في الدول العربية. علما ان غياب لبنان عن النسخة الاخيرة من بطولة العالم جاء نتيجة اخطاء كان يمكن تفاديها وتجنبها.

مرة جديدة تؤكد كرة السلة انها اللعبة الوطنية الاولى التي تستقطب اهتمام كل شرائح المجتمع وتحظى باهتمام كل فئاته، وتجذب الرعاية والمعلنين والمستثمرين في مختلف الظروف. وهي اللعبة الجماعية الوحيدة التي جلبت الفرح للشعب اللبناني وحققت انجازات عربية وقارية ودولية، وحصدت القابا وحققت انتصارات في مختلف البطولات التي شاركت فيها، ليس فقط على صعيد الفرق بل على صعيد المنتخبات من دون استثناء، حيث حقق المنتخب اللبناني انتصارات على منتخبات تفوقه امكانات وقدرات.

نمر جبر
nemer.jabre66@yahoo.com

والظالمة، علما ان الارقام في الارباع الثلاثة الاولى كانت متقاربة وثقة اللاعبين بانفسهم وبقدرتهم على العودة كانت قوية.

■ هل التغيير في طريقة الدفاع ساعد على تقليص الفارق وقلب النتيجة لصالح المنتخب اللبناني؟

□ طبعا، كانت لدفاع المنطقة كلمة الحسم في قلب النتيجة، لكن من دون التقليل من اهمية اداء اللاعبين والروح القتالية التي اظهروها، والتزامهم التعليمات وتطبيقها على ارض الملعب بطريقة صحيحة.

■ هل تعتقد ان الاداء الدفاعي للمنتخب اللبناني تطور؟ كيف؟

□ الى حد كبير، هذا التطور واضح من ارقام المنتخبات التي واجهناها. فالمنتخب الجزائري سجل 66 نقطة، والمنتخب الاردني 52 نقطة والمنتخب التونسي 69 نقطة، مما يعني ان المنتخبات الثلاثة الكبيرة التي لعبنا امامها في الادوار الحاسمة لم تصل ارقامها الى 70 نقطة، وهذا دليل واضح على التطور في الاداء الدفاعي والتركيز على عدم السماح للفريق الخصم بالوصول بسهولة الى سلتنا.

■ هزمت المنتخب الاردني في البطولة العربية في الدور ربع النهائي، ماذا تعلمت من هذه المواجهة قبل المباراة امامه في التصفيات المؤهلة الى نهائيات كأس العالم؟

□ لا شك في اننا نتعلم من كل مباراة ونستخرج منها عبرا وامثولات، خصوصا عندما تكون امام فرق منافسة ومستواها متقارب. لا اعتقد ان اوجه الشبه ستكون كثيرة بين المنتخب الاردني الذي شارك في البطولة العربية للمنتخبات في دبي وبين المنتخب الاردني في التصفيات المؤهلة الى نهائيات كأس العالم، اذ ان المعطيات مختلفة ومن المنتظر ان يجري الاتحاد تعديلات كبيرة على التشكيلة قبل مواجهتنا. الاردنيون يدركون جيدا ان المباراة فرصتهم الاخيرة لتعويض الخسارة امام السعودية خصوصا انها تقام على ارضهم وامام جمهورهم.

"انصب تركيزنا على رفع منسوب الروح القتالية عند اللاعبين"

■ هل تعتقد ان اللاعب الاردني احمد الدويري المحترف في فريق فنربخشه التركي قادر على التأثير ايجابا على المنتخب الاردني في حال انضم قبل ايام قليلة من المباراة امام لبنان في التصفيات المؤهلة الى كأس العالم؟

□ الدويري لاعب لديه امكانات وقدرات كبيرة، وهو محترف في الدوري التركي ويلعب في "يورو ليغ". لا شك في ان انضمامه سيعطي دفعا معنويا للمنتخب الاردني من دون اغفال امكان عدم انسجامه بسرعة وبسهولة مع زملائه، خصوصا ان فترة التحاقه بالمنتخب ستكون قصيرة.

■ لماذا لم ينضم المجنس الجديد توماس روبنسون الى المنتخب؟



كابتن منتخب لبنان علي حيدر يحتفل مع زملائه باللقب العربي.



منتخب لبنان لكرة السلة بطل العرب للنسخة 24.

□ فضلنا الاعتماد على المجنس اتر ماجوك بسبب عدم قدرة المجنس الجديد توماس روبنسون على الحضور في وقت مبكر حتى يتمكن من الاندماج بطريقة جيدة مع اللاعبين بسبب عوامل عدة ابرزها اصابته بجائحة كورونا والتزامه الحجر الصحي، وفضلنا الاعتماد في هذه المرحلة على ماجوك لانه يعرف اللاعبين في المنتخب الوطني جيدا ولدينا الوقت الكافي معه لدمجه بطريقة افضل في المنتخب.

■ راض عن اداء المجنس اتر ماجوك في البطولة العربية؟

□ طبعا، وقد نال جائزة افضل لاعب ارتكاز في البطولة العربية. ماجوك من اللاعبين المميزين شرط ان يدرك دوره جيدا وطبيعة المهمات الموكلة اليه. لكن عندما يفتقد الى هذين العاملين يتحول الى لاعب عادي.

■ هل احتمال تجنيس لاعب جديد امر وارد؟ هل بدأت البحث عن اسم جديد وما هي المواصفات المطلوبة؟

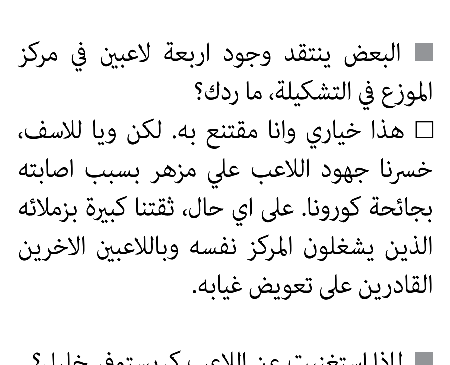
□ من المبكر الحديث عن هذا الموضوع، حاليا نضع ثقتنا باللاعب ماجوك ونحن ندرك جيدا انه قادر على تحمل المسؤولية. لكن لاحقا كل الاحتمالات واردة ومن بينها تجنيس لاعب جديد.

■ البعض انتقد وجود اتر ماجوك وعلي حيدر سويا على ارض الملعب، ما ردك؟

□ لا احب الرد على الانتقادات. من حق الجميع ابداء الرأي شرط ان تكون من باب التحسين والتطوير وليس من باب النكد والحسد او بهدف وضع العصي في الدواليب. علما ان القرار النهائي في الخيارات هو للمدرب الذي يتحمل مسؤولية هذه الامور بعد التشاور مع الجهاز الفني.

■ لماذا استدعيت جيرارد حديديان الى التشكيلة؟ ولماذا لم يشارك في البطولة العربية؟

□ اعتذر عن المشاركة في البطولة العربية لاسباب شخصية. اما استدعاؤه للمباراتين في "النافذة الثانية" من التصفيات الاسيوية المؤهلة الى كأس العالم، فجاء استنادا الى الحاجة الملحة الى وجود لاعب بديل في المركز رقم 5 في حال لا سمح الله تعرض احدهما لاصابة.



■ البعض ينتقد وجود اربعة لاعبين في مركز الموزع في التشكيلة، ما ردك؟

□ هذا خياري وانا مقتنع به. لكن ويا للاسف، خسرنا جهود اللاعب علي مزهر بسبب اصابته بجائحة كورونا. على اي حال، ثقتنا كبيرة بزملائه الذين يشغلون المركز نفسه وباللاعبين الاخرين القادرين على تعويض غيابه.

■ لماذا استغنيت عن اللاعب كريستوفر خليل؟

□ لوجود 5 لاعبين في مركز الارتكاز وبالتالي لم نعد في حاجة اليه، علما انه لاعب خلوق وملتزم ويستحق كل التقدير والاحترام. المستقبل امامه وسيكون له دور في المنتخب الوطني.

■ هل يتدخل احد في عملك؟ بمعنى آخر هل جاد الحاج هو من اختار اللاعبين؟

□ لا اسمح لاحد بالتدخل في عملي. طبعا اتشاور مع زملائي في الجهاز الفني، لكن القرار الاخير اتخذه انا واتحمل مسؤوليته من دون خوف او تردد.

■ كيف تقيّم عمل مساعدك برانكو فيليبوفيتش؟ وما هي مهماته؟

□ ممتاز، يقوم بعمل جبار ويعمل للمنتخب الوطني وكأنه لبناني منذ اكثر من 50 سنة.

■ هل كشفت كل اوراقك في البطولة العربية قبل المواجهتين امام الاردن والسعودية؟

□ لا نزال في مرحلة البناء، لم نصل الى مرحلة يمكن فيها اخفاء اوراق. نعمل على تعزيز التفاهم والتجانس بين اللاعبين حتى تصبح الامور اسهل وافضل واحسن من الناحيتين الدفاعية والهجومية.

■ هل انت مطمئن الى الناحية الهجومية في المنتخب؟

□ ليس الى حد كبير. نعمل على العديد من الاستراتيجيات، ونحتاج الى المزيد من الوقت لترسيخها وتعميقها. اعتبر ان الدفاع الجيد والصلب والمتمكن يساعد على بناء هجوم فعال وقوي.

■ البعض وصف المنتخب الحالي بالافضل منذ سنوات، هل توافق على هذا التوصيف؟

□ من الافضل منذ سنوات طويلة. يملك المنتخب كل المقومات لتحقيق النتائج الجيدة والذهاب بعيدا، ولم لا اعادة السلة اللبنانية الى الخارطة العالمية من خلال العودة الى مسابقة كأس العالم للمرة الرابعة في تاريخه. لكنه يحتاج في المقابل الى مزيد من التجانس والتفاهم لبلوغ قمة الجهوز البدني والفني، لذا نأمل في ان لا تأخذ هذه الفترة وقتا طويلا.

ن. ج

رياضة

نمر جبر



الأزمة الأصعب في تاريخ كرة القدم اللبنانية المنتخب الوطني خيّب الآمال أمام جمهوره

لم تحل الاجواء الايجابية التي عكسها البعض بعد الاجتماع في مقر الاتحاد وضم الى رؤساء اندية الدرجة الاولى كلا من رئيس الاتحاد والامين العام وعددا من الاعضاء، دون اعتراض ادارة نادي العهد في مركز التحكيم الرياضي على قرار لجنة استئناف الانضباط في الاتحاد اللبناني لكرة القدم والتي اسقطت القرار المتعلق بمباراة فريقي النجمة والعهد

المشكلة تعود الى 8 كانون الثاني الماضي، عندما امتنع فريق النجمة عن الحضور الى "ملعب الرئيس فؤاد شهاب الرياضي" في جونية للقاء فريق العهد ضمن المرحلة التاسعة من بطولة الدوري 62 التزاما بقرار ادارة النادي تعليق المشاركة في الدوري، اعتراضا على قرارات تحكيمية "الحقت ضررا بفريق النجمة وخدمت فرقا منافسة له"، وفق تبرير ادارة النادي النبيذي لقرارها.

رغم ان البعض يعتقد ان الاجتماع مهد طريق التسوية من خلال خارطة طريق تهدف الى الخروج من الازمة على الطريقة اللبنانية، خصوصا بعدما طرحت الاندية وجهة نظرها في اجواء لم تخل من الصراخ والنقاشات الحادة، وصولا الى الاتفاق بالاجماع على التزام القرار الذي سيصدره مجلس التحكيم الرياضي المنبثق من اللجنة التنفيذية للجنة الاولمبية اللبنانية والذي يضم مجلس ادارته القاضيين شادي الحجل وربيع الحسامي والمحامين جورج همام ووسام سعادة واسعد سعيد واحمد علي عيد. الا ان رئيس نادي العهد تميم سليمان كرر اكثر من مرة انه سيلجأ الى محكمة التحكيم الدولي "كاس"، في حال جاء قرار مركز التحكيم الرياضي مخالفا للقانون الذي طبقه الاتحاد باعتبار النجمة خاسرا امام العهد وشطب 6 نقاط من رصيده قبل ان تنقضه لجنة الاستئناف والانضباط في الاتحاد.



من مباراة النجمة والعهد التي لم تجر على ملعب جونية البلدي.

وفق ما تم تسريبه، تتضمن التسوية رفع اقتراح الى الجمعية بالغاء نظام السداسيتين (الذي يقضي بتنافس الفرق الـ6 التي تحتل المراكز من 1 الى 6 في الترتيب النهائي بعد مرحلة الذهاب على احراز اللقب، والفرق التي تحتل المراكز من 7 الى 12 تتنافس بدورها للهروب من الهبوط الى الدرجة الثانية). هذا الاقتراح لاقى بدوره اعتراضا من عدد من النوادي التي هددت بالانسحاب من البطولة في حال تم اقراره.

عمليا، قدم نادي العهد ملف الاعتراض الى مجلس التحكيم الذي تضمن 71 صفحة من سرد للوقائع التي سبقت ورافقت وتلت المباراة (21 منها سردا للوقائع الحاصلة، انطلاقا من تعليق نادي النجمة قرار مشاركته في الدوري، مرورا بما حصل يوم المباراة في الملعب، وصولا الى موقف وزير الداخلية والبلديات القاضي بسام مولوي). وسمى لاحقا مدير مركز التحكيم الرياضي المحامي الدكتور شادي سعد المحامية وكاتبة العدل رندا عبود لتكون المحكمة في الاعتراض ضد قرار لجنة الاستئناف والانضباط الذي اعاد ازمة كرة القدم اللبنانية الى نقطة الصفر، بحيث علقت بطولة الدوري العام، وتركت اللعبة برمتها في مهب الريح وتحت خطر عدم استكمال الموسم.

في انتظار انجاز عبود للملف، بدا واضحا ان رئيس نادي العهد المحامي تميم سليمان لن يقبل بأي تسوية "على الطريقة اللبنانية"، بل مطلبه الواضح هو "ابطال قرار لجنة الاستئناف الصادر في 21 كانون الثاني الماضي".



من مباراة النجمة والعهد التي تسببت في ازمة حادة.

في اختصار، تمر الرياضة الشعبية في لبنان في منعطف حساس جدا، وصراع من نوع آخر لم تعرفه اللعبة من قبل يدور في الكواليس وخلف الابواب وداخل الغرف. تداعيات هذا الصراع قد تكون عواقبها وخيمة وقد لا تقتصر على قرار من هنا او هناك بل قد تؤدي الى فرط عقد كرة القدم اللبنانية واعادة تأسيسها من جديد، خصوصا ان الثقة باتت شبه معدومة ليس فقط بين الكثير من اعضاء اللجنة التنفيذية الذي اعرب بعضهم عن استيائه من الاوضاع التي آلت اليها اللعبة في هذه الظروف الصعبة وانزعاجه من الطريقة التي تعاطى فيها الاتحاد مع الازمة التي تعتبر الاصعب والاقسى والاخطر على الكرة اللبنانية، بل بين العديد من النوادي والاتحاد الذي لم يمر ستة اشهر على انتخابه من النوادي نفسها التي تشكوه.

> **الرياضة الشعبية الاولى في لبنان تمر في منعطف حساس جدا**

لم تقتصر خيبات الامل في كرة القدم على الدوري المحلي المعطل نتيجة التدخلات السياسية التي قد تعرض لبنان لعقوبات دولية شبيهة بتلك التي فرضت على كرة القدم الكويتية منذ سنوات، بل انسحبت على المنتخب الوطني الذي ابتعد اكثر فاكثر عن اللحاق بالمركز الثاني في التصفيات.

لا شك في ان الازمة القت بظلالها على اللاعبين وعلى المنتخب الذي قضى منطقيا على فرصه الحلول في المركز الثالث في المجموعة الثالثة، والذي يؤهل لخوض الملحق المونديالي. عوامل كثيرة حالت دون تمكن لبنان من الحصول سوى على نقطة واحدة من المباريات الاربع التي خاضها على ارضه، وكان يأمل منها تحقيق نتائج افضل والحلول في المركز الثالث، وتحقيق انجاز تاريخي بالتأهل الى الملحق الاسيوي.

في الوقائع، تأهل منتخب لبنان الى الدور الثاني من التصفيات المؤهلة الى كأس العالم "مونديال قطر 2022" قبل زهاء 10 اشهر بفضل "هدايا" تدفقت عليه من اكثر من منتخب، ابرزها الكوري الشمالي الذي انسحب من التصفيات فالغيت نتائجه مما اتاح للمنتخب اللبناني التقدم في ترتيب المجموعة. وتعزز هذا الامر لاحقا من خلال النتائج التي حققتها منتخبات قطر والمملكة العربية السعودية واوستراليا، التي صبت نتائجها لصالح منتخب الارز لبلوغ الدور الثاني.

استبشر الجمهور اللبناني خيرا من نتائج قرعة الدور الثاني التي اعتبرتها الاوساط المتابعة منصفة، وتتيح للبنان فرصة كبيرة للذهاب في التصفيات ابعد من المرحلة التي بلغها في تصفيات "مونديال البرازيل 2014"، عندما خسر السباق نحو الادوار المتقدمة نتيجة فضيحة تلاعب مدوية. ما عزز التفاؤل في تحقيق نتائج جيدة هو وصول مساعدات مالية نقدية من الاتحاد الدولي"فيبا" الى الاتحادات المحلية والتي ناهزت 3 ملايين دولار تسلمها الاتحاد نقدا، علما ان بعضها صرف على المشاركة في نهائيات كأس آسيا وبطولة العرب.

عمليا، لم يستفد لبنان من المباريات التي خاضها على ارضه وتحديدا على ملعب صيدا البلدي سوى بنقطة واحدة من تعادل صعب مع العراق، لكنها لم تكن كافية لابقائه منافسا على المركز الخامس، علما ان الفرصة كانت متاحة امامه للفوز على منتخبي الامارات وايران وحتى كوريا الجنوبية لكنه خسرها جميعها بطريقة دراماتيكية، خصوصا امام المنتخب الايراني الذي نجح في تسجيل هدفين في الوقت بدل الوقت الضائع بعدما كان لبنان متقدما 1 - 0.

لا شك في ان المدرب الصربي ايفان هاشيك ◄

يتحمل الجزء الاكبر من المسؤولية، خصوصا ان تصريحاته كانت دائما مطمئنة ومؤمنة بـ"فرصة التأهل" الى الملحق، علما اننا لم نحصد سوى 6 نقاط من فوز واحد من 8 مباريات خاضها المنتخب.

من اخطاء هاشيك الجسيمة عدم ثباته على تشكيلة واحدة وتأخره في اجراء التبديلات الضرورية، علما ان خياراته في الكثير من المرات لم تكن صائبة او ناجحة.

كذلك لا تقتصر المسؤولية على المدير الفني بل تطاول ايضا لجنة المنتخبات الوطنية، ومن خلفها اللجنة التنفيذية للاتحاد التي يعود لها اقرار الاقتراحات التي ترفعها لجنة المنتخبات، وابرزها بدعة وجود ثلاثة مدربين مساعدين للمدير الفني في سابقة ربما هي الاولى في القارة الاسيوية وقد تكون في العالم.



الثقة شبه معدومة بين عدد كبير من اعضاء اللجنة التنفيذية

من جهة اخرى، لا يجب اغفال سوء ارضية ملعب صيدا البلدي التي كان من المفترض ان تكون افضل، خصوصا بعدما صرف عليها الاتحاد الكثير من الاموال لتحسينها، لكن يبدو ان المبالغ الكبيرة التي صرفت لم تجد نفعا. حتى ان المنتخبات الضيفة انزعجت وذهب بعضها الاخر الى رفض خوض الحصة التدريبية الرسمية على هذا الملعب بسبب سوء ارضيته وخوفا من تعرض اللاعبين للاصابة!

قد نندم على الفرصة الذهبية التي اهدرها لبنان والتي ربما لن تعوض في القريب العاجل، خصوصا عندما حصد 5 نقاط من اصل 15 نقطة في ذهاب الدور الاول خارج ارضه، على اعتبار اننا قادرون على حصد عدد اكبر من النقاط على ارضنا، لكن كالعادة جرت الرياح بما لا تشتهي السفن.

رغم الاخطاء تبقى الفرصة متاحة بالتأهل الى الملحق من خلال حجز مركز ثالث، لكن لم تعد الامور في يد المنتخب اللبناني لوحده، لأن المطلوب ليس فقط الفوز بالمباراتين المقبلتين امام منتخبي سوريا في 24 اذار الجاري وايران في 29 منه، بل يجب في المقابل ان تخسر الامارات العربية المتحدة مباراتيها امام منتخبي العراق وكوريا الجنوبية. هذه المعادلة من الصعب ان تتحقق لكنها ليست مستحيلة، علما انه يجب علينا الاعتراف ان الوقت لاحداث تغيير كبير في المنتخب الوطني غير كاف، لكن تصحيح بعض الاخطاء واجب وضرورة لعدم تفويت الفرصة الاخيرة التي هي غير سهلة لأن مصيرنا لم يعد في يدنا.

بين الازمة القانونية التي ولدت صراعا غير مسبوق بين نوادي كرة القدم تداخلت فيه السياسة بالرياضة في شكل فاضح وواضح، وبين النتائج المتواضعة للمنتخب الوطني، تعيش كرة القدم اللبنانية واحدة من اسوأ مراحلها التي نتمنى ان تنجو منها بأقل اضرار ممكنة.



منتخب لبنان لكرة القدم لم يحقق سوى 6 نقاط من 4 مباريات على ارضه.

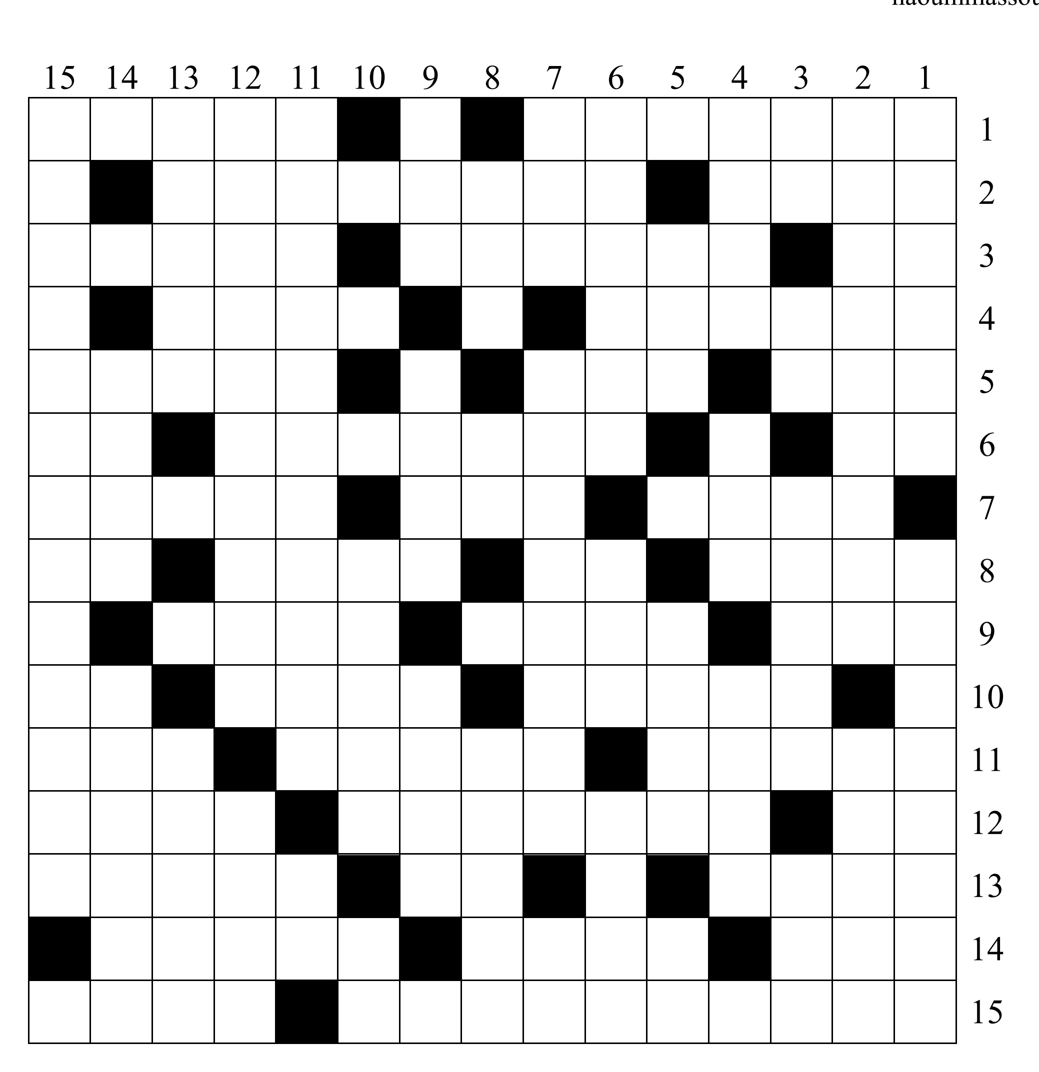


منتخب لبنان اهدر فرصة بلوغ الملحق في التصفيات الى المونديال كانت في متناوله.

تسلية

الكلمات المتقاطعة

إعداد نعوم مسعود
naoummassoud@live.com



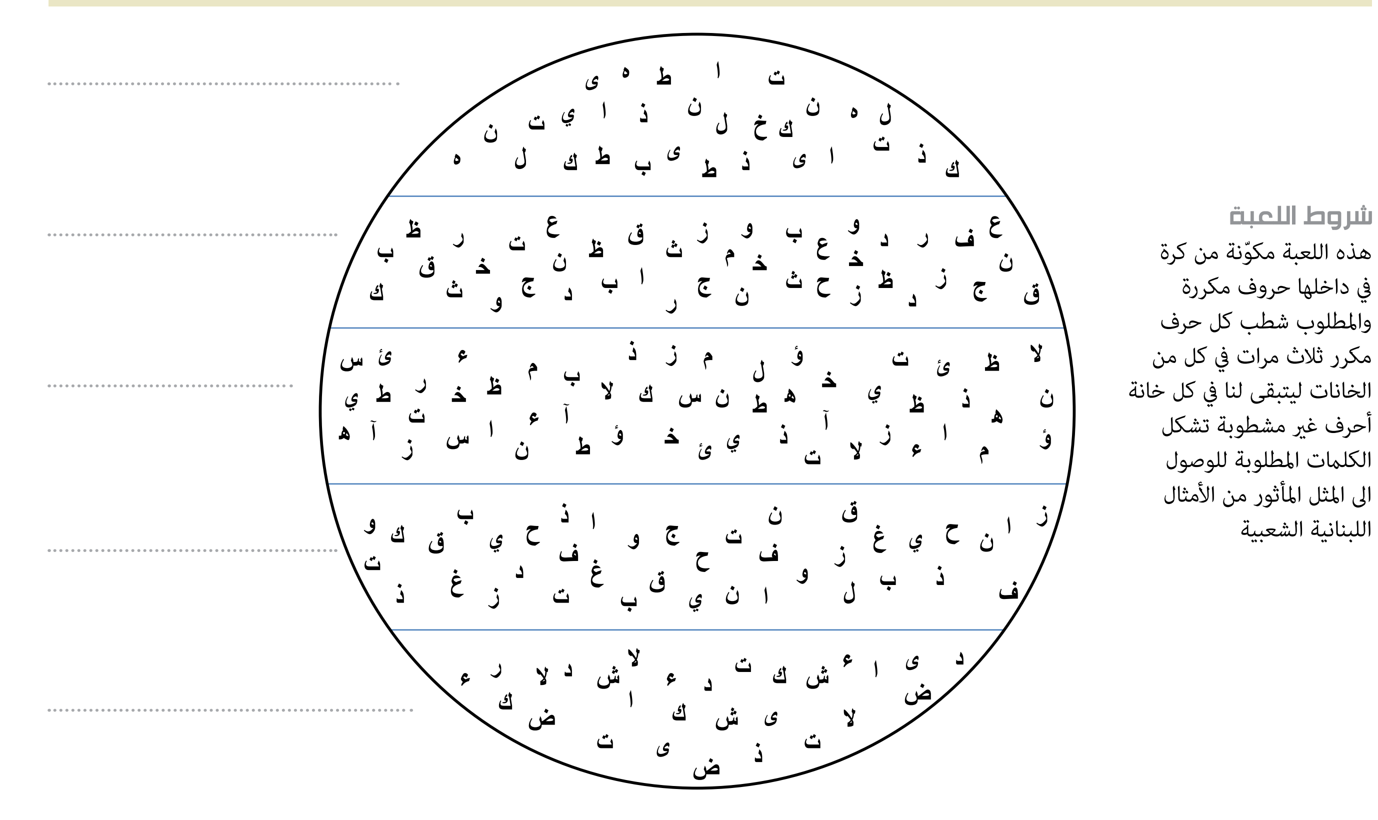
أفقيا

-1 مخترع الراديو – صغرى مدن جزيرة قبرص -2 دولة عربية – لقبّ بأمير الشعراء -3 من الحبوب – مدينة سعودية – وكالة انباء عالمية -4 نهلكهم ونفنيهم – حانوت -5 عائلة اديب وصحافي مصري راحل – عابر – يقيم معه في دار واحدة -6 من الخضر – بحيرة في الوادي المتصدع في كينيا كانت تُعرف سابقا بإسم بحيرة رودولف – صوت الطفل اذا بكى -7 نهر ايطالي – من الحيوانات – من الفاكهة -8 بلدة لبنانية في قضاء البقاع الغربي – بئر قديمة – اسم لكل عمل مبدع – حب -9 اعطى وانعم – جبل في الاردن – من لم يبلغ سن الرشد -10 عاصمة افريقية – قمار – للاستدراك -11 اسم العاصمة المصرية بالاجنبية – فيلسوف يوناني – قرُب وقت الرحيل -12 سرب من الطيور – عدم التسامح والتساهل – احرف متشابهة -13 بحر بين اليونان وتركيا من متفرعات البحر الابيض المتوسط – يجري في العروق – قناني الحبر -14 ناقة كثيرة اللبن – فرعون مصري – تجربة مسرحية قبل عرضها على الجمهور للتحقق من اجادتها -15 محام وسياسي واديب وصحافي لبناني راحل من مؤلفاته "في سبيل لبنان" – واد فاصل بين قضائي البترون وجبيل

عموديا

-1 رجل دولة نمساوي قام بدور كبير في مؤتمر فيينا عام 1815 ــ رئيس حكومة لبناني راحل -2 عاصمتها طشقند – مدينة في البرتغال -3 دق الجرس – عملة دولة آسيوية – يطأطئ رأسه احتراما – اعلى جبل في دولة الامارات العربية المتحدة -4 عدم رواج البضاعة لقلة الطلب عليها – مدينة في امارة الفجيرة – يشاهده -5 خاصتهم – اعطى باليد – خاصتها بالاجنبية -6 آسفات – غزال ابيض – صوت الفرس -7 يسخن الماء – من زعماء الثورة الفرنسية – فيلم سينمائي شهير من بطولة ناستازيا كينسكي -8 حجر كريم – عبودية – جهاز اذاعي -9 ابو البشرية – عاصمة افريقية – يجعل فيه السم القاتل -10 وليدة ملقاة على قارعة الطريق – منخفض بالاجنبية -11 دولة افريقية – طعم الحنظل -12 نُصب تذكارية ابتكرها الرومان احتفالا بانتصاراتهم – نفخ في يده من شدة البرد -13 عاصمة اوروبية – اقدام الدابة -14 مدينة اميركية في ولاية اوهايو – من اقدم الاشجار في العالم تُعرف بالشجرة المقلوبة -15 مغنية وممثلة وعارضة ازياء لبنانية

مثل في الدائرة



شروط اللعبة

هذه اللعبة مكوّنة من كرة في داخلها حروف مكررة والمطلوب شطب كل حرف مكرر ثلاث مرات في كل من الخانات ليتبقى لنا في كل خانة أحرف غير مشطوبة تشكل الكلمات المطلوبة للوصول الى المثل المأثور من الأمثال اللبنانية الشعبية

الكلمة الضائعة

ر	س	ا	د	و	ا	ر	غ	ف	و	ل	ك	ي	ن
ص	س	ج	ر	خ	م	س	ن	د	و	ل	ك	ت	ي
ن	ي	غ	س	ج	ا	ي	ص	ه	ي	ي	ي	و	د
ج	ن	ل	ر	ن	ا	و	و	ا	ل	ل	ن	ك	ي
ر	م	خ	س	ب	و	ن	ص	ش	ه	خ	ه	س	ف
و	ا	ل	ل	د	ل	ش	ر	م	ا	ر	ي	ي	ي
ج	ه	ل	ي	ك	ن	ي	ا	و	ي	ح	و	ل	د
ب	م	ا	و	ب	م	د	ب	ش	ش	س	ز	د	ف
ع	ل	ل	ر	ا	ف	ن	ج	س	ع	ف	و	ي	ي
ن	ي	ث	ل	ة	ن	ي	ز	و	ن	ى	و	ر	ن
ت	ر	ف	م	ا	ي	ك	ل	ي	ن	ف	ن	ر	ش
ا	ا	ك	و	ك	ش	ت	ي	ه	م	ه	ي	م	ر
ن	و	ر	ي	م	ا	ك	س	م	ي	ج	و	ت	ي
ل	م	ا	ر	و	ن	ب	غ	د	ا	د	ي	ف	س

شروط اللعبة

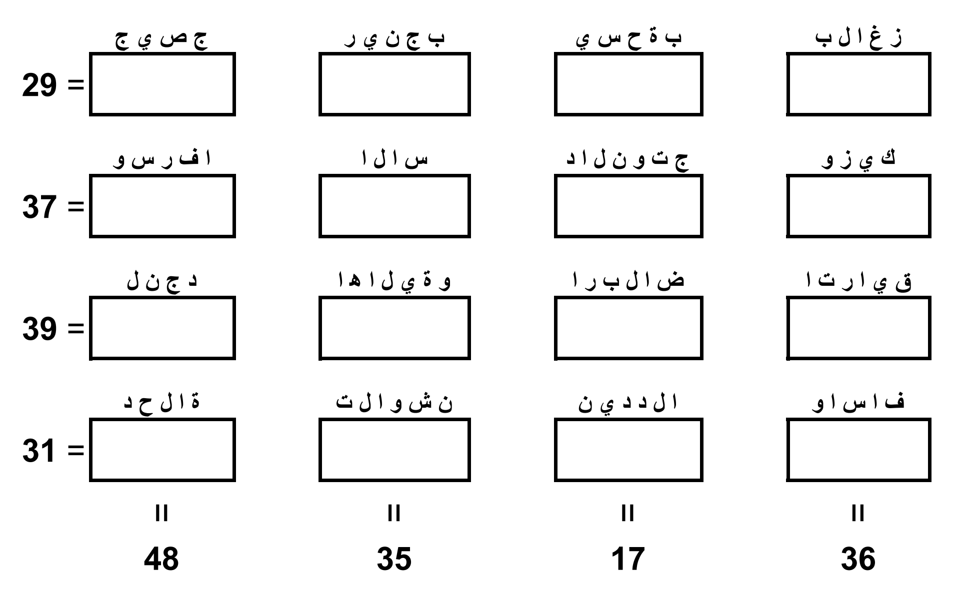
إبحث عن الكلمات المدوّنة أدناه واشطبها في كل الإتجاهات. أما الحروف المتبقيّة بانتظام دون تشطيب فسوف تشكل الكلمة الضائعة

الكلمة الضائعة مكونة من 10 حروف:
مخرج اميركي من الكبار في تاريخ السينما

ارثر بن – افلام – ادوار – جيمس كاميرون – جان روشفور – جورج نصر – جون هوف – خل – ديفيد فينشر – ريدلي سكوت – زينة – ستيفن سبيلبرغ – سحر خليل – سينما – عمل – غسان سلهب – فن – كين هيوز – كوليت – مارون بغدادي – منى عشاش – مايك لي – مشاهد – مخرج – نيك لوف – نصوص – هيتشكوك – وودي الن – ويل هاي

تسلية

حروف مبعثرة



شروط اللعبة

هذه اللعبة مكوّنة من 16 مستطيلاً. فوق كل مستطيل تتبعثر حروف عند انتظامها تشكل جواباً للأسئلة الواردة أدناه. عند معرفة أحد الأسئلة نضع الجواب داخل المستطيل مع رقم السؤال وهكذا دواليك. لمعرفة صحة الأجوبة نجمع الأرقام الموجودة داخل المستطيلات لكي تتطابق مع الأرقام الموجودة في أسفل ويسار الشبكة.

1- كبرى المعارك البحرية التي وقعت بين الاسطولين الالماني والبريطاني خلال الحرب العالمية الاولى
2- صفة تُطلق على دولة لا تطل على سواحل مفتوحة
3- رقصة بدوية تُمارس في الاردن والمملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج
4-الدأب والعادة
5-منطقة تاريخية وجغرافية تضم اجزاء من اليونان وبلغاريا وتركيا الاوروبية
6-ريش ناعم يغطي جسم الطائر الصغير
7-حصن رائع في سلطنة عُمان
8-حفرة غامضة بعيدة القرار
9-منخفض في جيبوتي
10-من اسماء الاسد
11-بحيرة سويسرية
12-لاعب كرة قدم برازيلي سابق اشتهر بلقب بيليه الابيض
13-منطقة جبلية في فرنسا
14-صوت وقع الحديد على الحديد
15-شبه جزيرة انشئت عليها منارة الاسكندرية التي تعد من عجائب الدنيا السبع
16-صخر عظيم

أسماء من التاريخ

16	15	14	13	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

رسامة ونحاتة ومصممة ازياء لبنانية (1931-2019). امضت حياتها في الولايات المتحدة الاميركية. انشأت جمعية لتطوير مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في مجال التطريز.

1+16+3+2+7+6 = عاصمتها لواندا
6+7+12+9+4+5 = دولة عربية
5+10+12+11+13 = دولة شرق اوسطية
8+15+14 = شامة الوجه

متفرقات

حدث في مثل هذا الشهر

آذار 1565: انشاء مدينة ريو دي جانيرو كبرى مدن البرازيل.

آذار 1896: القوات الاثيوبية تهزم القوات الايطالية الغازية في معركة العدوى.

آذار 1919: اندلاع الثورة الشعبية في كوريا.

آذار 1941: المانيا تحتل بلغاريا خلال الحرب العالمية الثانية.

معلومات عامة

كثيرا ما سمعنا قبل البدء بأي مشروع اقتصادي عن مدى جدواه وربحيته، وتحديدا ما يُعرف بالجدوى الاقتصادية. فما تفسير هذه الجدوى الاقتصادية؟

هي عبارة عن عملية جمع معلومات تتعلق بمشروع ما مقترح وتحليلها والمعرفة المسبقة بربحيتها، ومدى نجاح هذا المشروع او خسارته مقارنة بالسوق المحلية. من هنا وُجب علينا اتباع بعض الخطوات المهمة بدءا باختيار السلعة، من سيتشري هذه السلعة كخطوة ثانية، اتخاذ القرار حول كيفية عمل المشروع كخطوة ثالثة، تكاليفه وحساباته كخطوة رابعة، تقدير دخل المشروع من المبيعات وسعر السلعة كخطوة خامسة، اخيرا، هل فكرة المشروع جيدة؟ هنا بيت القصيد.

طرائف

سأل احدهم عالم الطبيعيات الالماني الشهير جورج كريستوف ليختنبرغ والاستاذ في جامعة غوتينغن عن الفرق بين الزمن والابدية. اجابه ليختنبرغ بحنكة الفلاسفة: هذه مسألة غاية في الصعوبة. لو اني ضحيت بالزمن اللازم لأشرح لك ذلك، لاضطرك الامر الى انقضاء الابدية كلها كي تفهمه.

اقوال مأثورة

"تزوج وانت في عمر صغير، لأنك اذا كبرت في السن ستكون اكثر عقلا، والانسان العاقل لا يتزوج"

(اغاتا كريستي).

SU DO KU

			4			9		7
	5	2				8		3
		8	5				4	
		6						1
8							3	
			1			7	2	
				5	4			
3		4	6					
2	1		9					

مستوى صعب

	5	3		9		2		
			7					
2	8			3		4		
4		9	8			6		2
				2				
3		1			6	5		8
		6		8			2	5
					5			
		8		4		3	9	

مستوى وسط

4		7						2
	9			4	8	1		
6	8			7		4		
3			8		1			7
8		5		2		3		9
2			5		4			6
		3		8			5	1
		4	2	6			3	
7				5		9		4

مستوى سهل

شروط اللعبة

هذه الشبكة أو الشبكات مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم الى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 الى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حلول العدد 101

حل حروف مبعثرة

-1 شادر -2 طهار -3 الشلة
-4 توركانا -5 شمطوط -6 بيبلوس
-7 تبجح -8 البركل -9 اتعاب
-10 هاليس -11 تلعة -12 بوتالا
-13 صعلوك -14 طوكيو
-15 نتوء -16 بيجارني

حل الكلمة الضائعة

براهمابوترا

حل اسماء من التاريخ

فيسوافا شيمبورسكا

حل مثل في الدائرة

هم العرس ولا وجع الضرس

حل SU DO KU

2	4	7	1	6	8	9	3	5
5	8	6	3	9	4	1	7	2
1	3	9	7	2	5	4	8	6
7	6	2	8	1	9	3	5	4
3	5	8	4	7	6	2	9	1
9	1	4	5	3	2	8	6	7
8	7	1	6	4	3	5	2	9
6	2	3	9	5	1	7	4	8
4	9	5	2	8	7	6	1	3

مستوى صعب

5	2	1	9	6	3	7	4	8
4	7	8	2	5	1	6	9	3
9	3	6	8	4	7	5	1	2
3	4	9	5	2	6	8	7	1
7	8	5	1	9	4	3	2	6
1	6	2	7	3	8	9	5	4
8	5	4	6	7	2	1	3	9
2	1	7	3	8	9	4	6	5
6	9	3	4	1	5	2	8	7

مستوى وسط

7	2	3	4	9	8	5	6	1
8	9	6	1	5	2	4	7	3
4	1	5	3	6	7	8	2	9
3	8	2	6	7	1	9	5	4
5	7	4	8	3	9	6	1	2
9	6	1	5	2	4	7	3	8
1	3	7	9	4	6	2	8	5
6	5	9	2	8	3	1	4	7
2	4	8	7	1	5	3	9	6

مستوى سهل

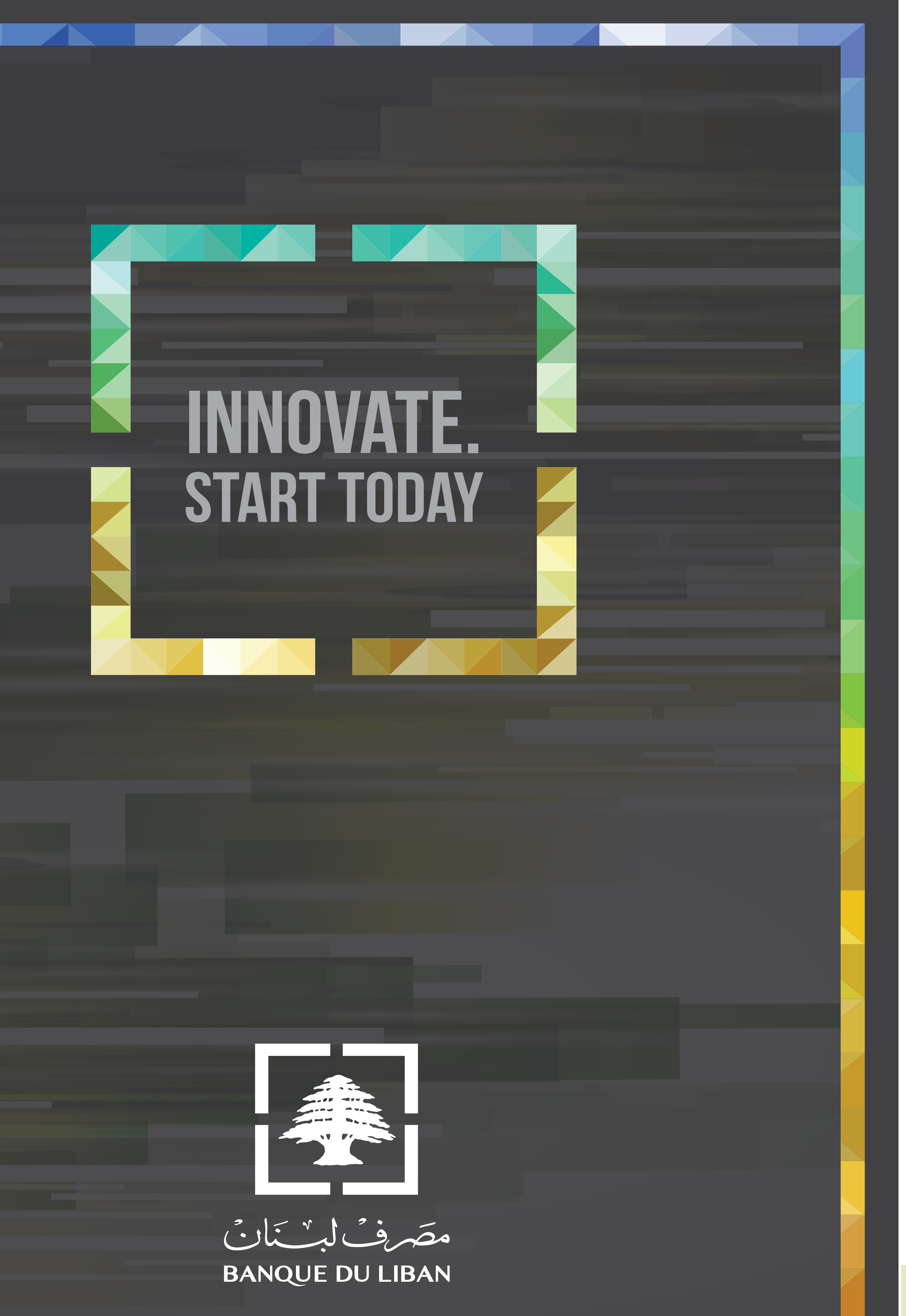
حل الكلمات المتقاطعة

افقيا

-1 نور الدين الرفاعي -2 عين زحلتا – يمتشق -3 يم – فك – اللقلاق -4 مبتور – سلوى – بص -5 حلف – تارب – عن -6 لد – جبل العرب -7 اورليان – اوبانغي -8 وندسور – فري – رايت -9 ماغ – لام – عدا -10 موريتانيا – ال -11 صرصور – دح – حالم -12 كرتون – من – كلاي -13 صل – ا ا ا – كي – كالفن -14 اهدي – وليد توفيق -15 لبن – ميشال سليمان

عموديا

-1 نعيم حلاوي – صلصال -2 ويمبلدون – بر – لهب -3 رن – تف – ردم – صك – دن -4 ازرو – الساموراي -5 لح – رت – يوغورتا -6 دلف – اثار – واوي -7 يتكسر – ليدن – لش -8 نا – لبج – فاتح – كيا -9 او – بارما – ميدل -10 ليلى علوي – نحن – تس -11 رمل – ناب – هيا – كول -12 فتقا – لار – الكافي -13 اشل – نعناع – ملليم -14 عقاب – رغيدا – افقا -15 قصر بيت الدين



رئيس التحرير المسؤول
العميد منير عقيقي

"الإنكار" اللبناني

يكاد "الانكار" يكون صفة لصيقة باللبنانيين، او تركيبا جينيا في طبيعتهم البيولوجية خصوصا في معالجة الازمات التي تسقط عليهم الواحدة تلو الاخرى، وآخرها الانهيار الوجودي الذي بدأ منذ سنتين وهو يستمر بلا هوادة وليس هناك من يوقفه. فلا شعب يتكاتف ويوحّد رؤاه، والقوى السياسية تتناحر انتخابيا منذ الآن لاثبات ارجحيتها ومن باب النكاية السياسية. الازمات ولبنان صنوان، قلما انفصل لبنان عن الاحداث او العكس. لم ينجح هذا البلد بالتحول الى دولة صافية بإرادة وطنية داخلية، اما الاستثناء على ذلك فكان يحصل بتوافقات وتسويات دولية. وتاريخ اللبنانيين مثقل بتجارب "لبنان الساحة" الذي يجعل من وطنهم صندوق بريد للرسائل السياسية اكثر من كونه دولة فعلية وفاعلة.

تصدُّع لبنان عبر التاريخ، وصولا الى لحظة وجودية، يطرح سؤالا جديا حول حظوظ استدامة لبنان الذي نعرفه. نعيشه راهنا بطعم العلقم، ويتحمل مسؤوليته الجميع بلا استثناء. الكل حاولوا في زمن ما استعمال البلد كمشروع غلبة لطائفة او لفئة بوجه الاخرين، ما جعل الجغرافيا اللبنانية على الدوام تحت وصاية "خارجية" كانت تزيد من انقسامات اللبنانيين وحتى "احقادهم" بعضهم على البعض. وهذه حقيقة يجب المصارحة حولها للوصول الى المصالحة في شأنها، ولفظ كل خارج يريد من لبنان ان يكون منصة له لتحصين اوراقه الاقليمية والدولية.

تَحَمّل لبنان ما لا يُحتمل من وصايات وهيمنات قهرية واحتلالات متعاقبة، فيما لم ينتج بعد قوى لبنانية شاملة وعابرة للطوائف تتمسك بعيشه المشترك وتضمن كيانه، وتُقدم خريطة طريق كي يتحول هذا الوطن الى دولة حديثة ومتطورة. الآن خسرنا كل شيء. خسرنا ادوارنا ووظائفنا في المنطقة، فلم نعد مستشفى الشرق ولا جامعته ولا مصرفه ولا مطبعته. لم نعد على الخريطة الدولية الا على اساس "التهديد" الذي نشكله على محيطنا في حال اعقب الانهيار الاقتصادي والصحي والنقدي والتعليمي انهيار امني لا سمح الله. حتى الامن ليس مضمونا مئة في المئة طالما ان استدعاء الخارج يكاد يكون "مهارة لبنانية استثنائية" ومهما كانت الكلفة.

الخطر المتزايد الآن هو ان "المهارة اللبنانية" في استدعاء الخارج الى الداخل لانجاز مشاريع غلبة لهذه الطائفة او تلك، تترافق مع شهيات اقليمية تمتد على خريطة الشرق لجعل لبنان ملحقا بهذه الدولة او تلك ممن يعملون للجلوس على طاولة المفاوضات الدولية في لحظة يتم فيها اعادة ترسيم النفوذ الاقليمي والدولي، فيما عنوان المرحلة المقبلة التكتلات الاقتصادية في مواجهة بعضها البعض.

كل هذا يحصل و"الانكار" اللبناني على حاله وعمره من عمر لبنان. وكل الخسائر البشرية والتنموية التي مُني بها البلد جراء هذه السياسات العقيمة، لم تلجم مكونات بلاد الارز عن المراهنات المعروفة النتائج بالحدس واليقين. فلا يزال ينكر اللبنانيون مسؤوليتهم المباشرة عن كل ما نزل بوطنهم من اهوال الاحتلالات والوصايات، وعن كل الخسائر التي تسببت في بقائهم في الجانب المظلم من العالم. ففيما كل الشعوب تريد اوطانا ثابتة ودولا قوية وفاعلة، تعمل باستمرار على صون وحدتها الداخلية وحماية ذاتها من التدخلات الخارجية، نجد اللبنانيين على حالهم، حتى انهم لم يجدوا بعد كلمة سواء بينهم للبحث عن المشتركات التي تجمعهم وهي اكثر بكثير من العناصر التي تفرقهم، وافشال دعوة الرئيس ميشال عون الى طاولة حوار اكبر دليل على ذلك.

اخيرا، ما ينبغي على اللبنانيين التوقف عنده بكثير من الحذر والخوف، هو ان الاحصاءات والاستبيانات الانتخابية التي تصدر عن شركات محترمة وموزونة، تؤكد ان ارادة التغيير لم تتبلور بعد، وليس مقدرا لها ان تتظهر في ظل غلبة لبنانية وعند جميع المكونات لاعادة انتخاب ممن كانوا "سُلطةً" لحظة وقوع الانهيار.

إلى العدد المقبل

PROUDLY LEBANESE



| Medical & Hospital Supplies | Laboratory Equipment | Engineering Services
| Pharmaceutical Products | Natural Products & Food Supplements
| Logistics Supply & Services | Research & Quality Solutions (QC/QA) | Innovative Solutions











Naccash - Talet El Srour - Blue Zone - Bldg No.10 - P.O.Box 60-247 Beirut, LB
T: +961 4 403 410 / 403 411 / 520 502 - F: +961 4 520 164 - M: +961 3 817 373 / 817 474
E: contact@fmpsholding.com - W: www.fmpsholding.com